الرُّؤيَة

الحياة .. رؤية

يومية شاملة تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

رئيس التحرير
حاتم الطائي

ISSN 2076 - 9911

315 بيسة

الرؤية الأحد الممتاز

www.alroya.om | info@alroya.info | alroyanewspaper

الأحد ٢٤ من ربيع الأول ١٤٤٨ هـ الموافق ٦ سبتمبر ٢٠٢٦م - العدد رقم ٤٤٢٥ | 12 صفحة | Sunday 6 September 2026 - issue No (4425)

إطلاق النسخة الـ14 من «جائزة الرؤية الاقتصادية»

الرؤية- خاص

تُطلق جريدة «الرؤية»، اليوم الأحد، النسخة الرابعة عشرة من «جائزة الرؤية الاقتصادية»، لتُعلن بدء التنافس أمام أصحاب الأفكار الرائدة والإنجازات من الأفراد والمؤسسات والمشاريع، وذلك في ٦ فئات رئيسة. وتنقسم الفئات إلى ما يلي: أولًا: فئة ريادة الأعمال وتضم الشركات التقنية الواعدة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والشركات الطلابية. ثانيًا: فئة الذكاء الاصطناعي، ثالثًا: فئة الأنشطة السياحية، رابعًا: فئة برامج المحتوى المحلي، وخامسًا: فئة المشاريع المنزلية والحرفية، وسادسًا: فئة الشخصية الاقتصادية.

02

في مقال نشرته صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية

وزير الخارجية: عُمان تسعى لضمان الالتزام بالقانون الدولي في «زمن الإفلات من العقاب»

ترجمة- أحمد عمر

أكد معالي السيد بدر حمد البوسعيدي وزير الخارجية، أن الدبلوماسية العُمانية تواصل مساعيها لترسيخ ممارسات عملية تضمن الالتزام بالقانون الدولي، وتطويرها لتكون بمثابة منظومة معيارية توفر الأمن والحماية لدول العالم، في مواجهة الممارسات غير المتوقعة من جانب الدول التي ترتكن إلى قوتها للتصرف دون عقاب.

جاء ذلك في مقالة نشرها معاليه في صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية؛ حيث كتب أن الجهود الدبلوماسية أضحت مشقةً خلال السنوات الأخيرة، وبينما نجحت بعض الاتفاقيات المؤقتة في تحقيق خفض تصعيد على نطاق محدود، إلّا أنها لم تُفضِ إلى التوصل لحلول دائمة لأي من الصراعات العالمية الخطيرة التي تهدد بصورة مباشر حياة الناس في كل من: فلسطين وإيران واليمن والسودان ولبنان وإسرائيل وأوكرانيا، وألحقت أضرارًا جسيمة بدول الجوار الإقليمي والاقتصاد العالمي على السواء. ويرى معاليه أنه لا يمكن تبرير ذلك بقلة العمل الدبلوماسي؛ لأنه في المقابل أُطلقت العديد من المبادرات والوساطات والمفاوضات وعُقدت الكثير من القمم وأُبرمت مذكرات التفاهم، وقد كرس العديد من الدبلوماسيين ذوي الخبرة وقتهم وإبداعهم لهذه المسائل؛ لكن بالأحرى ناتج عن سببين جديدين مُثيرين للقلق في السياسة العالمية؛ الأمر الذي يتطلب استجابة جماعية عاجلة من المجتمع الدولي.

بدر بن حمد البوسعيدي

02

رئيس رواندا يبدأ غدًا زيارة رسمية إلى سلطنة عُمان

مسقط- العُمانية

سيبدأ فخامة الرئيس بول كاجامي رئيس جمهورية رواندا غدًا الإثنين، زيارة رسمية إلى سلطنة عُمان.

وقال بيان صادر عن ديوان البلاط السُّلطاني إن الزيارة تستهدف تعزيز علاقات الصداقة والتعاون بين سلطنة عُمان وجمهورية رواندا في كل ما من شأنه الدفع بالمصالح المشتركة بينهما في مختلف المجالات، وذلك انطلاقًا من الحرص على تنميتها وتطويرها بما يعود بالخير والنفع على الشعبين الصديقين. وأضاف البيان أنَّ الزيارة ستشهد بحث عدد من الموضوعات التي تهم البلدين، وسُبل تعزيزها بما يخدم مصالحهما وتطلعاتهما.

02

اقرأ في الأحد الممتاز

- التمويل السكني المُيسَّر لرواد الأعمال.. ضرورة حياتية تفرضها التحديات — 04
- لماذا يلجأ أولياء الأمور إلى «الدروس الخصوصية»؟! — 05
- الحسين لـ«الرُّؤيَة»: مستوى النشاط الزلزالي في عُمان منخفض — 05
- انطلاق مبادرة «عيش عُمان» في لندن.. 21 سبتمبر — 09
- ميناء الدقم يستقبل إحدى أكبر سفن الدحرجة في العالم محملة بـ1219 مركبة — 10

«التعليم» تطلق منظومة متكاملة واستعدادات موسعة لتعزيز الجودة

اليوم.. المدارس تفتح أبوابها لاستقبال 876.1 ألف طالب وطالبة

مسقط- الرؤية

ينتظم اليوم الأحد، ٨٧٦١١٧ طالبًا وطالبةً على مقاعد الدراسة، في مختلف المديريات التعليمية بالمحافظات مع انطلاق العام الدراسي الجديد (٢٠٢٦/٢٠٢٧)، فيما بلغ عدد الطلبة المسجلين في برامج التربية الخاصة في النظامين الحكومي، والخاص نحو ٣٩٠٣ طلاب وطالبات، وينتظم الطلبة في ١٢٩٨ مدرسة، فيما بلغ إجمالي عدد المدارس التي تعمل خلال الفترة المسائية (١١٥) مدرسة. ويبلغ إجمالي عدد أعضاء الهيئات التعليمية والإدارية والفنية في المدارس الحكومية للعام الدراسي الحالي ٦٨٢٠٥ أعضاء، منهم ٢١٠١١ معلمًا و٤٧١٩٤ معلمةً، و١٢٢٠٠ إداري وفني. وهنَّأت معالي الدكتورة مديحة بنت أحمد الشيباني، وزيرة التعليم، الطلبة والطالبات في جميع المراحل التعليمية، والمعلمين والمعلمات، والعاملين في منظومة التعليم بهذه المناسبة، مؤكدةً ما يشهده قطاع التعليم من تحول مؤسسي مهم بدمج وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي والبحث العلمي والابتكار سابقًا، في وزارة واحدة تسمى وزارة التعليم، ويجسد هذا التحول رؤية وطنية لمنظومة تعليمية متكاملة توحد السياسات وتربط المسار التعليمي من التعليم ما قبل المدرسي إلى التعليم العالي؛ بما يعزز المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل ويرفع كفاءة النظام التعليمي.

وأوضحت معالي وزيرة التعليم أن أولويات الوزارة تتركز في تحسين جودة التعليم المدرسي والعالي من خلال عدة ركائز، أولها ضمان جودة التعليم.

03

حاتم الطائي يكتب:

الاستثمار وتحديات القطاع الخاص

ما من شكٍ أنَّ مسارات التنمية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالإنفاق والاستثمار ومقدار النمو الاقتصادي، ولذلك نجد الحكومة تولي حرصًا لافتًا على استثمار كل ما من شأنه أن يدعم جهود التنمية؛ سواء في صورة مشروعات أو برامج أو خطط استراتيجية، كلها تتفق على الارتقاء بمستوى المعيشة عبر بوابة التنمية.

ومسيرةُ التنمية في عُمان منذ انطلاق النهضة الحديثة، تضع دائمًا الإنسان العُماني هدفًا لها، وهو نهج قويم يؤمن بأنَّ الاستثمار في الإنسان هو الغاية النبيلة التي من خلالها يتقدم الوطن ويزدهر، لكنَّ هذا الازدهار يجب أن يُصاحبه استثمار في الموارد والمقومات المتعددة. وعندما نتحدث عن الاستثمار، فإننا نُشير بوضوح إلى منظومة القوانين والتشريعات والمحفِّزات التي تجذب المستثمر، محليًا كان أو أجنبيًا، والمقومات التي تزخر بها عُمان في مختلف القطاعات، والمُمكِّنات التي يُمكن أن توفرها الجهات المعنية لمساعدة المستثمر على بدء مشروعه وتحقيق الأهداف المرسومة.

ولقد قطعنا في عُمان شوطًا كبيرًا فيما يتعلق بجهود جذب الاستثمارات، لكن ما تزال قضية التوفيق بين أهداف مختلف الجهات تواجه تحديات، إما بسبب ضعف التواصل المؤسسي أو تباين أدوات تحقيق هذه الأهداف. وأبلغ مثال على ذلك، المساعي الحثيثة لجذب الاستثمار وتعزيز نمو القطاع الخاص، ولا سيما قطاع ريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ورغم أن هذه المساعي حققت الكثير من الإنجازات، إلّا أنها بحاجة إلى المزيد؛ فقد لاحظنا خلال الشهور الماضية ما يُمكن أن نعتبره تعارضًا في الأهداف، بين تهيئة البيئة الاقتصادية لمزيد من التطور والنمو، وبين إجراءات تُعيق هذا التطور، بحجة دعم ملفٍ آخر.

هنا نحن أمام تحدٍ حقيقي يكمن في صعوبة التوفيق بين الأهداف التي تضعها المؤسسات المختلفة، وكلنا أمل في أن يعمل مجلس التنسيق الاقتصادي على بلورة رؤية مشتركة تخدم جميع الأهداف؛ فما نحتاجه اليوم في المقام الأول مسار واضح وإجراءات حقيقية لمساعدة القطاع الخاص على النمو، وتحفيزه للاستفادة من المقومات التي تزخر بها بلادنا. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، نقترح عدة مسارات:

أولًا: إطلاق خطة استراتيجية يقوم على تنفيذها مجلس التنسيق الاقتصادي، وتستهدف إنشاء صندوق وطني لدعم نمو القطاع الخاص، من أجل مساعدة الشركات على الحصول على تمويلات مُيسَّرة بنسب فائدة لا تتجاوز ٣٪، ويُمكن وضع برنامج تنفيذي يمتد لـ١٢ سنة، على أن تُخصص التمويلات لقائمة محددة من القطاعات تتغير كل ٣ سنوات، وأن تكون هذه التمويلات مشروطة بتوفير المزيد من الوظائف خلال فترة التمويل، بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من القوى العاملة وقت الحصول على التمويل.

ثانيًا: تشجيع الزراعة واستصلاح الأراضي ومشروعات الثروة السمكية. فبعد أن أثبت مشروع «النجد» في ظفار، نجاحًا لافتًا وقدرة على إيجاد مصادر دخل من الزراعة، يتعين اتخاذ الإجراءات التي تضمن التوسع في الأنشطة الزراعية، مع وضع حلول مبتكرة لمشكلة ندرة المياه، خصوصًا وأن دولًا أخرى قد نجحت في مُعالجة هذا التحدي. إلى جانب ذلك، تمثل مشروعات الثروة السمكية- من صيد وتصنيع وبيع منتجات الأسماك وحتى أنشطة مطاعم الأسماك- فرصة واعدة أمام رواد الأعمال.

ثالثًا: فتح المزيد من آفاق الشراكة مع الدول الشقيقة والصديقة؛ فقد برهنت الدبلوماسية الاقتصادية قدرتها على جذب رؤوس الأموال، لكن ما نزال نرى بطئًا في عملية تنفيذ ما يجري الاتفاق عليه بين المسؤولين، ولذلك نأمل اتخاذ خطوات إجرائية تعجِّل من سرعة تنفيذ أي مشروع أو مذكرة تفاهم تُبرم مع أي دولة، بالتوازي مع فتح الباب أمام الشركات المتقدمة في كل قطاع للعمل في سلطنة عُمان، وتسهيل إجراءات تأسيس فروع إقليمية لها.

رابعًا: تعزيز جهود الترويج لقطاع الموانئ والاستفادة من المقومات الاستراتيجية واللوجستية الفريدة التي تتمتع بها سلطنة عُمان. فقد كشفت أزمة مضيق هرمز أن عُمان مؤهلة وعلى درجة عالية من الجاهزية لتكون بوابة الخليج إلى العالم؛ فموانئ صحار والدقم وصلالة، أثبتت قدرتها على استقبال أكبر السفن البحرية، ونقل وتفريغ البضائع بمختلف أنواعها وأحجامها. لكن في الوقت نفسه لا بُد من مواصلة توسيع أنشطة هذه الموانئ، عبر الاستثمار في تعزيز بنيتها الأساسية من أرصفة وساحات تخزين وغيرها، بما يُلبي الطلب المتزايد. أضف إلى ذلك شبكة الطرق الحيوية والمبنية بأعلى معايير السلامة، تمثل شرايين فاعلة تربط بين الموانئ ومراكز التوزيع أو التصدير إلى دول الجوار.

وإذا ما وجدت هذه الأفكار والمقترحات طريقها للتنفيذ، فإنَّ الكثير من الأهداف والغايات ستتحقق، والعديد من الوظائف ستتوفر، وسينتعش الاقتصاد وتزدهر التنمية، لذلك كل ما نحتاج إليه هو الإرادة الفاعلة التي تحوِّل الأفكار والتطلعات إلى برامج تنفيذية وخطط ورؤى استراتيجية قابلة للتطبيق. والواقع يؤكد أنَّ ما تملكه سلطنة عُمان من مقومات لا تُضاهى في محيطها الإقليمي، قادرة على تحقيق طفرات نمو واعدة.

ويبقى القول.. إنَّ التنمية الاقتصادية المنشودة لن تتحقق إلّا بتكاتف الجهود، وتوازي المسارات وتوافقها واتفاقها على أهداف واضحة المعالم، لا نريد مسؤولين يغردون خارج السرب، ولا جهات حكومية تتخذ قرارات تتعارض مع خطط الدولة واستراتيجياتها، إننا نريد تناغمًا في العمل، وتوافقًا في الرؤى، واتفاقًا على النهج والغايات.. عندئذٍ سنكون قادرين على تنفيذ كل تطلعاتنا، بما يخدم مصلحة هذا الوطن، ويكتب الاستقرار والازدهار لنا ولأجيالنا القادمة من أبنائنا وبناتنا بُناة مستقبل عُمان.

رئيس رواندا يبدأ غدًا زيارة رسمية إلى سلطنة عُمان.. ومباحثات مرتقبة لتعزيز التعاون الثنائي

عُمان ورواندا.. 44 عامًا من العلاقات الدبلوماسية تقود نحو مرحلة جديدة من الشراكات

مسقط- العُمانية

سيقوم فخامة الرئيس بول كاجامي رئيس جمهورية رواندا بزيارة رسمية إلى سلطنة عُمان غدًا الاثنين.

جاء ذلك في بيانٍ صادرٍ عن ديوان البلاط السُّلطاني أمس فيما يأتي نصُّه: «سعيًا لتعزيز علاقات الصداقة والتعاون بين سلطنة عُمان وجمهورية رواندا في كل ما من شأنه الدفع بالمصالح المشتركة بينهما في مختلف المجالات، وانطلاقًا من الحرص على تنميتها وتطويرها بما يعود بالخير والنفع على الشعبين الصديقين.

سيقوم فخامة الرئيس بول كاجامي رئيس جمهورية رواندا الصديقة بزيارة رسمية لسلطنة عُمان، وذلك يومي السابع والثامن من شهر سبتمبر ٢٠٢٦، وسيتم خلال هذه الزيارة بحث عدد من الموضوعات التي تهم البلدين، وسبل تعزيزها بما يخدم مصالحهما وتطلعاتهما.

أفاء الله على جلالة السلطان المعظم بوافر نعمائه، وأدامه فخرًا وذخرًا لعُمان وشعبها، ممتعًا بحلل الصحة، وكمال العافية والعمر المديد».

وتُواصل العلاقات الثنائية بين سلطنة عُمان وجمهورية رواندا تطورها في عدد من المجالات، والتي تعكس الرغبة المشتركة من البلدين الصديقين لتعزيز التعاون وتوسيع مجالات الشراكة، مستندة إلى علاقات دبلوماسية تعود إلى عام ١٩٨٢م.

وتأتي زيارة فخامة الرئيس بول كاجامي رئيس جمهورية رواندا الرسمية إلى سلطنة عُمان في إطار الاهتمام المتبادل بتطوير العلاقات بين البلدين، وتعزيز التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والاستثمارية، بما يفتح آفاقًا جديدة أمام الشراكة بين سلطنة عُمان ورواندا. ويرتبط البلدان بإرثٍ تاريخي مستمد من الروابط العُمانية بشرق أفريقيا، التي أسهمت عبر القرون في بناء جسور من التواصل التجاري والإنساني والثقافي، وتشكّل أرضية إيجابية للعلاقات المعاصرة بين سلطنة عُمان ورواندا، القائمة على الاحترام المتبادل والتعاون والانفتاح على بناء شراكات مستقبلية.

وعمل البلدان على تعزيز علاقاتهما الثنائية عبر زيارات الوفود الرسمية؛ حيث قام معالي أوليفييه ندوهو نجيره وزير الخارجية والتعاون الدولي الرواندي بزيارة إلى سلطنة عُمان خلال الفترة من ١٠ إلى ١١ يناير ٢٠٢٦م، على رأس وفد ضم أربعة وزراء روانديين آخرين، هم وزير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكار، ووزير المالية والتخطيط الاقتصادي، ووزير الدولة لشؤون البنية الأساسية، والرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الرواندي.

وأسهمت الزيارة في عقد لقاءات مع عددٍ من أصحاب المعالي لتبادل الرؤى والأفكار لتعزيز العلاقات الثنائية بما يخدم المصالح المشتركة، وشهدت التوقيع على عدد من الاتفاقيات وبرامج التعاون في مجالات النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، من بينها مذكرة تفاهم بين مجلس التنمية الرواندي وشركة مطارات عُمان لإدارة المطارات، بهدف تعزيز التعاون في مجالات تطوير وإدارة المطارات وتبادل الخبرات واستكشاف فرص الاستثمار في قطاع الطيران والبنية الأساسية المرتبطة به.

كما تمّ التوقيع على برنامج تعاون في مجال الخدمات اللوجستية وتطوير وتشغيل الموانئ البرية «الموانئ الجافة» والخدمات المرتبطة بسلاسل الإمداد، إلى جانب برنامج تعاون في مجال مراكز البيانات والحوسبة السحابية والبنية الأساسية ومشروعات وخدمات الذكاء الاصطناعي.

ووقّعت سلطنة عُمان في أبريل ٢٠٢٥م مذكرة تفاهم مع رواندا تتعلق بتعزيز التعاون في مجال الاتصالات وتنمية الاقتصاد الرقمي، وذلك في إطار مشاركة سلطنة عُمان في أعمال ملتقى القمة العالمية للذكاء الاصطناعي في أفريقيا الذي عُقد في كيجالي.

وفي إطار تعزيز الربط الجوي بين البلدين، تمّ خلال الزيارة الإعلان عن إطلاق رحلات مباشرة بين مسقط وكيجالي، حيث بدأ طيران السلام بتسيير أولى رحلاته المباشرة بين مسقط وكيجالي في رواندا بتاريخ ٢١ يوليو ٢٠٢٦م، بمعدل رحلتين أسبوعيًا، وهو ما يُعزّز فرص التواصل المباشر بين البلدين ويدعم تنمية العلاقات الاقتصادية والسياحية والاستثمارية.

وعلى الصعيد السياسي، التقى معالي السّيد بدر بن حمد البوسعيدي وزير الخارجية في سبتمبر ٢٠٢٥م بمعالي وزير الخارجية الرواندي في نيويورك، بالتزامن مع أعمال الدورة الـ٨٠ للجمعية العامة للأمم المتحدة، في إطار التواصل المستمر بين البلدين وتبادل وجهات النظر حول مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وتنتهج رواندا سياسة تقوم على الانفتاح وبناء الشراكات، وتركّز على تعزيز الاستقرار والتنمية المستدامة، كما تربط علاقاتها الدولية بالدبلوماسية الاقتصادية وجذب الاستثمارات والمشاركة الفاعلة في جهود حفظ السلام، وتشارك في عدد من المنظمات الدولية والإقليمية، من بينها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومجموعة شرق أفريقيا، إضافة إلى عضويتها في الكومنولث.

وتعود العلاقات الدبلوماسية بين سلطنة عُمان وجمهورية رواندا إلى عام ١٩٨٢م، وقد أقيمت على مستوى سفراء غير مقيمين، ويتمُّ التمثيل الدبلوماسي لسلطنة عُمان لدى رواندا حاليًا عبر سفارة سلطنة عُمان في نيروبي، ويتمُّ التمثيل الدبلوماسي لجمهورية رواندا لدى سلطنة عُمان عبر سفارتها في القاهرة.

وستعمل هذه الزيارة التي يقوم بها فخامة الرئيس الرواندي لسلطنة عُمان على تعزيز العلاقات الاقتصادية ورفع حجم التبادل التجاري، حيث إن المؤشرات الحالية ستفتح المجال أمام تنميته وتوسيعه، لا سيما في ضوء تعزيز الربط الجوي وتوقيع عدد من الاتفاقيات وبرامج التعاون في مجالات اللوجستيات وربط سلاسل الإمداد، وتتوافر فرص متعددة للتعاون والاستثمار بين البلدين، تشمل التجارة والطاقة والطاقة المتجددة وقطاع التعدين والموانئ البرية والمطارات والضيافة والمجال الصحي والتعليم. وشهدت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين محطات عدة.

بول كاجامي

في مقال نشرته صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية

وزير الخارجية: عُمان تسعى لترسيخ ممارسات تضمن الالتزام بالقانون الدولي في «زمن الإفلات من العقاب»

ترجمة- أحمد عمر

أكد معالي السيد بدر حمد البوسعيدي وزير الخارجية أن الدبلوماسية العُمانية تسعى لترسيخ ممارسات عملية تضمن الالتزام بالقانون الدولي، مع تطويرها لتكون بمثابة منظومة معيارية توفر الأمن والحماية لدول العالم، في مواجهة الممارسات غير المتوقعة من جانب الدول التي ترتكن إلى قوتها للتصرف دون عقاب.

جاء ذلك في مقالة نشرها معاليه في صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية؛ حيث كتب أن الجهود الدبلوماسية أضحت مشقةً خلال السنوات الأخيرة، وبينما نجحت بعض الاتفاقيات المؤقتة في تحقيق خفض تصعيد على نطاق محدود، إلّا أنها لم تُفضِ إلى التوصل لحلول دائمة لأي من الصراعات العالمية الخطيرة التي تهدد بصورة مباشرة حياة الناس في كل من: فلسطين وإيران واليمن والسودان ولبنان وإسرائيل وأوكرانيا، وألحقت أضرارًا جسيمة بدول الجوار الإقليمي والاقتصاد العالمي على السواء. ويرى معاليه أنه لا يُمكن تبرير ذلك بقلة العمل الدبلوماسي؛ لأنه في المقابل أُطلقت العديد من المبادرات والوساطات والمفاوضات وعُقدت الكثير من القمم وأُبرمت مذكرات التفاهم، وقد كرس العديد من الدبلوماسيين ذوي الخبرة وقتهم وإبداعهم لهذه المسائل؛ لكن بالأحرى ناتج عن سببين جديدين مُثيرين للقلق في السياسة العالمية؛ الأمر الذي يتطلب استجابة جماعية عاجلة من المجتمع الدولي.

ويضيف معاليه أن السبب الأول يتمثل في تراجع الالتزام بالقانون الدولي؛ إذ شهدت السنوات الأخيرة مزيدًا من احتلال الأراضي، وارتفاع عمليات الاغتيال والاختطاف كأدوات للسياسة، علاوة على الهجمات المتهورة على المدنيين، والازدراء العلني لمؤسسات مثل الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية. وأكد معاليه أنَّ مثل هذه الأمور تُهدد بالعودة إلى حقبة سابقة كان بوسع القوى الكبرى أن تتصرف فيها دون عقاب، ولكن هذه المرة باستخدام أسلحة الدمار الشامل.

ويوضح معالي وزير الخارجية أن السبب الثاني هو ميل بعض زعماء العالم إلى اتخاذ قرارٍ بأنهم قادرون على ممارسة الدبلوماسية بأنفسهم، دون إشراك الدبلوماسيين، مشيرًا إلى أنَّ المشكلة في هذه الحالة أنهم سرعان ما يجدون أنَّ لديهم أدوات قليلة للغاية تحت تصرفهم لتحقيق أهدافهم. ويضيف معاليه أنَّ هؤلاء الزعماء يجدون أنفسهم مجبرين على اللجوء إما إلى الطريقة الإمبراطورية التقليدية التي كانت متبعة في القرن التاسع عشر وهي: «دبلوماسية السفن الحربية"، أو إلى المعادل الحديث الأكثر تطورًا، ولكنه مدمر بنفس القدر، عبر استخدام القوة الاقتصادية لإجبار شعوب بأكملها على الخضوع، على أمل "تغيير النظام" وتنصيب إدارة بالوكالة تدين لهم.

ويطرح معاليه تساؤلًا حول كيفية تعامل الدول الأصغر مع هذه القوى، عندما تتجاهل القواعد التي كانت تفرض قيودًا على الدول الأكبر؟ ويجيب بأن أفضل رد هو الإصرار على الالتزام ببعض الأعراف القديمة، بكل صبر وتشدد إذا كان ذلك مُمكنًا. وربما تكون الاستشهادات المتكررة بالقانون الدولي، يرفضها- باستخفاف- أصحاب النزعة نحو التحرك السريع والتدمير، إلّا أن هذا القانون يوفر الحماية للغالبية العظمى من سكان العالم. ونحن الآن في وقت لا يسمح بالتخلي عن مبدأ أن القانون يهدف لتقييد الاستخدامات غير المشروعة للسلطة.

ويرى معاليه ضرورة الحفاظ على بعض الثقة في الجهود الدبلوماسية، إذا ما بدت أنها لا تحقق النجاح المنشود. ويؤكد أن مهمة الدبلوماسي- وربما الدبلوماسي من دولة صغيرة على وجه الخصوص- تتمثل في أن يكون المُحاوِر الدائم الذي يظل جالسًا على طاولة التفاوض، حتى في لحظات عدم التوصل إلى نتائج. وهذا الدبلوماسي هو الشخص الذي يرد دائمًا على الهاتف، ويقترح طريقة أخرى لمواصلة الحوار.

ويؤكد معاليه أن الدبلوماسية العُمانية ركَّزت خلال الأشهر الأخيرة بصورة رئيسة على محاولة التوصل إلى اتفاق من شأنه استعادة حرية الملاحة عبر مضيق هرمز، وهذه مفاوضات معقدة تجري في ظل التهديد الدائم بالحرب، ولها آثار معروفة على الاقتصاد العالمي. وقال معاليه إن هذه المفاوضات تتطلب تحقيق التوازن بين تفاصيل القانون الدولي والقضايا الحساسة للأمن القومي. ورغم عدم التوصل إلى حل حتى الآن، إلّا أن الدبلوماسيين لن ينسحبوا من المشهد. ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى أنَّ هناك الكثير من جوانب هذه المفاوضات على المحك، إذ إن عملية التفاوض ذاتها، وأن الدول قادرة على حل الخلافات عبر الحوار، معرضة هي الأخرى للخطر.

ويوضح معاليه أن سلطنة عُمان تسعى إلى تحقيق ٣ أهداف من خلال انخراطها المتواصل في المفاوضات، أولًا: حماية السيادة العُمانية؛ حيث إنَّ الوضع الحالي يُهدد أمن مياهنا الإقليمية. ثانيًا: حماية مصالح المجتمع الدولي، مع إدراك أنَّ الفئات الأكثر ضعفًا هي التي ستعاني حتمًا أكثر من غيرها من بقاء المضيق مغلقًا. ثالثًا: التمسك بالقانون الدولي كمرجعية مركزية نتصرف بموجبه بصورة آمنة.

ويُشدد معاليه على أنَّ هذه الأمور الثلاثة تتوافق مع مقاصد عُمان من «الحياد البناء"، وهو مفهوم يتجاوز مجرد المساعدة أو الاستعداد لتقديم تسهيلات دبلوماسية، كما يعني الحفاظ على القانون الدولي العام وضمان تطبيقه، لأنه ليس مجرد نص؛ وإنما منظومة تحظى بالدعم عبر الإجراءات المتخذة بموجبه.

ويؤكد معاليه أنَّ الهدف من هذا النهج يتمثل في التطوير التدريجي لإطار عملي للالتزامات المتبادلة التي يمكن أن تكون بمثابة نظام معياري، ومن ثم تستطيع الدول الأصغر حجمًا- وهي غالبية دول العالم- حماية نفسها من الأفعال غير المتوقعة التي يمارسها أولئك الذين تسمح لهم قوتهم بالتصرف دون عقاب.

6 فئات تترجم تطلعات بيئة المال والأعمال وتكافئ المتميزين

إطلاق النسخة الرابعة عشرة من «جائزة الرؤية الاقتصادية».. و«السياحة» القطاع الذهبي

الرؤية- خاص

تُطلق جريدة «الرؤية»، اليوم الأحد، النسخة الرابعة عشرة من «جائزة الرؤية الاقتصادية»، لتُعلن بدء التنافس أمام أصحاب الأفكار الرائدة والإنجازات من الأفراد والمؤسسات والمشاريع، وذلك في ٦ فئات رئيسة. وتنقسم الفئات إلى ما يلي: أولًا: فئة ريادة الأعمال وتضم الشركات التقنية الواعدة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والشركات الطلابية. ثانيًا: فئة الذكاء الاصطناعي، ثالثًا: فئة الأنشطة السياحية، رابعًا: فئة برامج المحتوى المحلي، وخامسًا: فئة المشاريع المنزلية والحرفية، وسادسًا: فئة الشخصية الاقتصادية. وأعلنت اللجنة الرئيسة للجائزة، عن اختيار القطاع السياحي، ليكون القطاع الذهبي، في نهج سنوي يؤكد التزام الجائزة بدعم نمو القطاعات الواعدة المختلفة، ودفع الخطط الوطنية الطموحة نحو تحقيق آفاق أرحب من الازدهار. ويُمكن تحميل استمارات الترشح من موقع جريدة الرؤية (www.alroya.om)، ويظل باب المنافسة مفتوحًا حتى تاريخ ٥ ديسمبر ٢٠٢٦، على أن تُعلن قائمة المتأهلين للمرحلة النهائية في ١٣ ديسمبر ٢٠٢٦، ويتوَّج الفائزون بالجوائز في حفل الختام خلال الأسبوع الأخير من ديسمبر ٢٠٢٦.

جائزة الرؤية الاقتصادية
Al Roya Business Award

إجراء 35 عملية زراعة من بداية يناير وحتى 28 يوليو الماضي

وجائزة الرؤية الاقتصادية، منصة تكريم سنوية، انطلقتْ في عام ٢٠١٢، وحظيتْ بتطوُّر متنامٍ طوال السنوات الماضية، حتى باتت اليوم مُساهمًا قويًّا في إبراز النماذج الاقتصادية الناجحة كأمثلة يُحتذى بها، والكشف عن الأفكار والمشروعات الإنمائية المميزة، ليس فقط لتكريمها والتعريف بها، بقدر ما هو تأصيل لأداة إستراتيجية تستهدف تبادل التجارب، وتعزيز آليات التحفيز، بالتركيز على عوامل الإنجاز، بما يُحقِّق هدفَ الاستدامة والاستثمار.

وعلى مدى السنوات الماضية، عمدتْ اللجنة الرئيسية للجائزة إلى تنويع فئات التنافس، لتُواكب المستجدات المحلية، وتسمح بتحقيق غاية أهداف الجائزة ورسالتها. وبالتوازي مع الفئات المطروحة للتنافس، تُقدَّم جوائز خاصة سنويًّا لمشروعات ومبادرات وبرامج وطنية، وشخصيات اقتصادية ورواد ورائدات أعمال، لم يتقدَّموا للجائزة، وإنما يقع الاختيار عليها بناءً على اجتماعات مكثفة لأعضاء لجنة التحكيم؛ تقديرًا للدور الرائد الذي يضطلعون به، وتكريماً يُسهم في صناعة القدوات، ويُحفز على اقتفاء الأثر وبذل المزيد من العطاءات الوطنية. كما أضافتْ اللجنة الرئيسية منذ العام ٢٠١٨ بُعدًا تنمويًّا جديدًا، يتخطى الحدود الجغرافية للسلطنة، إلى حيث الاحتفاء بالشراكات الدولية الواعدة؛ تعزيزًا لأواصر التعاون، وإتاحةً للفرصة أمام تلاقح الأفكار بين المتميزين في الداخل والخارج، فكانت قطر، ومن ثم الهند، ثم المملكة المتحدة البريطانية، وجمهورية الصين الشعبية، والمملكة العربية السعودية، واليابان، والبحرين.

وزارة التعليم تطلق منظومة متكاملة واستعدادات موسعة لتعزيز الجودة

876.1 ألف طالب وطالبة ينتظمون على مقاعد الدراسة اليوم مع انطلاق العام الدراسي الجديد

د.مديحة الشيبانية

إنتصار بنت عبدالله أمبوسعيدي

بدر بن حمود الخروصي

د.عبدالله بن علي الشبلي

ماجد بن سعيد البحري

مسقط- هناء الشبيبي- محمد الرواحي

ينتظم اليوم الأحد، ٨٧٦١١٧ طالبًا وطالبةً على مقاعد الدراسة، في مختلف المديريات التعليمية بالمحافظات مع انطلاق العام الدراسي الجديد (٢٠٢٦/٢٠٢٧)، فيما بلغ عدد الطلبة المسجلين في برامج التربية الخاصة في النظامين الحكومي، والخاص نحو ٣٩٠٣ طلاب وطالبات.

وينتظم الطلبة في ١٢٩٨ مدرسة، فيما بلغ إجمالي عدد أعضاء الهيئات التعليمية والإدارية والفنية في المدارس الحكومية للعام الدراسي الحالي ٦٨٢٠٥ أعضاء، منهم ٢١٠١١ معلمًا و٤٧١٩٤ معلمةً، و١٢٢٠٠ إداري وفني.

وفي كلمتها بمناسبة بدء العام الدراسي الجديد، هنَّأت معالي الدكتورة مديحة بنت أحمد الشيباني، وزيرة التعليم، الطلبة والطالبات في جميع المراحل التعليمية، والمعلمين والمعلمات، والعاملين في منظومة التعليم بهذه المناسبة، مؤكدةً ما يشهده قطاع التعليم من تحول مؤسسي مهم بدمج وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي والبحث العلمي والابتكار سابقًا، في وزارة واحدة تسمى وزارة التعليم، ويجسد هذا التحول رؤية وطنية لمنظومة تعليمية متكاملة توحد السياسات وتربط المسار التعليمي من التعليم ما قبل المدرسي إلى التعليم العالي؛ بما يعزز المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل ويرفع كفاءة النظام التعليمي.

وأوضحت معالي وزيرة التعليم أن أولويات الوزارة تتركز في تحسين جودة التعليم المدرسي والعالي من خلال عدة ركائز، أولها ضمان جودة التعليم؛ ففي إطار حوكمة قطاع التعليم، تولي الوزارة اهتمامًا بالغًا بنتائج عمليات التقييم الخارجي للمدارس الحكومية والخاصة، وإجراءات الاعتماد المؤسسي والبرامجي لمؤسسات التعليم العالي غير الحكومية، التي تنفذها الهيئة العُمانية لضمان جودة التعليم، وتحرص الوزارة على توظيف مخرجات هذه العمليات في تمكين المؤسسات من تطوير أدائها وتحسين كفاءة مخرجاتها.

وحول تعزيز كفاءة مؤسسات التعليم العالي غير الحكومية، أوضحت معالي الدكتورة أن الوزارة تمضي في تمكين مؤسسات التعليم العالي وتقديم الدعم والمساندة لها لتطوير برامجها الأكاديمية، وتعزيز قدراتها على مواكبة المتغيرات العالمية وتنويع مصادر تمويلها. كما تحرص الوزارة على رفع نسب التعمين في الهيئات الأكاديمية وتأهيل الكفاءات الوطنية بهذه المؤسسات؛ دعمًا لأدائها التعليمي والبحثي، مشيدةً بما حققته مؤسسات التعليم العالي العُمانية من تقدم في التصنيفات العالمية، وما يعكسه ذلك من حضور متنامٍ لها إقليميًا ودوليًا.

وأكدت معاليِّ الدكتورة أن الاستثمار في المعلم هو استثمار في مستقبل هذا الوطن، باعتباره الركيزة الأساسية التي تستند إليها جودة التعليم واستدامة أثره. وأشارت إلى أن الوزارة تفخر بوجود كادر تدريسي مؤهل، معتز بمهنته ومخلص لوطنه، تم اختياره وفق أعلى المعايير، ويمتلك المعرفة التخصصية والكفاءة المهنية؛ ولذلك تحظى برامج إعداد المعلمين وتأهيلهم، وتطوير نظم قبولهم في مختلف الجامعات والكليات وفق أفضل الممارسات، باهتمام مستمر بما يواكب التحولات المتسارعة في التعليم ويستجيب لاحتياجات المستقبل.

الشيبانية: دمج «التربية والتعليم» و«التعليم العالي» في وزارة واحدة يجسد رؤية وطنية لبناء منظومة تعليمية متكاملة

1298 مدرسة حكومية تستقبل الطلبة بمختلف الصفوف والمراحل التعليمية بالمحافظات

الاستثمار في المعلم يحظى بأولوية مستمرة عبر تطوير برامج الإعداد والتأهيل المهني

تطوير المناهج والمسارات التعليمية والتوسع في التعليم المهني والتقني لمواكبة متطلبات سوق العمل

وفي هذا الإطار، ثمنت معاليها ما يقدمه المعهد التخصصي للتدريب المهني للمعلمين من برامج نوعية تعزز التطوير المهني والتميز في الأداء، مشيدةً في الوقت ذاته بإدراج مؤهل الدبلوم الاحترافي للمعلمين الأوائل في المستوى التاسع بالإطار الوطني للمؤهلات هذا العام.

وحول تطوير المناهج والخطط الدراسية، قالت معالي وزيرة التعليم إن الوزارة تواصل تطوير المناهج والخطط الدراسية بالاستفادة من التوجهات التربوية الحديثة والمعايير الدولية، بما يعزز مرونة المسارات والتخصصات، ويوسع خيارات الطلبة بما يتوافق مع ميولهم وقدراتهم وتطلعاتهم، ويسهم في بناء جيل متمكن من مهارات المستقبل، قادر على حل المشكلات والتكيف مع مستجدات العصر، وأكثر جاهزية لمواصلة التعليم العالي والانخراط في سوق العمل. وتستمر الوزارة في تطبيق مسار التعليم المهني والتقني في عدد من المدارس بالمحافظات المختلفة، إذ سيشهد هذا العام توسعًا في تطبيق التخصصات الهندسية والصناعية، وتخصصي السفر والسياحة، بالإضافة إلى تخصصي تقنية المعلومات وإدارة الأعمال. وبهذه المناسبة، يسعدني أن أهنئ خريجي الفوج الأول من التخصصات الهندسية والصناعية، والفوج الثاني من تخصصي تقنية المعلومات وإدارة الأعمال، متمنيةً لهم التوفيق والنجاح في حياتهم العملية.

وحول تطوير البيئة التعليمية وتوسعتها، قالت معالي الوزيرة إن هذا العام يشهد افتتاح ١٨ مبنى مدرسيًا جديدًا بالمحافظات المختلفة، وذلك لاستيعاب النمو في أعداد الطلبة، وتقليص المدارس ذات الفترتين، وإحلال المباني القديمة، وإضافة مرافق تربوية وتقنيات تعليمية ومختبرات علمية، بما يوفر بيئة أكثر ملاءمة وجاذبية للتعليم والتعلم. وأضافت أن عددًا من المدارس الخاصة سيُفتتح، بنسبة نمو بلغت (٢٤,٦٪) خلال السنوات الخمس الماضية، أما فيما يتعلق بالتعليم العالي، فسيشهد هذا العام افتتاح المبنى الجديد لكلية عُمان لطب الأسنان، وفرع جامعة الشرقية بولاية صور، وكلية الدقم الجامعية، التي تمثل توجهًا نحو التوسع في توفير فرص التعليم العالي في المحافظات المختلفة، لا سيما المناطق الاقتصادية والتنموية.

وفي ختام كلمتها، وجهت معالي الوزيرة الموقرة رسالةً إلى أولياء أمور الطلبة، أكدت فيها أهمية دورهم في دعم أبنائهم وبناتهم ومساندتهم خلال مسيرتهم التعليمية، قائلةً: في عالم متسارع معرفيًا ورقميًا، تتأكد مسؤوليتنا المشتركة في حماية أبنائنا من الإفراط في استخدام التقنيات ووسائل التواصل الاجتماعي، وتوجيههم إلى الاستخدام الآمن والواعي، واستثمار أوقاتهم في التعلم والأنشطة الرياضية والثقافية، وتظل الشراكة بين الأسرة والمؤسسات التعليمية أساسًا لتعزيز القيم والوعي والقدرة على التعامل الإيجابي مع متغيرات العصر.

ووجهت معاليها رسالةً إلى الطلبة والطالبات المبتعثين، قائلةً: «أنتم سفراء عُمان؛ فاجعلوا من ابتعاثكم فرصة للتميز العلمي، وصقل المهارات، والانفتاح الواعي على العالم، مع الاعتزاز بهويتكم وثقافتكم وقيمكم الوطنية، واجعلوا ما تكتسبونه من علم وخبرة رافدًا لمسيرة التنمية الوطنية».

من جانبه، أشار سعادة بدر بن حمود الخروصي، وكيل الوزارة للتعليم، في كلمته بهذه المناسبة، إلى أن الوزارة استكملت المرحلة الثالثة من الخطة الدراسية المطورة، ضمن جهودها لتحديث المنظومة التعليمية. وشملت هذه المرحلة تطبيق عدد من المستجدات في الصفين السابع والثامن، من أبرزها تقليل عدد المواد الدراسية من ١١ إلى ١٠ مواد، وإضافة مادة اللغة الصينية إلى قائمة المواد الاختيارية للصف (١٢) في المدارس المطبقة لها.

من جهتها، أكدت سعادة الدكتورة إنتصار بنت عبدالله أمبوسعيدي وكيلة وزارة التعليم للبرامج التعليمية المساندة أن الوزارة تمضي برؤية تنفيذية متكاملة، تضع جودة التعليم وجاهزية المدارس وتمكين الطلبة والكوادر التربوية في مقدمة أولوياتها، انسجامًا مع مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠، وبما يعزز كفاءة المنظومة التعليمية وقدرتها على مواكبة متطلبات المستقبل.

من جانبه، أوضح سعادة ماجد بن سعيد البحري وكيل وزارة التعليم للشؤون الإدارية والمالية، في كلمته أهم الاستعدادات لبدء العام الدراسي الجديد، وقال إن الوزارة استكملت إجراءات تعيين ٣٩٨٠ معلمًا ومعلمة ممن تم ترشيحهم للتعيين لهذا العام، منهم ١٢١١ معلمًا بنسبة ٣٠,٥٪، و٢٧٦٩ معلمة بنسبة ٦٩,٥٪، وذلك لسد الاحتياج الفعلي من الهيئات التعليمية في مختلف التخصصات.

في سياق متصل، أكد سعادة الدكتور عبدالله بن علي الشبلي وكيل وزارة التعليم للتعليم العالي، اكتمال استعدادات قطاع التعليم العالي لاستقبال العام الأكاديمي (٢٠٢٦/ ٢٠٢٧)، موضحًا أن الاستعدادات بدأت مبكرًا عبر تحليل بيانات مخرجات دبلوم التعليم العام والتسجيل والقبول والطاقة الاستيعابية، بالتنسيق مع مؤسسات التعليم العالي، بما يدعم التخطيط للفرص الدراسية والاستجابة لأعداد الطلبة واحتياجاتهم.

وأسهم مركز القبول الموحد في دعم هذه الجهود من خلال تحليل البيانات وإدارة إجراءات التسجيل والفرز والقبول وتطوير الخدمات الإلكترونية والإرشادية، إلى جانب التوسع في الطاقة الاستيعابية؛ إذ بلغ عدد المقاعد الدراسية المطروحة ٣٤١١٣ مقعدًا، بنسبة نمو بلغت نحو ١٧٪ مقارنة بالعام الأكاديمي السابق. فيما ارتفع عدد الطلبة الحاصلين على عروض دراسية في الفرز الأول إلى ٣٣٠٣١ طالبًا وطالبة، بزيادة تقارب ٢٠٪ عن العام السابق.

وفي إطار مواكبة النمو في أعداد مخرجات دبلوم التعليم العام وتوسيع الخيارات التعليمية المتاحة أمام الطلبة، أوضح سعادته أن العام الأكاديمي الجديد يشهد زيادة في فرص الابتعاث الداخلي والخارجي، إلى جانب مواصلة تطوير منظومة البعثات والمنح بما يعزز كفاءة الاستفادة من الفرص الدراسية المتاحة، ويراعي الأولويات الوطنية واحتياجات سوق العمل.

وفيما يتعلق بمؤسسات التعليم العالي الخاصة، أشار سعادته إلى أن الوزارة، ممثلة بالمديرية العامة للجامعات والكليات الخاصة، تتابع جاهزية المؤسسات لاستقبال الطلبة للعام الأكاديمي الجديد من مختلف الجوانب الأكاديمية والإدارية والتنظيمية، إلى جانب جاهزية المرافق والخدمات الطلابية والسكنات التابعة لها، بما يضمن توفير بيئة تعليمية آمنة وملائمة ومحفزة للطلبة.

merit
meritacademy.co
CMI Chartered Management Institute ACCREDITED
Qualifications Scotland Approved Centre

هل شهادة المحاسبة/ المالية الجامعية وحدها تكفي؟

حتى إن كنت خريج محاسبة جامعيًا، فالبكالوريوس وحده لا يستكمل متطلبات التأهل لمهنة المحاسب وفق المعيار المهني الوطني؛ إذ يتطلب المسار التأهيل المهني المعتمد، ومنه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.

وفي المقابل، حتى إن كنت خريج الثانوية العامة، يمكنك دخول المسار المهني للمحاسبة من خلال المؤهلات الاحترافية المناسبة.

اختر مسارك

مساعد محاسب / كاتب حسابات
شهادة أساسيات المالية والمحاسبة والنمذجة المالية لغير خريجي المحاسبة والمالية
صادرة عن Qualifications Scotland بـ 30 نقطة معتمدة
مدرجة ضمن المسار المهني الوطني للتأهل لمهنة مساعد محاسب / كاتب حسابات
900 ﷼ 1,200 | لأول 30 مشارك | يبدأ 13 سبتمبر 2026 | المدة: شهران

محاسب
الشهادة المهنية في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS
صادرة عن Qualifications Scotland بـ 62 نقطة معتمدة
مدرجة ضمن متطلبات التأهل لمهنة المحاسب
1,800 ﷼ 2,200 | لأول 30 مشارك | يبدأ 1 ديسمبر 2026 | المدة: 5 أشهر

لا تحصل على شهادة أخرى فقط...

ابنِ مسارك نحو التأهل المهني ورخصة مزاولة المهنة، وتميّز في سوق العمل

للتسجيل عبر واتس أب
أرسل كاتب حسابات أو محاسب
95385151
للتسجيل عبر الرابط

تطبق متطلبات الأهلية والخبرة والتقييم والترخيص وفق المعيار المهني الوطني - التفاصيل الكاملة في البروشور.

جامعة التقنية والعلوم التطبيقية تستقبل أكثر من 10 آلاف طالب وطالبة

مسقط- الرؤية

تستقبل جامعة التقنية والعلوم التطبيقية أكثر من ١٠ آلاف طالب وطالبة في مختلف فروعها وتخصصاتها الأكاديمية للعام الأكاديمي الجديد (٢٠٢٦/ ٢٠٢٧)؛ حيث بلغ عدد الطلبة المقبولين والمسجلين ١٠ آلاف و٥٦٣ طالبًا وطالبة.

وأوضحت بيانات الطلبة المسجلين أن جميع الطلبة المقبولين من الجنسية العُمانية، فيما بلغ عدد الطالبات ٥ آلاف و٨٦٨ طالبة، مقابل ٤ آلاف و٦٩٥ طالبا.

وتوزع الطلبة الجدد على فروع الجامعة في مختلف محافظات سلطنة عُمان، حيث جاء فرع عبري في المرتبة الأولى من حيث عدد الطلبة المسجلين بإجمالي ألف و٩٣٥ طالبا وطالبة، يليه فرع مسقط بألف و٥٨١ طالبا وطالبة، ثم فرع شناص بألف و٣٣٧ طالبا وطالبة، وفرع صلالة بألف و٣١٣ طالبا وطالبة، فيما توزعت بقية الأعداد على فروع الجامعة في نزوى، وإبراء، والمصنعة، وصحار، وصور، والرستاق، ومسندم.

وعلى مستوى التخصصات الأكاديمية، تصدرت برامج إدارة الأعمال والدراسات التجارية قائمة البرامج الأكثر استقطابا للطلبة الجدد بإجمالي ٣ آلاف و٣٧٢ طالبا وطالبة، تلتها برامج الهندسة بـ٣ آلاف و٧٧ طالبا وطالبة، ثم برامج علوم الحاسوب والمعلومات بـ٢ ألف و٩٤٧ طالبا وطالبة، وبرامج الصناعات الإبداعية بـ ٥٣٠ طالبا وطالبة، وبرامج التربية بـ٣٥٨ طالبا وطالبة، وبرامج العلوم التطبيقية والصيدلة بـ ٢٧٩ طالبا وطالبة.

وشهدت الجامعة إقبالًا على عدد من البرامج المتخصصة، من بينها العلوم التطبيقية، والتقنية الحيوية التطبيقية، والإعلام والاتصال الجماهيري، والتصميم، وبرامج إعداد المعلمين، بما يعكس تنوع الخيارات الأكاديمية التي توفرها الجامعة.

وأشارت البيانات إلى أن عملية التسجيل تمت خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٥ أغسطس ٢٠٢٦م، حيث سجلت الجامعة أكثر من ١٠ آلاف طالب وطالبة، فيما بلغ عدد حالات الانسحاب المسجلة ١٠ حالات.

وتواصل جامعة التقنية والعلوم التطبيقية تطوير بيئات التعلم والبنية الأساسية والتقنيات التعليمية الحديثة، إلى جانب توسيع شراكاتها مع القطاعين الحكومي والخاص، بما يدعم توفير تعليم تطبيقي وفرص تدريب وتأهيل تسهم في تعزيز جاهزية الخريجين لسوق العمل.

وتدعم الجامعة المبادرات التي يتم إقرارها وفق التوجهات الوطنية، ومن بينها قبول الطلبة في البرنامج العُماني للتعاون الثقافي والعلمي مع الدول الشقيقة والصديقة.

التمويل السكني المُيسَّر لرواد الأعمال.. ضرورة حياتية تفرضها التحديات

الرؤية- ناصر العبري

شدَّد عددٌ من رجال الأعمال على ضرورة إيجاد حلول تمويل إسكاني موجه إلى رواد الأعمال وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف توفير الاستقرار الأسري لهم، لافتين إلى أن استقرار رواد الأعمال أُسريًا وسكنيًا سينعكس على نمو مؤسساتهم الصغيرة والمتوسطة ويجعلهم أكثر تركيزًا على التوسُّع واغتنام الفرص الاستثمارية.

وأضافوا -في تصريحات لـ«الرؤية»- أن رائد الأعمال يستحق أن تُفتح أمامه مسارات تمويلية تتناسب مع طبيعة عمله ودخله، مُبيِّنين أن طبيعة دخل رائد الأعمال تختلف عن طبيعة دخل الموظف الذي يعتمد على راتب شهري ثابت؛ إذ إن صاحب المؤسسة قد يمتلك نشاطًا تجاريًا مُستقرًا وسجلًا ماليًا واضحًا وعقودًا ومشاريع وتدفقات نقدية وإيرادات منتظمة، وقد تكون قدرته المالية أعلى من الراتب الشهري التقليدي، ولذلك فإنَّ تقييم أهليته للحصول على التمويل الإسكاني يجب أن ينطلق من قراءة شاملة لوضعه المالي وقوة واستمرارية نشاطه وليس من معيار الراتب الثابت وحده.

وقال رجل الأعمال محمود سيف المعمري إنَّ طبيعة دخل رائد الأعمال تختلف عن الموظف الذي يتقاضى راتبا شهريا، مطالباً الجهات التمويلية بضرورة مراعاة هذا الأمر، لأن دخله قد يكون متغيرًا من شهر إلى آخر، لكنه في المقابل يعتمد على نشاط قائم وله إيرادات وحركة مالية يمكن قياسها وتحليلها.

وأضاف: «أتمنى أن يتم تطوير آلية تقييم ائتماني لا تعتمد فقط على وجود راتب ثابت، وإنما تأخذ في الاعتبار الإيرادات، التدفقات النقدية، القوائم المالية، مدة استمرارية النشاط، والسجل المالي للمؤسسة، وأرى أنَّ التعاون بين هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبنك الإسكان العُماني يمكن أن يسهم في إيجاد منتج تمويلي مناسب لرواد الأعمال، بشروط وضوابط تتناسب مع طبيعة أعمالهم، وتمنحهم فرصة امتلاك المسكن والاستقرار دون أن يكون عدم وجود راتب ثابت عائقًا أمام حصولهم على التمويل».

وأكد المعمري أن توفير التمويل الإسكاني لرائد الأعمال لا يمثل مجرد تمويل لشراء أو بناء منزل، وإنما هو استثمار في استقرار الأسرة واستمرارية المشروع، لأن امتلاك المسكن يمنح رائد الأعمال قدرًا أكبر من الاستقرار النفسي والاجتماعي، ويخفف من الأعباء المالية المرتبطة بالإيجارات، مما قد يتيح له توجيه جزء أكبر من دخله وإمكاناته نحو تطوير مشروعه وتوسيع نشاطه وخلق فرص عمل جديدة، موضحاً أنَّ دعم رائد الأعمال وتمكينه من الاستقرار السكني يعكس أهمية الدور الذي تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، ويُعزز من قدرة أصحاب المشاريع على الاستمرار والنمو على المدى الطويل. وذكر المعمري أنه من الضروري بحث إمكانية إطلاق برنامج تمويلي إسكاني مخصص لرواد الأعمال، وفق معايير عادلة ومدروسة تُراعي طبيعة دخلهم ونشاطهم التجاري، بما يحقق الاستقرار الأسري ويدعم استدامة ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مؤكدا أنَّ وجود مثل هذا البرنامج سيمنح رائد الأعمال فرصة عادلة للحصول على المسكن وفق قدرته المالية الفعلية، كما سيشكل حافزا إضافيا للاستمرار في العمل الحر وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأن الاستقرار السكني والأسري لرائد الأعمال لا يقتصر أثره على الجانب الاجتماعي فقط بل يمتد إلى نشاطه الاقتصادي فكلما شعر بالأمان والاستقرار أصبح أكثر قدرة على التركيز على مشروعه والتوسع فيه والاستثمار وخلق فرص عمل جديدة».

بدوره، قال إبراهيم بن حمد الهنائي نائب رئيس غرفة تجارة وصناعة عُمان بمحافظة الظاهرة ورئيس لجنة تنظيم بيئة الأعمال، إن الاستقرار السكني يمثل أحد المرتكزات الأساسية للاستقرار الأسري والاجتماعي والاقتصادي، وإن رائد الأعمال العُماني يستحق أن تكون أمامه مسارات تمويلية تتناسب مع طبيعة عمله ودخله وأن يتم التعامل معه باعتباره شريكًا فاعلًا في التنمية الاقتصادية وصناعة فرص العمل، وتعزيز حضور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.

وأشار إلى أن طبيعة دخل رائد الأعمال تختلف عن طبيعة دخل الموظف الذي يعتمد على راتب شهري ثابت، فصاحب المؤسسة قد يمتلك نشاطًا تجاريًا مستقرًا وسجلًا ماليًا واضحًا وعقودًا ومشاريع وتدفقات نقدية وإيرادات منتظمة وقد تكون قدرته المالية أعلى من الراتب الشهري التقليدي، ولذلك فإن تقييم أهليته للحصول على التمويل الإسكاني يجب أن ينطلق من قراءة شاملة لوضعه المالي وقوة واستمرارية نشاطه وليس من معيار الراتب الثابت وحده.

وطالب الهنائي هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبنك الإسكان العُماني بدراسة تبني مبادرة وطنية لبرنامج تمويل إسكاني مخصص لأصحاب وصاحبات الأعمال يقوم على معايير واضحة وعادلة تراعي حجم النشاط ومتوسط الدخل والتدفقات المالية والعقود القائمة واستمرارية المؤسسة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية، إلى جانب تعزيز الوعي لدى البنوك التجارية والمؤسسات التمويلية بأهمية هذه الفئة والعمل على ابتكار برامج ومنتجات تمويل إسكاني تتناسب مع طبيعة دخل أصحاب الأعمال، لأن السوق بحاجة إلى حلول تمويلية أكثر مرونة تستطيع قراءة الملاءة المالية لرائد الأعمال وفق واقع نشاطه التجاري، مع المحافظة على متطلبات الاستدامة والضوابط المصرفية.

وتابع قائلاً: «نرى أنَّ وجود مثل هذه البرامج لن يحقق الاستقرار السكني لرائد الأعمال وأسرته فقط وإنما سيشكل رسالة واضحة للشباب العُماني بأن الدخول إلى عالم الأعمال والعمل الحر يمثل خيارًا مهنيًا واقتصاديًا مستقرًا وله بيئة داعمة ومتكاملة تحفظ لصاحب العمل فرصه في بناء مستقبله وتأسيس أسرته وامتلاك مسكنه شأنه شأن العاملين في مختلف القطاعات، كما أن هذه الخطوة ستسهم في تشجيع المزيد من الشباب على الانخراط في بيئة الأعمال العُمانية، وتأسيس مشاريعهم الخاصة والاستمرار فيها، لأن تعزيز الثقة بريادة الأعمال لا يتحقق فقط من خلال تسهيل إجراءات تأسيس المؤسسات أو توفير التمويل التجاري وإنما من خلال بناء منظومة متكاملة تمنح رائد الأعمال الشعور بالاستقرار والأمان والاستمرارية».

وأكد الهنائي أنَّ الاستقرار الأسري والسكني لصاحب العمل ينعكس بصورة مباشرة على استقرار مؤسسته وقدرته على التركيز والتخطيط والتوسع واغتنام الفرص الاستثمارية وتوفير فرص العمل ودعم المحتوى المحلي، وبالتالي فإنَّ دعم استقرار رائد الأعمال هو في حقيقته استثمار في استدامة القطاع الخاص ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذه المرحلة القادمة تتطلب توسيع مفهوم تمكين رواد الأعمال، بحيث لا يقتصر على دعم المشروع في بدايته وإنما يمتد إلى إيجاد بيئة اقتصادية واجتماعية متكاملة تُساعد صاحب العمل على الاستمرار والنمو وتمنحه فرصًا عادلة في الحصول على الخدمات والمنتجات التمويلية المختلفة.

كما لفت إلى أمله في إيجاد تعاون وتكامل بين هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبنك الإسكان العُماني والبنوك التجارية والمؤسسات التمويلية للخروج ببرامج تمويل إسكاني نوعية تُراعي خصوصية أصحاب الأعمال وتحقق التوازن بين قدرتهم المالية ومتطلبات الجهات الممولة، لأن توفير هذه الحلول سيعزز جاذبية بيئة الأعمال العُمانية ويرفع مستوى الثقة في العمل الحر وريادة الأعمال ويشجع الشباب على الانتقال من البحث عن الوظيفة إلى صناعة الفرصة والمساهمة في بناء مؤسسات وطنية قادرة على النمو والتوسع وتوفير فرص العمل بما ينسجم مع مستهدفات التنمية الاقتصادية ورؤية «عُمان ٢٠٤٠».

وفي السياق، قال محمد بن عبدالله الفارسي -رجل أعمال- إن امتلاك المسكن أصبح من أهم متطلبات الاستقرار الأسري والاجتماعي للمواطن، ومن المهم أن تشمل الحلول التمويلية مختلف شرائح المجتمع ومن بينهم رواد الأعمال وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذين تختلف طبيعة مصادر دخلهم عن الموظفين أصحاب الرواتب الشهرية الثابتة، لافتا إلى أنه من واقع بيئة الأعمال فإنَّ العديد من رواد الأعمال لديهم مؤسسات قائمة ومشاريع وعقود وتدفقات مالية مستمرة، وقد تكون دخولهم جيدة وتؤهلهم للوفاء بالتزامات التمويل الإسكاني، إلا أن الاعتماد بشكل أساسي على وجود راتب شهري ثابت قد يشكل عائقاً أمام استفادتهم من بعض برامج التمويل.

ويشدد الفارسي على ضرورة قيام هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبنك الإسكان العماني بدراسة إطلاق برنامج تمويل إسكاني مخصص لأصحاب وصاحبات الأعمال يعتمد على معايير تتناسب مع طبيعة نشاطهم التجاري، بحيث تؤخذ في الاعتبار حركة الحسابات المالية وحجم الأعمال والعقود والإيرادات ومتوسط الدخل واستمرارية المؤسسة وقدرتها على الوفاء بالالتزامات.

وأكد محمود سالم الهنائي -رجل أعمال- أن الحصول على المسكن الملائم يعد أحد أهم عوامل الاستقرار لأي مواطن، كما أن رواد الأعمال ليسوا استثناء من ذلك إلا أنَّ طبيعة دخل رائد الأعمال تختلف عن الموظف الذي يتقاضى راتبا شهريا ثابتا، فرائد الأعمال قد يمتلك مشروعا قائما يُحقق دخلا جيدا ومستقرا ولكن اشتراط الراتب الثابت قد يحد من فرص حصوله على التمويل الإسكاني، مضيفاً: «نأمل من هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبنك الإسكان العماني دراسة تبني مبادرة لإنشاء برنامج تمويلي إسكاني مخصص لأصحاب وصاحبات الأعمال، بحيث يتم تقييم قدرتهم المالية من خلال نشاط المؤسسة وحجم أعمالها والتدفقات المالية ومتوسط الدخل واستمرارية المشروع بدلا من الاعتماد على الراتب الشهري فقط، فرائد الأعمال لديه سجل تجاري وحركة مالية وعقود ومشاريع وإيرادات يمكن من خلالها معرفة قدرته الحقيقية على سداد الالتزامات ومن المهم إيجاد آلية تمويل أكثر مرونة تتناسب مع طبيعة عمله وتمنحه فرصة عادلة للحصول على المسكن، كما أن توفير التمويل الإسكاني لرواد الأعمال سيكون له أثر كبير على الاستقرار الأسري والاجتماعي فاستقرار رائد الأعمال وأسرته ينعكس بشكل مباشر على استقرار مشروعه ويمنحه القدرة على التركيز على تطوير أعماله والتوسع فيها وخلق المزيد من فرص العمل».

وتابع: «نتطلع إلى أن تحظى هذه المُبادرة باهتمام الجهات المعنية لما لها من أثر إيجابي في دعم رواد الأعمال وتعزيز استمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق الاستقرار الأسري والاجتماعي لأصحابها بما يخدم الاقتصاد الوطني والمجتمع".

إبراهيم بن حمد الهنائي

محمود سيف المعمري

محمد بن عبدالله الفارسي

محمود سالم الهنائي

صورة تعبيرية مولدة بالذكاء الاصطناعي للأغراض التحريرية

مختصون: الاستقرار الأسري ينعكس إيجابًا على بيئة الأعمال

المعمري: نتمنى إيجاد آلية تقييم ائتماني لا تعتمد على الراتب الثابت

إطلاق برنامج تمويلي إسكاني مخصص لرواد الأعمال وفق معايير عادلة تراعي طبيعة دخلهم

الهنائي: توفير التمويل السكني يشجع المزيد من الشباب على الانخراط في بيئة الأعمال

الفارسي: اشتراط وجود راتب ثابت يمثل عائقا أمام استفادة رواد الأعمال من برامج التمويل

بنسبة إنجاز بلغت 45%

محافظ جنوب الباطنة يتفقد سير العمل في «رمال بارك» بولاية نخل

نخل- خالد بن سالم السيابي

نفذ سعادة المهندس مسعود بن سعيد الهاشمي، محافظ جنوب الباطنة، زيارةً ميدانيةً إلى مشروع «رمال بارك» (حديقة الرمال) بولاية نخل، للاطلاع على سير العمل في تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع، ومتابعة مراحل الإنجاز وما يتضمنه من مكونات وخدمات، وذلك بحضور سعادة الشيخ خليفة بن صالح البوسعيدي والي نخل والمهندس يعرب اليحيائي المدير العام المساعد لبلدية جنوب الباطنة وعدد من المعنيين والمهندسين.

واطّلع سعادته خلال الزيارة على الأعمال الجاري تنفيذها في المشروع، واستمع إلى شرح حول مستجدات المرحلة الثانية ومكوناتها، إلى جانب أبرز الأعمال المنفذة وخطط استكمال المشروع وفق البرنامج المحدد.

ويأتي مشروع «رمال بارك» (حديقة الرمال) ضمن المشاريع التي تنفذها محافظة جنوب الباطنة، بهدف تعزيز المرافق العامة وتوفير مساحات مفتوحة ومهيأة تخدم أهالي الولاية والزوار، وتسهم في إيجاد بيئة حضرية وترفيهية مناسبة لمختلف فئات المجتمع.

ويسهم المشروع في دعم الجوانب الاجتماعية والترفيهية، وتوفير مواقع ملائمة للتنزه وممارسة الأنشطة المختلفة، بما يعزز جودة الحياة ويواكب احتياجات المجتمع، إلى جانب الإسهام في تنشيط الحركة السياحية والترفيهية بولاية نخل.

وأكد سعادة المحافظ خلال الزيارة أهمية مواصلة العمل وفق أعلى مستويات الجودة، والالتزام بالمواصفات والمعايير المعتمدة، بما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة من المشروع والاستفادة من مكوناته بالشكل الذي يخدم المجتمع ويعزز من جاذبية الولاية.

الجبل الأخضر يستضيف اجتماعًا أمميًا للجنة «الإسكوا».. الثلاثاء

الجبل الأخضر- العُمانية

تستضيف سلطنة عُمان، بعد غدٍ الثلاثاء، أعمال الدورة السابعة عشرة للجنة الإحصائية التابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «الإسكوا» التي تعقد بولاية الجبل الأخضر، وتستمر ثلاثة أيام.

وتهدف الدورة إلى استعراض التقدم المحرز في تنفيذ توصيات الدورة السادسة عشرة، ومتابعة برنامج عمل الإسكوا في المجال الإحصائي، وتوفير منصة إقليمية للحوار حول أولويات تطوير العمل الإحصائي في المنطقة العربية، وتعزيز التنسيق وتبادل الخبرات بين الدول الأعضاء.

وقال سعادة الدكتور خليفة بن عبد الله البرواني الرئيس التنفيذي للمركز الوطني للإحصاء والمعلومات إن الدورة ستناقش عددًا من الموضوعات المتعلقة بتطوير النظم الإحصائية الوطنية وتحديثها، وتعزيز حوكمتها وقدرتها على الصمود والاستجابة في أوقات الأزمات، وتوظيف التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي، والاستفادة من مصادر البيانات غير التقليدية في إنتاج الإحصاءات الرسمية.

وأضاف سعادته- في تصريح لوكالة الأنباء العمانية- أنه من المتوقع أن تخرج الدورة بمجموعة من التوصيات الداعمة لتطوير النظم الإحصائية الوطنية وتعزيز استخدام البيانات المبتكرة والتقنيات الحديثة ودعم إنتاج بيانات عالية الجودة لخدمة السياسات القائمة على الأدلة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتُعقد اللجنة الإحصائية التابعة للإسكوا مرة كل سنتين، وتشكل إطارًا إقليميًّا لمتابعة التقدم المحرز في العمل الإحصائي، وتحديد الأولويات المستقبلية، وتعزيز التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء.

ويُشارك في الدورة رؤساء الأجهزة والمكاتب الإحصائية الوطنية في الدول العربية أو من يمثلهم، إلى جانب عدد من ممثلي الجهات المعنية في منظمة الأمم المتحدة، والمنظمات العربية والإقليمية الشريكة، والخبراء والمختصين في المجال الإحصائي.

لماذا يلجأ أولياء الأمور إلى «الدروس الخصوصية»؟!

معلمون وأولياء أمور لـ«الرؤية»: الدروس الخصوصية ضرورية.. وغياب التوازن يحوّلها لسلاح ذي حدّين

- الشيدي: الأسرة تلجأ للدروس الخصوصية لتحسين مستويات الطلبة وتحقيق التفوق الدراسي
- العيسائي: الهدف من الدروس الخصوصية هو الإلمام بالمقررات الدراسية
- الفتحي: الدروس الخصوصية ليست بديلا من المدرسة ولكن تعزز الفهم لدى الطلبة
- الشبلي: الدروس الخصوصية تسهم في تحقيق الفهم العميق للدروس

الرؤية- ريم الحامدية

يُؤكد عددٌ من أولياء الأمور والمعلمين أنَّ الدروس الخصوصية باتت جزءا أساسيا من مسيرة الطالب التعليمية، إذ يلجأ إليها أولياء الأمور لتحسين مستويات الأبناء في مختلف المواد الدراسية، رغم أنها قد تشكل عبئا ماليا عليهم.

ويوضحوا- في تصريحات لـ"الرؤية"- أن الكثير من أولياء الأمور ينظرون إلى هذه التكاليف باعتبارها استثمارا حقيقيا في مستقبل الطلبة الدراسي، في الوقت الذي ارتفع فيه سقف المنافسة بين الطلبة، كما أنها تساعد الطلبة في الاستعداد للاختبارات.

ويقول سلطان الشيدي، معلم، إن هناك الكثير من الأسباب التي تدفع الطلبة وأولياء الأمور إلى الدروس الخصوصية، مثل الرغبة في التفوق وتحسين المستوى الدراسي، إذ يرى كثير من الطلبة أن هذه الدروس تعينهم على فهم محتوى المنهج الدراسي والاستعداد المبكر للامتحانات، مضيفاً أن بعض المدارس قد تواجه نقصًا في عدد المعلمين وذلك قد يؤثر على مستوى الطالب في بعض المواد، لذلك يلجأ إلى الدروس الخصوصية لتعويض ذلك وتحسين المستوى الدراسي، خاصة في صفوف المراحل العليا.

ويوضح أن أولياء الأمور يرون في الدروس الخصوصية وسيلة لتحسين مستوى الطالب ومعرفة قدراته التعليمية بهدف تحقيق التفوق المنشود، مشيرا إلى أن حجم سوق الدروس الخصوصية في سلطنة عُمان لايزال ناشئا مع ارتفاع ملحوظ في الطلب خلال مرحلة الصف الثاني عشر مقارنة بالمراحل الأخرى، كما أن حجم الإنفاق الشهري للأسر يختلف بحسب طبيعة الدروس، وما إذا كانت حضورية أو عن بُعد.

من جانبه، يرى خميس الفتحي، معلم، أن لجوء الطلبة إلى الدروس الخصوصية له أسباب كثيرة، لكن العاملين الرئيسيين هما سد الفجوات التعليمية ورفع مستوى التحصيل، إذ يلجأ الطلبة إلى الدروس الخصوصية لأنهم لم يستوعبوا بعض المفاهيم داخل الصفوف خاصة في المواد التراكمية مثل الرياضيات والعلوم، فيحتاجون إلى شرح إضافي بأسلوب مختلف وبوتيرة أبطأ، إلى جانب أسئلة القدرات العليا التي قد لا يوفرها المعلم في المدرسة لضيق الوقت.

ويبيّن أنه في المقابل فئة أخرى من الطلبة المتميزين تلجأ للدروس الخصوصية بهدف المنافسة الأكاديمية والحصول على درجات أعلى، خصوصًا في الصفوف النهائية، لافتا إلى أن الدروس الخصوصية ليست بديلاً من المدرسة بل هي مكملة لحصص المدرسة وتعزز الفهم وتدعم الطالب حسب احتياجه.

ويذكر الفتحي أن الطلب الأكبر على الدروس الخصوصية يكون عادة في مواد الرياضيات والعلوم واللغة الإنجليزية، وخاصة في مرحلتي التعليم ما بعد الأساسي، أي الصفين الحادي عشر والثاني عشر، لافتاً إلى أن الدروس الخصوصية انعكست بشكل واضح على حياة الطالب والأسرة؛ فمن جهة، قد تسهم في رفع مستوى الطالب وزيادة ثقته بنفسه عندما تُستخدم بشكل متوازن، لكنها من جهة أخرى قد تشكل ضغطًا إضافيًا على وقته وراحته إذا زادت عن الحد.

كما يؤكد أنَّ الدروس الخصوصية أصبحت لدى بعض الأسر خيارًا شبه معتاد، خصوصًا مع ازدياد التنافس الدراسي وحرص أولياء الأمور على تحقيق أبنائهم نتائج مرتفعة، موضحاً أن من أبرز العوامل الاجتماعية التي تدفع الأسرة إلى هذا القرار الخوف من تدني المستوى، والمقارنة مع أقران الطالب، والرغبة في ضمان مستقبل أكاديمي أفضل، والشعور بعدم التقصير وتوفير كل مقومات المنافسة، إضافة إلى ضيق وقت بعض أولياء الأمور عن متابعة أبنائهم دراسيًا.

وفي الجانب الاقتصادي، يقول الفتحي إن سوق الدروس الخصوصية في سلطنة عُمان يشهد توسعًا ملحوظا، وأصبح جزءًا من الواقع التعليمي، موضحًا أن تكلفة الدروس تختلف حسب عدة عوامل، مثل المرحلة الدراسية، ونوع المادة، وخبرة المعلم، ونوع الدرس، سواء كان فرديًا أو جماعيًا أو عن بُعد، لافتا إلى أنَّ بعض الأسر قد تنفق في المتوسط مبالغ تتراوح بين ٣٠ و١٠٠ ريال عُماني شهريًا للطالب الواحد، وقد تزيد التكلفة في الصفوف النهائية أو في حال تعدد المواد، كما أن تكلفة دروس الرياضيات والعلوم غالبًا ما تكون أعلى من غيرها، خاصة إذا كانت بشكل فردي.

ويشدد الفتحي على ضرورة تحقيق التوازن عند اللجوء للدروس الخصوصية بحيث يكون الأمر معتدلا وهادفا ودعما للتعليم المدرسي وليست بديلاً عنه.

وفي السياق، يقول علي العيسائي، ولي أمر، إن الهدف الرئيسي من الدروس الخصوصية يتمثل في تعزيز إلمام الطالب بالمقررات الدراسية، ومساعدته على اكتساب أساليب المذاكرة الصحيحة وحل الواجبات، والتعود على أجواء الاختبارات، خصوصًا في المواد الرئيسية مثل الرياضيات واللغة الإنجليزية والفيزياء، مشيرًا إلى أن جميع المراحل التعليمية مهمة وتحتاج إلى الدعم بحسب احتياجات الطالب.

ويوضح أن الدروس الخصوصية أصبحت مهمة وضرورية، وتشهد تزايدًا مستمرًا، في ظل كثافة أعداد الطلبة في الفصول بالمدارس الحكومية، إلى جانب أن معظم الأمهات موظفات ورغبة الأهالي في رفع مستوى التحصيل الدراسي لأبنائهم، مشيرا إلى أن الإنفاق على الدروس الخصوصية لا يُعد عبئًا، وإنما يمثل استثمارًا حقيقيًا ومستدامًا يظهر أثره في بناء شخصية الطالب الأكاديمية ونسب نجاحه، إذ إن أن قيمة الإنفاق تختلف بحسب المرحلة الدراسية وعدد المواد، لأن المراحل العليا تتطلب تدريبًا أعمق وتكاليف أكبر.

كما يلفت إلى أن هذا الإنفاق أصبح جزءًا مخططًا وثابتًا من الميزانية التعليمية السنوية للأسرة، نظرًا لما يراه من عائد ملموس ينعكس مباشرة على راحة الطالب النفسية وتفوقه الدراسي، موضحا أن المبالغ المدفوعة للدروس الخصوصية تتفاوت حسب المرحلة الدراسية وعدد المواد.

بدوره، يقول خالد الشبلي، ولي أمر، إن الدروس الخصوصية تحولت من مجرد وسيلة لعلاج العثرات الدراسية إلى أداة متكاملة لتحقيق التفوق الأكاديمي وبناء شخصية الطالب، موضحًا أنها تسهم في تعزيز الفهم العميق من خلال منح الطالب مساحة تفاعلية لفهم المفاهيم المعقدة، وتطوير التفكير النقدي ومهارات حل المشكلات بعيدًا عن التلقين.

ويبيّن أن من أبرز مميزات الدروس الخصوصية أنها تساعد على تشخيص نقاط القوة والضعف لدى الطالب بدقة، وتوفير استراتيجيات تدريس تتناسب مع سرعة ونمط تعلمه، مقارنة بالفصول الدراسية المكتظة، لافتاً إلى أنها تسهم كذلك في رفع طموح الطالب وتحقيق التفوق من خلال استثمار قدراته الكاملة وتأهيله للحصول على أعلى المعدلات والالتحاق بالجامعات المرموقة، إلى جانب بناء ثقته بنفسه وإكسابه مهارات إدارة الوقت، وكسر حاجز الخوف من المواد الصعبة، والتدرب على مواجهة ضغوط الامتحانات.

ويقول الشبلي إنَّ الدروس الخصوصية أصبحت تمثل استثمارًا ذكيًا ووعيًا أسريًا متجددًا، فلم تعد مجرد خطة لإنقاذ الطالب من التعثر الدراسي، بل تحولت، في ظل التنافسية المتزايدة، إلى ضرورة استراتيجية وخيار تتبناه الأسر الواعية، إدراكا منها بأن التعليم المدرسي وحده لم يعد كافيًا لضمان التميز.

ويتابع قائلا: "انتشار هذه الظاهرة يعكس وعيًا مجتمعيًا متناميًا بأهمية التعليم المخصص، باعتبار أن الدروس الخصوصية تكمل الدور المدرسي، وتمنح الطالب اهتمامًا مباشرًا يركز على نقاط قوته وضعفه، والقرار ينبع أساسًا من رغبة الطالب في تطوير مهاراته وبناء ثقته بنفسه، ويتلاقى مع طموح الأسرة في تمكينه من تحقيق أعلى المعدلات والظفر بأفضل الفرص المستقبلية، ضمن بيئة تنافسية إيجابية تحفز الجميع على تقديم أفضل ما لديهم".

سلطان الشيدي

خميس الفتحي

علي العيسائي

خالد الشبلي

الحسين لـ«الرؤية»: مستوى النشاط الزلزالي في السلطنة منخفض.. وخطر «تسونامي مكران» يستدعي الجاهزية بسواحل بحر عُمان

الرؤية- سارة العبرية

أكد الدكتور عيسى وطبان الحسين، مدير مركز رصد الزلازل بجامعة السلطان قابوس ورئيس كرسي اليونسكو لدراسات أخطار الزلازل والتسونامي، أن الزلازل القوية ليست موزعة عشوائيًا تمامًا على سطح الأرض؛ بل تتركز في الغالب على حدود الصفائح التكتونية؛ حيث تتراكم الإجهادات نتيجة حركة الصفائح ثم تتحرر فجأة عند انزلاق الصخور على الصدوع.

وقال -في حوار مع "الرؤية"- إنَّ العالم قد يشهد خلال فترة قصيرة عدة زلازل في مناطق نشطة أصلاً، مثل حزام المحيط الهادئ، وجبال الهيمالايا، وحزام زاغروس، ومنطقة اندساس مكران، موضحًا أن بعض ما يبدو نشاطًا عالميًا متزامنًا قد يكون انعكاسًا طبيعيًا لمعدل الزلازل على كوكب نشط جيولوجيًا، إضافة إلى سرعة تداول الأخبار وقدرة شبكات الرصد الحديثة على تسجيل أحداث لم تكن تُرصد سابقًا بالدقة نفسها.

وحول مدى وجود علاقة بين الزلازل التي تقع في مناطق مختلفة، أوضح أن التقارب الزمني وحده لا يكفي لإثبات وجود علاقة بين زلازل وقعت في قارات أو حدود صفائح مختلفة، مشيرًا إلى أنَّ إثبات العلاقة يتطلب فحص المسافة بين الأحداث، وتوقيتها، واتجاه الصدوع، وانتقال الإجهادات، وموجات الزلزال الأول، والتغير في المعدل الزلزالي مُقارنة بالسجل الطويل.

وأضاف أن الزلازل المتباعدة آلاف الكيلومترات تكون في معظم الحالات مستقلة، حتى وإن حدثت في اليوم نفسه، بينما قد تكون الزلازل الواقعة ضمن الصدع نفسه أو النظام التكتوني نفسه جزءًا من متتابعة واحدة تشمل زلزالاً رئيسًا وهزات ارتدادية، أو نتيجة انتقال الإجهاد إلى أجزاء مجاورة من الصدع.

العوامل الجيولوجية

وفيما يتعلق بالعوامل الجيولوجية التي تجعل بعض الدول أكثر عرضة للنشاط الزلزالي، بيّن الحسين أن النشاط الزلزالي يرتفع عندما تقع الدولة عند حدود صفائح متقاربة أو متصادمة أو منزلقة بمحاذاة بعضها، مضيفاً أنه في كولومبيا تتفاعل صفيحة نازكا المحيطية، التي تندس تحت صفيحة أمريكا الجنوبية، مع صفيحة الكاريبي وكتلة شمال الأنديز؛ ولذلك تتولد زلازل سطحية ومتوسطة وعميقة، إلى جانب نشاط بركاني. أما فنزويلا، فتقع قرب الحد المعقد بين صفيحتي الكاريبي وأمريكا الجنوبية، وتؤثر فيها منظومات صدعية انزلاقية نشطة، من أبرزها صدوع بوكونو وإل بيلار وسان سباستيان.

وأشار إلى أنَّ إندونيسيا من أكثر مناطق العالم تعقيدًا تكتونيًا، لأنها تقع عند التقاء عدة صفائح وكتل تكتونية، أهمها الصفيحة الهندية-الأسترالية مع صفيحة سوندا، إضافة إلى تأثيرات صفائح المحيط الهادئ وبحر الفلبين في الشرق، لافتًا إلى أن الاندساس على طول خندق سوندا يؤدي إلى زلازل ضخمة قد تولد أمواج تسونامي.

وحول آسيا عمومًا، قال إنها تضم بيئات مختلفة، منها تصادم الهند مع أوراسيا الذي كوّن الهيمالايا، وأقواس الاندساس حول اليابان والفلبين وكامتشاتكا، والصدوع الانزلاقية الكبرى في تركيا وآسيا الوسطى، مؤكدًا أنَّ العامل الحاسم ليس اسم الدولة، بل موقعها بالنسبة إلى حدود الصفائح والصدوع النشطة، ومعدل تراكم الإجهاد، وخصائص القشرة الأرضية.

وفي حديثه عن تكرار الزلازل خلال فترة زمنية قصيرة، أوضح أنه عندما ينكسر جزء من صدع، يُعاد توزيع الإجهاد في الصخور المحيطة، فتزداد احتمالات حدوث هزات على الأجزاء القريبة التي اقتربت أصلاً من حالة الكسر، مبينا أنَّ الزلزال الرئيس يتبعه عادة عدد من الهزات الارتدادية التي يتناقص معدلها تدريجيًا مع الزمن، وقد يستمر ذلك أيامًا أو أشهرًا، وأحيانًا سنوات بعد الزلازل الكبيرة، كم أن النشاط قد يظهر أيضًا على هيئة سرب زلزالي لا يُهيمن عليه زلزال رئيس واضح، وربما يرتبط بحركة موائع في القشرة، أو تغير الضغط المسامي، أو انزلاق بطيء على صدع، أو نشاط بركاني في بعض البيئات.

وأكد أنَّ النشاط لا يُعد غير اعتيادي بمجرد زيادة عدد الزلازل لبضعة أيام، بل يجب مقارنته بالمعدل الخلفي المعروف للمنطقة مع مراعاة تحسن قدرة الشبكة على الكشف، لافتاً إلى أنَّ من المؤشرات التي تستحق دراسة معمقة استمرار الزيادة فترة أطول من المتوقع، أو انتقال البؤر في اتجاه منتظم، أو ظهور زلازل بأحجام أو أعماق غير مألوفة، أو ترافق النشاط مع تشوه أرضي تقيسه محطات النظام العالمي للملاحة بالأقمار الصناعية أو صور الأقمار الصناعية، أو مع تغيرات بركانية أو هيدروحرارية.

ولفت إلى على أن رصد هذه المؤشرات لا يعني حتمية وقوع زلزال كبير، بل يستلزم تحديث التقييم ومواصلة المراقبة وتحليل عدم اليقين.

وحول إمكانية تأثير الزلازل القوية في مناطق متباعدة جغرافيًا، قال إن الزلزال الكبير يمكن أن يؤثر بوضوح في الصدوع القريبة عبر انتقال الإجهاد الساكن، ولذلك تتركز الهزات الارتدادية غالبًا حول منطقة الانكسار وعلى امتداد الصدوع المجاورة، مبيناً أن الموجات الزلزالية العابرة يمكن أن تُحدث ما يسمى بالتحفيز الديناميكي في مناطق أبعد، ولا سيما إذا كانت الصدوع هناك شديدة القرب من الكسر أو كانت المنطقة بركانية أو غنية بالموائع، إلا أن هذا التأثير البعيد لا يحدث بصورة حتمية، وغالبًا ما يؤدي إلى زلازل صغيرة أو تغير مؤقت في معدل النشاط.

وأكد أنه عندما تقع زلازل قوية على حدود صفائح مختلفة تفصل بينها آلاف الكيلومترات، فالأصل العلمي هو اعتبارها مستقلة ما لم تظهر أدلة كمية واضحة على انتقال الإجهاد أو تغير المعدل الزلزالي بعد وصول الموجات، مبينًا أن القشرة الأرضية لا تنقل الإجهاد الساكن بكفاءة عبر هذه المسافات الهائلة.

وأضاف أن التزامن في معظم الحالات يكون مصادفة زمنية ضمن النشاط الطبيعي للأرض، وليس سلسلة مترابطة أو دليلاً على أن زلزالاً في قارة سيؤدي تلقائيًا إلى زلزال في قارة أخرى.

وحول وضع سلطنة عُمان من الناحية الزلزالية، أوضح الحسين أن السلطنة تقع داخل الصفيحة العربية في الجزء الشرقي منها، وبعيدة نسبيًا عن أكثر حدودها نشاطًا، ولذلك فإن نشاطها الزلزالي الداخلي أقل من النشاط المسجل في إيران وباكستان ومناطق التصادم والاندساس المجاورة.

وقال إن ذلك لا يعني انعدام الخطر؛ إذ تتأثر السلطنة بمصادر إقليمية قادرة على إحداث اهتزاز محسوس، وفي مقدمتها حزام زاغروس التصادمي في جنوب إيران، ومنطقة اندساس مكران في بحر عُمان، إضافة إلى منطقة أوين-موراي في بحر العرب وخليج عدن.

وأشار إلى وجود تراكيب وصدوع محلية داخل السلطنة وبالقرب منها تستوجب المتابعة، ومنها صدوع مرتبطة بجبال عُمان، ومنطقتا قلهات ومصيرة، والتراكيب القريبة من مسندم.

وبيّن أن درجة التعرض داخل السلطنة تختلف باختلاف القرب من المصدر الزلزالي وطبيعة التربة والصخور وجودة المباني، موضحًا أن دراسات الخطر الزلزالي تظهر أن شمال السلطنة ومسندم أكثر تأثرًا نسبيًا بالمصادر الزلزالية في زاغروس ومكران.

ولفت إلى أن خطر التسونامي الناتج عن الزلازل البحرية الكبيرة في مكران يستدعي الانتباه ورفع الجاهزية في السواحل المطلة على بحر عُمان.

وأكد أنَّ مركز رصد الزلازل بجامعة السلطان قابوس يواصل مراقبة النشاط المحلي والإقليمي وتحديث قواعد البيانات ودراسات الخطر، مشيرًا إلى أن الخطر في عُمان متوسط إلى منخفض نسبيًا مقارنة بالدول الواقعة مباشرة على حدود الصفائح، لكنه حقيقي ويجب التعامل معه من خلال تطبيق متطلبات التصميم المقاوم للزلازل، وتقييم المواقع الحيوية، والاستعداد المؤسسي والمجتمعي.

وحول أحدث التقنيات والأنظمة المستخدمة حاليًا لرصد وتتبع النشاط الزلزالي، أوضح أن المنظومات الحديثة تعتمد على تكامل عدة تقنيات، من بينها محطات الزلازل عريضة النطاق لرصد الموجات، وأجهزة الحركة القوية لقياس التسارع المؤثر في المباني والبنية الأساسية، وشبكات النظام العالمي للملاحة بالأقمار الصناعية لرصد التشوه الأرضي، وتقنية الرادار التداخلي الفضائي لرسم الإزاحات السطحية، وأجهزة قاع البحر في المناطق البحرية.

وأضاف أن الاستفادة من الألياف الضوئية تتوسع بوصفها مجسات موزعة، بحيث يمكن لبعض كابلات الاتصالات تسجيل الاهتزاز على امتداد مسافات طويلة، موضحًا أن البيانات تُرسل آنيًا إلى مراكز المعالجة لإنتاج مواقع الزلازل ومقاديرها وآلياتها، وخرائط شدة الاهتزاز، وتقديرات أولية للتأثير خلال دقائق.

وأشار إلى أن الذكاء الاصطناعي أصبح أداة مهمة في التقاط وصول موجتي P وS، وربط القراءات بين المحطات، وخفض الإنذارات الكاذبة، وتمييز الزلازل عن التفجيرات والضوضاء، وتسريع تحديد الموقع والمقدار.

كما أوضح أن خوارزميات التعلم الآلي تُستخدم لاكتشاف الزلازل الصغيرة داخل التسجيلات المستمرة وتحليل المتتابعات الكبيرة، إلى جانب وجود أنظمة إنذار مبكر ترصد الموجات الأولية الأقل ضررًا وترسل تنبيهًا قبل وصول الاهتزاز الأقوى بثوانٍ إلى عشرات الثواني بحسب المسافة.

وأكد أن هذه التقنيات لا تتنبأ حتى الآن بالزمان والمكان والمقدار الدقيق للزلزال قبل وقوعه، وإنما تحسن الرصد والإنذار السريع وتقدير التأثير ودعم القرار.

وقال الدكتور عيسى إنه لا يمكن منع الزلازل أو التنبؤ الدقيق بموعدها، لكن يمكن تقليل خسائرها بدرجة كبيرة من خلال الرصد المستمر، وتحديث خرائط الخطر، وتطبيق اشتراطات البناء المقاوم للزلازل، وحماية المنشآت الحيوية، ورفع جاهزية المؤسسات والمجتمع.

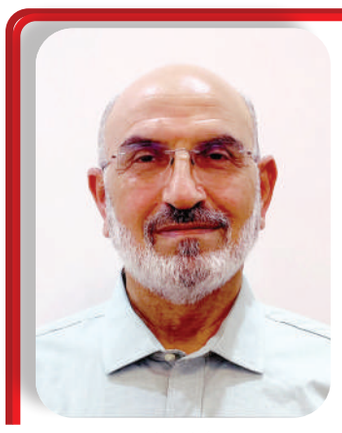
د. عيسى وطبان الحسين

وقوع الزلزال يعتمد على قرب الدولة من الصفائح والصدوع النشطة

الهزات الارتدادية قد تستمر لسنوات بعد الزلازل الكبيرة

عُمان بعيدة نسبيا عن مراكز الزلازل لكنها تتأثر بالمصادر الإقليمية مثل «حزام زاغروس»

لا يمكن منع الزلازل أو التنبؤ الدقيق بموعدها.. والرصد المستمر يسهم في تقليل الخسائر

لماذا تُعدّ الإدارة الحكومية أصلًا اقتصاديًا؟

علي بن محمد بن جمعة اللواتي

انتهى المقال السابق «من بناء الأصول إلى بناء السوق» إلى حاجة بعض الأسواق في مرحلة التأسيس إلى جهة قائدة تضع المرساة وتجمع الحزمة الأولى من الاستثمارات والخدمات. لكن تعيين هذه الجهة لا يحل المشكلة وحدها؛ فما الذي يمكّنها من تنسيق الأرض والبنية الأساسية والتراخيص والتمويل والمهارات حين تتوزع هذه العناصر بين مؤسسات مُتعددة؟

هنا ننتقل من سؤال «من يقود؟» إلى سؤال «هل تملك الحكومة القدرة على تحويل القيادة إلى نتيجة؟» وقد تكون الجهة القائدة خاصة أو مشتركة، لكن جمع عناصر الحزمة التي تتصل بالأرض والتراخيص والبنية الأساسية والمهارات، يظل معتمدًا على قدرة الحكومة على تنسيق أجهزتها وتنفيذ التزاماتها؛ إذ قد تتبنى الدولة سياسة اقتصادية سليمة، وتُخصِّص لها الموارد، وتُنشئ الجهات والبرامج، ثم تتأخر النتيجة أو تأتي أقل من المستهدف. ولا يكون الخلل بالضرورة في الرؤية أو التشريع أو التمويل، بل في المسافة بين اعتماد القرار وظهور أثره في السوق؛ فالقرار الصحيح لا يُنفِّذ نفسه. ويمكن وصف القدرة على عبور هذه المسافة بـ«القدرة الحكومية»؛ أي قدرة الدولة- بعد اعتماد القرار- على تحويل السياسات والموارد إلى نتائج تظهر في السوق، من خلال التنسيق والتنفيذ والتعلم والتصحيح. فليست القضية دائمًا في صحة القرار، بل في قدرة المنظومة على تحويله إلى واقع اقتصادي ملموس.

ولهذا ينبغي أن تتجه بوصلة الإدارة الحكومية نحو التنفيذ الناجح: أن تتحول السياسات والقرارات إلى نتائج تظهر في السوق. ولا يعني ذلك التقليل من أهمية سلامة الإجراءات وحماية المال العام، بل ألا تتحول الوسائل إلى غايات منفصلة عن النتيجة التي وُضعت من أجلها. ولا تُقاس القدرة الحكومية بحجم الجهاز الحكومي أو اتساع صلاحياته، بل بمقدار ما يستطيع إنجازه بصورة مترابطة وفي الوقت المناسب. وتُقسِّم الحكومة العمل بين مؤسسات متخصصة لسببٍ وجيه؛ فلكل جهة اختصاص وخبرة ومسؤولية قانونية. لكن السوق لا تنقسم بالطريقة نفسها. فالمستثمر لا يشتري ترخيصًا منفردًا، ولا طريقًا منفردًا، ولا قطعة أرض منفردة؛ بل يختبر مجموع هذه العناصر في فرصة اقتصادية واحدة.

ولنفترض أن الدولة تستهدف إنشاء مجمع صناعي جديد. قد تُنجز جهة تخصيص الأرض في موعدها، وتُكمل جهة أخرى الطريق المؤدي إلى الموقع، بينما تتأخر خدمات الكهرباء أو برامج التدريب اللازمة للقوى العاملة. في هذه الحالة يكون أداء كل جهة مقبولا ضمن اختصاصها، لكن المشروع لا يبدأ الإنتاج في الوقت المستهدف.

هنا يظهر الفرق بين كفاءة المؤسسة منفردة وكفاءة الحكومة بوصفها منظومة. فقد تتحسن إجراءات كل جهة، لكن المستثمر يظل ينتقل بينها ليجمع بنفسه قرارًا اقتصاديًا لا تملكه أي واحدة منها كاملًا. وقد تُختصر مدة إصدار الترخيص، بينما يبقى المشروع معطلًا لأن عنصرًا آخر لا يندرج أصلًا ضمن رحلة الترخيص.

لذلك لا يكفي أن نسأل: هل أدت كل جهة ما عليها؟ بل يجب أن نسأل: هل تحققت النتيجة التي كان يُفترض أن تعمل الجهات مجتمعةً من أجلها؟ فالمستثمر لا يتعامل، في النهاية، مع مجموعة مؤسسات؛ إنه يتعامل مع دولة واحدة.

وهذا نمط أوسع من الفشل المؤسسي، لا يقتصر على تعدد الجهات وحده؛ فقد تُحقق كل إدارة أهدافها، وتُنجز المشروعات في مواعيدها، وتقترب مؤشرات الأداء من مستهدفاتها، ومع ذلك لا يتحرك الهدف النهائي بالقدر نفسه. وهذا ما يمكن تسميته «نجاحًا في الأجزاء دون نجاح في المحصلة». وتكمن خطورته في أن الجهة التي تفشل تعرف غالبًا أن لديها مشكلة، أما الجهة التي تحقق مؤشراتها فقد تعتقد أنها ناجحة، بينما يظل أثرها النهائي محدودًا.

وكثيرًا ما يُعالج تعدد الجهات بإنشاء لجنة. وقد تكون اللجنة ضرورية لتبادل المعلومات وفهم التعارضات، لكنها لا تكفي إذا لم تكن قادرة على تحويل التفاهم إلى قرارات والتزامات وتوقيتات؛ فالتنسيق ليس أن يعرف كل طرف ما يفعله الآخر فقط، بل أن تتغير قرارات الأطراف بحيث تخدم نتيجة مشتركة. وقد يتطلب ذلك تقديم مشروع على آخر، أو تعديل جدول زمني، أو تحمل جهة تكلفة يستفيد منها القطاع كله، أو حسم تعارض بين هدفين مشروعين.

وهذه قرارات تحتاج إلى صلاحية واضحة، ومعلومات مشتركة، وشخص أو جهة تستطيع الترجيح عند التعارض، ومسار سريع لتصعيد المسائل التي لا يمكن حلها في المستوى التنفيذي. فاللجنة التي تجمع الجميع من دون أن تمنح أحدًا مسؤولية النتيجة قد توزع المعرفة، لكنها توزع المسؤولية أيضًا.

ولا يعني ذلك جمع كل الصلاحيات في جهة واحدة أو تجاوز الاختصاصات والضوابط. المطلوب هو التمييز بين «صاحب الإجراء» و«صاحب النتيجة». تحتفظ كل مؤسسة بصلاحياتها القانونية والفنية، لكن تكون هناك جهة قائدة مسؤولة عن اكتمال المسار كله، تتابع الاعتماد المتبادل بين أجزائه، وتكشف التعطل مبكرًا، وتدفع نحو الحسم ضمن الأطر النظامية.

وهذا التمييز ينقل الإدارة من ثقافة النشاط، التي تكتفي بعرض الاجتماعات والمبادرات والتراخيص المنجزة، إلى ثقافة الإنجاز التي تسأل: ماذا تغيّر في الواقع نتيجة لكل ذلك؟ فقد يكون صاحب الإجراء منضبطًا في تنفيذ مهمته، بينما تظل النتيجة الكلية بلا صاحب.

فوضوح المسؤولية لا يلغي التخصص؛ بل يمنع التخصص من تفكيك النتيجة.

وتقدِّم تجربة "مجلس التنمية الاقتصادية" في سنغافورة، مثالًا على الوظيفة التي يمكن أن تؤديها الجهة القائدة؛ فقد أنشئ المجلس في بداية مسار التصنيع السنغافوري، وجمع في دوره بين جذب الاستثمار وتطوير الصناعات، بدل التعامل معهما بوصفهما مهمتين منفصلتين.

ولا يقتصر دوره المُعلَن على تعريف المستثمر ببيئة الأعمال؛ بل يشمل مساعدته على التأسيس والتوسع، وربطه بالشركاء، وإتاحة برامج مختارة لبناء القدرات. وتكشف هذه الوظائف عن فهم أوسع لجذب الاستثمار: فقرار الشركة لا يتوقف على الترخيص أو الحافز فقط، بل على قدرتها على الوصول إلى المهارات والموردين والبنية الأساسية والشركاء والفرص التي تجعل نشاطها قابلًا للنمو.

والدرس هنا ليس أن تُنشئ كل دولة نسخة من المجلس السنغافوري، ولا أن تجمع كل الاختصاصات في مؤسسة واحدة؛ إذ إنّ قوته ليست في حلوله محل بقية الجهات، بل في رؤيته الاستثمار والصناعة ضمن مسار واحد، وعمله مع الجهات الحكومية والشركات لتحقيق ذلك. الدرس هو وجود جهة ترى فرصة الاستثمار كاملة، وتستطيع ترجمة احتياجاتها إلى عمل حكومي مترابط، بدل أن يُترك المستثمر ليجمع بنفسه أجزاء الدولة حول مشروعه.

كما أن الجمع بين جذب الاستثمار وتطوير الصناعة يُغير معيار النجاح؛ فالغاية لا تصبح إدخال شركة أو افتتاح مصنع فقط، بل بناء نشاط يستطيع التوسع، والارتباط بمؤسسات البحث والتعليم والشركات المحيطة، وتعميق موقعه داخل الاقتصاد.

وهنا تتجسَّد «القدرة الحكومية» عمليًا: ليست نافذة إضافية يتوقف عندها المُستثمر، بل قدرة على تنظيم العلاقة بينه وبين الجهات التي تتوقف عليها جدوى قراره.

وتعمل الإدارة الحكومية من خلال الأنظمة والإجراءات والبرامج والموازنات، وهي أدوات ضرورية لحماية العدالة والمال العام وضمان اتساق القرارات. لكن هذه الأدوات تُدار عادة على مستوى كل مشروع على حدة، بينما تحتاج إدارة التنمية الاقتصادية إلى مستوى آخر من النظر.

فإدارة المشروعات تسأل: هل نُفذ كل مشروع وفق جدوله وميزانيته؟ أما إدارة المنظومة فتضيف: هل اجتمعت المشروعات في توقيت وتركيب يُنتجان استثمارًا ونشاطا جديدين؟ فقد ينجح كل مشروع هندسيًا وماليًا، لكنه لا يؤدي وظيفته الاقتصادية لأنه اكتمل قبل عناصره المكملة أو بعدها.

ولا يعني حُسن التنفيذ، الالتزامَ الجامد بالخطة الأصلية؛ فالسياسات الاقتصادية تُبنى على افتراضات عن الطلب والتكلفة والتوقيت وسلوك المستثمرين، وبعض هذه الافتراضات لا يصمد عند مواجهة السوق. والإدارة القادرة تُميِّز بين الثبات على الهدف والمرونة في الوسيلة؛ فتحافظ على استقرار القواعد والالتزامات الأساسية، وتعدل الأدوات والتوقيتات حين تكشف التجربة حاجة حقيقية إلى ذلك.

ويتطلب هذا أن تصل المعلومات بسرعة من الميدان إلى صاحب القرار، وأن يكون اكتشاف التعثر مدخلًا للتصحيح لا سببًا لإخفائه. فحين يصبح الالتزام بالخطة أهم من النتيجة، تتحول الخطة من أداة للعمل إلى قيد يمنع التعلم.

لكن ماذا ينبغي أن نقيس؟ تكشف مؤشرات الأداء ما تعتقد المؤسسة أنه مهم؛ فإذا قيس النجاح بعدد الاجتماعات والمبادرات والتراخيص ومذكرات التفاهم، ستتحسن قدرة الجهاز الحكومي على إنتاج هذه المخرجات، لكنها لا تثبت وحدها أن السوق تحركت.

ومن المؤشرات التي تعكس القدرة الفعلية: الزمن اللازم لانتقال الفرصة الاستثمارية من مرحلة التخطيط إلى التشغيل، وسرعة حسم التعارضات بين الجهات، ومدى اكتمال العناصر المُكمِّلة للمشروع ضمن إطار زمني متقارب، وقدرة الجهات على معالجة التعثرات قبل تحولها إلى تأخيرات مكلفة. فهذه المؤشرات تكشف جودة التنفيذ الفعلي أكثر مما تكشفه أعداد الاجتماعات أو المبادرات أو التراخيص وحدها.

ولعل أبسط اختبار لهذه القدرة أن نتخيل اختفاء تقارير الجهة ومؤشرات نشاطها لمدة عام: فهل سيتمكن المستثمر أو السوق من ملاحظة أنها أصبحت أفضل؟ فإن كان النجاح لا يظهر إلا داخل التقارير، فربما نكون قد أتقنّا توثيق العمل أكثر مما أتقنّا صناعة الأثر.

ولهذا يجب أن ترتبط النتيجة المُشتركة بصاحب واضح لها، يملك التفويض ويُسأل عن تحققها. فلا مسؤولية حقيقية من دون صلاحية، ولا قيمة للصلاحية من دون مسؤولية عن النتيجة.

وننظر عادةً إلى الأصول الاقتصادية بوصفها موانئ وطرقًا ومطارات ومناطق صناعية ورؤوس أموال. لكن قدرة الحكومة على التنسيق والتنفيذ والتعلم أصل غير منظور يُحدد مقدار القيمة التي تستطيع تلك الأصول المادية إنتاجها.

وقد تمتلك دولتان بنية أساسية متقاربة وتشريعات مُتشابهة، لكنهما تحققان نتائج مختلفة؛ لأنَّ إحداهما تستطيع جمع القرار والمعلومة والتوقيت والمسؤولية في مسار واحد، بينما تترك الأخرى المستثمر أو المشروع يُعبر بين مؤسسات لا يملك أي منها الصورة الكاملة.

وتصبح جودة الإدارة الحكومية عندها جزءًا من الميزة الاقتصادية للدولة. فهي تخفض عدم اليقين، وتزيد صدقية الالتزامات، وتسرع تصحيح الأخطاء، وتمنح المستثمر ثقة بأن التعارضات التي تتجاوز قدرته على المعالجة ستجد مسارًا مؤسسيًا واضحًا للحسم.

ولا تُبنى هذه القدرة بإضافة طبقة إدارية جديدة كلما ظهرت مشكلة، بل بوضوح الأولويات، وتحديد صاحب النتيجة، وربط الصلاحيات بالمساءلة، وتوفير معلومات مُشتركة، وبناء كوادر تفهم النظام والسوق معًا.

في المقالات السابقة كان السؤال عن المال الذي يدخل الاقتصاد، والاستثمار الذي يختار السوق، والمرساة التي تُحرِّك القطاعات، والجهة التي تجمع الحزمة الأولى. أما السؤال هنا فهو عن القدرة التي تجعل جميع هذه العناصر تعمل معًا.

السياسة تُحدِّد الاتجاه، والموارد تُوفِّر الإمكانات، لكن القدرة الحكومية هي التي تقطع المسافة بين القرار والنتيجة. وحين تعمل الحكومة بوصفها منظومة واحدة، لا تصبح الإدارة مجرد خدمة مساندة للاقتصاد؛ بل تصبح أحد أصوله المُنتِجة.

عندما تُروِّج الألوان للسياحة في سلطنة عُمان

د. خالد بن عبدالوهاب البلوشي

لا يقتصر الترويج السياحي على الحملات الإعلانية والصور الاحترافية والمقاطع المرئية والمشاركة في المعارض والمحافل السياحية؛ فهناك عناصر بسيطة قد تتحول إلى أدوات جذب سياحي مؤثرة، ومن بينها الألوان.

وفي كثير من المدن والوجهات السياحية حول العالم، أصبحت ألوان المباني والمنازل والأزقة وحتى المقاهي والجدران المفتوحة جزءًا من هوية المكان وسببًا لزيارة السياح والتقاط الصور ومشاركتها عبر وسائل التواصل الاجتماعي. ويمكن لسلطنة عُمان أن تستثمر بشكل أكبر في هذا الجانب، خصوصًا في القرى التراثية والحارات القديمة والأسواق والمناطق السياحية.

وإعادة تأهيل وتلوين المنازل القديمة والأزقة بطريقة مدروسة، مع المحافظة على الطابع المعماري والهوية العُمانية، يمكن أن يمنح هذه المواقع حياة جديدة. ويمكن اختيار ألوان مستوحاة من البيئة العُمانية؛ مثل ألوان الجبال والبحر والرمال والنخيل، إلى جانب ألوان الأبواب والجدران والنوافذ التقليدية.

وعلى سبيل المثال: أزقة حارات ولاية مطرح تتحول إلى لوحة فنية مفتوحة، تتزين جدرانها وأبوابها بألوان متناغمة، مع المحافظة على تفاصيلها المعمارية التقليدية. مثل هذه المواقع يمكن أن تصبح وجهات جاذبة للسياح، ومحطات مفضلة للتصوير، ومواقع مناسبة للمقاهي والحرفيين والمعارض الفنية والفعاليات الثقافية خاصة قربها من ميناء السلطان قابوس السياحي.

ولا تقتصر أهمية الألوان على الجانب الجمالي فقط؛ بل أصبحت اليوم إحدى أدوات التسويق السياحي وصناعة الهوية البصرية للوجهات؛ فالمكان الذي يمتلك طابعًا لونيًا مُميزًا يسهل تذكره والتعرف عليه، كما يصبح أكثر حضورًا في الصور ومقاطع الفيديو ومنصات التواصل الاجتماعي. وكل صورة يلتقطها سائح في زقاق جميل أو أمام منزل ملون أو مقهى أو مطعم يمكن أن تتحول، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، إلى رسالة تسويقية تصل إلى الملايين حول العالم.

ومن هنا، يمكن للوجهات السياحية في سلطنة عُمان الاستفادة من الألوان كجزء من استراتيجيتها التسويقية، من خلال تصميم هوية بصرية لكل منطقة سياحية تعكس طبيعتها وتراثها. فالألوان المستوحاة من البحر والجبال والرمال والنخيل والعمارة العُمانية يمكن أن تمنح كل ولاية أو قرية وحارة وزقاق ومنزل شخصية مُميزة. وعندما ترتبط هذه الألوان بالحملات الترويجية والفعاليات واللوحات الإرشادية والمقاهي والأسواق والحارات القديمة، فإنها تخلق صورة ذهنية متكاملة تجعل الوجهة أكثر تميزًا في ذهن السائح.

وفي عصر السياحة الرقمية، أصبحت الأماكن الجميلة والقابلة للتصوير جزءًا مهمًا من التسويق السياحي؛ فالسائح اليوم لا يزور المكان فقط، بل يصوره وينشر تجربته ويشاركها مع الآخرين، ليصبح هو نفسه مُسوِّقًا للوجهة.

ولذلك فإنَّ الاستثمار في تلوين وتأهيل الأزقة والمنازل القديمة، والمطاعم والمقاهي الشعبية مع الحفاظ على الهوية العُمانية، يمكن أن يوفر أداة تسويقية مستدامة ومنخفضة التكلفة مقارنة بالحملات الإعلانية التقليدية.

ومن المهم أن يكون هذا التوجه ضمن رؤية متكاملة لتطوير الوجهات السياحية، بحيث لا يقتصر الأمر على طلاء الجدران وإضافة الألوان، بل يترافق مع تحسين النظافة، والإنارة، والممرات، واللوحات الإرشادية، وتشجيع المشاريع الصغيرة والمقاهي والحرف التقليدية؛ فالسائح لا يبحث فقط عن مكان جميل لالتقاط صورة، وإنما عن تجربة متكاملة تمنحه شعورًا بخصوصية المكان وروحه وتاريخه. وهناك تجارب دولية في العديد من الدول التي يسافر إليها ملايين السياح فقط من أجل زيارة موقع نشره أحد السياح.

كما يمكن إشراك الفنانين والمصممين والشباب والمجتمع المحلي في اختيار الأفكار والألوان التي تعكس خصوصية كل ولاية وقرية، بحيث تكون لكل منطقة بصمتها البصرية الخاصة. فقد تصبح بعض القرى معروفة بألوان أبوابها ونوافذها، وأخرى بالرسومات المستوحاة من التراث العُماني، مما يخلق تنوعًا في التجربة السياحية ويشجع الزائر على اكتشاف أكثر من وجهة، لأنَّ لكل مكان لونه، ولكل لون قصة تستحق أن تُروى.

ويمكن إطلاق مبادرات ومسابقات وطنية مثل «ألوان عُمان» أو «أجمل حارة سياحية»، بهدف تشجيع المجتمع المحلي وأصحاب المنازل والمقاهي وحتى الحارات المهجورة والمؤسسات الصغيرة والبلديات على المشاركة في تجميل وتطوير القرى والأحياء السياحية. ويمكن أن تتحول هذه المبادرات إلى فعاليات سنوية تجذب الزوار وتخلق روح المنافسة والإبداع بين مختلف الولايات والمناطق.

إن الألوان قادرة على تحويل المكان من مجرد موقع للزيارة إلى علامة سياحية مميزة، ومن شارع أو زقاق عادي إلى صورة تنتشر عبر العالم. فالتسويق السياحي الناجح لا يبيع المكان فقط، بل يخلق له شخصية وصورة وذكريات تبقى في ذهن الزائر؛ فحين تُوظف الألوان بذكاء، فإنها لا تزيّن الوجهة السياحية فحسب، بل تمنحها هوية، وتصنع لها قصة، وتفتح لها نافذة جديدة نحو العالم.

الألوان لا تُجمّل المكان فقط؛ بل قد تكون إحدى أجمل وسائل الترويج له.

هل المجلس الاقتصادي الاجتماعي هو الحل؟

خليل بن عبدالله الخنجي *

لا يقتصر الترويج السياحي على الحملات الإعلانية والصور الاحترافية والمقاطع المرئية والمشاركة في المعارض والمحافل السياحية؛ فهناك عناصر بسيطة قد تتحول إلى أدوات جذب سياحي مؤثرة، ومن بينها الألوان.

وفي كثير من المدن والوجهات السياحية حول العالم، أصبحت ألوان المباني والمنازل والأزقة وحتى المقاهي والجدران المفتوحة جزءًا من هوية المكان وسببًا لزيارة السياح والتقاط الصور ومشاركتها عبر وسائل التواصل الاجتماعي. ويمكن لسلطنة عُمان أن تستثمر بشكل أكبر في هذا الجانب، خصوصًا في القرى التراثية والحارات القديمة والأسواق والمناطق السياحية.

وإعادة تأهيل وتلوين المنازل القديمة والأزقة بطريقة مدروسة، مع المحافظة على الطابع المعماري والهوية العُمانية، يمكن أن يمنح هذه المواقع حياة جديدة. ويمكن اختيار ألوان مستوحاة من البيئة العُمانية؛ مثل ألوان الجبال والبحر والرمال والنخيل، إلى جانب ألوان الأبواب والجدران والنوافذ التقليدية.

وعلى سبيل المثال: أزقة حارات ولاية مطرح تتحول إلى لوحة فنية مفتوحة، تتزين جدرانها وأبوابها بألوان متناغمة، مع المحافظة على تفاصيلها المعمارية التقليدية. مثل هذه المواقع يمكن أن تصبح وجهات جاذبة للسياح، ومحطات مفضلة للتصوير، ومواقع مناسبة للمقاهي والحرفيين والمعارض الفنية والفعاليات الثقافية خاصة قربها من ميناء السلطان قابوس السياحي.

ولا تقتصر أهمية الألوان على الجانب الجمالي فقط؛ بل أصبحت اليوم إحدى أدوات التسويق السياحي وصناعة الهوية البصرية للوجهات؛ فالمكان الذي يمتلك طابعًا لونيًا مُميزًا يسهل تذكره والتعرف عليه، كما يصبح أكثر حضورًا في الصور ومقاطع الفيديو ومنصات التواصل الاجتماعي. وكل صورة يلتقطها سائح في زقاق جميل أو أمام منزل ملون أو مقهى أو مطعم يمكن أن تتحول، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، إلى رسالة تسويقية تصل إلى الملايين حول العالم.

ومن هنا، يمكن للوجهات السياحية في سلطنة عُمان الاستفادة من الألوان كجزء من استراتيجيتها التسويقية، من خلال تصميم هوية بصرية لكل منطقة سياحية تعكس طبيعتها وتراثها. فالألوان المستوحاة من البحر والجبال والرمال والنخيل والعمارة العُمانية يمكن أن تمنح كل ولاية أو قرية وحارة وزقاق ومنزل شخصية مُميزة. وعندما ترتبط هذه الألوان بالحملات الترويجية والفعاليات واللوحات الإرشادية والمقاهي والأسواق والحارات القديمة، فإنها تخلق صورة ذهنية متكاملة تجعل الوجهة أكثر تميزًا في ذهن السائح.

وفي عصر السياحة الرقمية، أصبحت الأماكن الجميلة والقابلة للتصوير جزءًا مهمًا من التسويق السياحي؛ فالسائح اليوم لا يزور المكان فقط، بل يصوره وينشر تجربته ويشاركها مع الآخرين، ليصبح هو نفسه مُسوِّقًا للوجهة.

ولذلك فإنَّ الاستثمار في تلوين وتأهيل الأزقة والمنازل القديمة، والمطاعم والمقاهي الشعبية مع الحفاظ على الهوية العُمانية، يمكن أن يوفر أداة تسويقية مستدامة ومنخفضة التكلفة مقارنة بالحملات الإعلانية التقليدية.

ومن المهم أن يكون هذا التوجه ضمن رؤية متكاملة لتطوير الوجهات السياحية، بحيث لا يقتصر الأمر على طلاء الجدران وإضافة الألوان، بل يترافق مع تحسين النظافة، والإنارة، والممرات، واللوحات الإرشادية، وتشجيع المشاريع الصغيرة والمقاهي والحرف التقليدية؛ فالسائح لا يبحث فقط عن مكان جميل لالتقاط صورة، وإنما عن تجربة متكاملة تمنحه شعورًا بخصوصية المكان وروحه وتاريخه. وهناك تجارب دولية في العديد من الدول التي يسافر إليها ملايين السياح فقط من أجل زيارة موقع نشره أحد السياح.

كما يمكن إشراك الفنانين والمصممين والشباب والمجتمع المحلي في اختيار الأفكار والألوان التي تعكس خصوصية كل ولاية وقرية، بحيث تكون لكل منطقة بصمتها البصرية الخاصة. فقد تصبح بعض القرى معروفة بألوان أبوابها ونوافذها، وأخرى بالرسومات المستوحاة من التراث العُماني، مما يخلق تنوعًا في التجربة السياحية ويشجع الزائر على اكتشاف أكثر من وجهة، لأنَّ لكل مكان لونه، ولكل لون قصة تستحق أن تُروى.

ويمكن إطلاق مبادرات ومسابقات وطنية مثل «ألوان عُمان» أو «أجمل حارة سياحية»، بهدف تشجيع المجتمع المحلي وأصحاب المنازل والمقاهي وحتى الحارات المهجورة والمؤسسات الصغيرة والبلديات على المشاركة في تجميل وتطوير القرى والأحياء السياحية. ويمكن أن تتحول هذه المبادرات إلى فعاليات سنوية تجذب الزوار وتخلق روح المنافسة والإبداع بين مختلف الولايات والمناطق.

إن الألوان قادرة على تحويل المكان من مجرد موقع للزيارة إلى علامة سياحية مميزة، ومن شارع أو زقاق عادي إلى صورة تنتشر عبر العالم. فالتسويق السياحي الناجح لا يبيع المكان فقط، بل يخلق له شخصية وصورة وذكريات تبقى في ذهن الزائر؛ فحين تُوظف الألوان بذكاء، فإنها لا تزيّن الوجهة السياحية فحسب، بل تمنحها هوية، وتصنع لها قصة، وتفتح لها نافذة جديدة نحو العالم.

الألوان لا تُجمّل المكان فقط؛ بل قد تكون إحدى أجمل وسائل الترويج له.

لا يقتصر الترويج السياحي على الحملات الإعلانية والصور الاحترافية والمقاطع المرئية والمشاركة في المعارض والمحافل السياحية؛ فهناك عناصر بسيطة قد تتحول إلى أدوات جذب سياحي مؤثرة، ومن بينها الألوان.

وفي كثير من المدن والوجهات السياحية حول العالم، أصبحت ألوان المباني والمنازل والأزقة وحتى المقاهي والجدران المفتوحة جزءًا من هوية المكان وسببًا لزيارة السياح والتقاط الصور ومشاركتها عبر وسائل التواصل الاجتماعي. ويمكن لسلطنة عُمان أن تستثمر بشكل أكبر في هذا الجانب، خصوصًا في القرى التراثية والحارات القديمة والأسواق والمناطق السياحية.

وإعادة تأهيل وتلوين المنازل القديمة والأزقة بطريقة مدروسة، مع المحافظة على الطابع المعماري والهوية العُمانية، يمكن أن يمنح هذه المواقع حياة جديدة. ويمكن اختيار ألوان مستوحاة من البيئة العُمانية؛ مثل ألوان الجبال والبحر والرمال والنخيل، إلى جانب ألوان الأبواب والجدران والنوافذ التقليدية.

وعلى سبيل المثال: أزقة حارات ولاية مطرح تتحول إلى لوحة فنية مفتوحة، تتزين جدرانها وأبوابها بألوان متناغمة، مع المحافظة على تفاصيلها المعمارية التقليدية. مثل هذه المواقع يمكن أن تصبح وجهات جاذبة للسياح، ومحطات مفضلة للتصوير، ومواقع مناسبة للمقاهي والحرفيين والمعارض الفنية والفعاليات الثقافية خاصة قربها من ميناء السلطان قابوس السياحي.

ولا تقتصر أهمية الألوان على الجانب الجمالي فقط؛ بل أصبحت اليوم إحدى أدوات التسويق السياحي وصناعة الهوية البصرية للوجهات؛ فالمكان الذي يمتلك طابعًا لونيًا مُميزًا يسهل تذكره والتعرف عليه، كما يصبح أكثر حضورًا في الصور ومقاطع الفيديو ومنصات التواصل الاجتماعي. وكل صورة يلتقطها سائح في زقاق جميل أو أمام منزل ملون أو مقهى أو مطعم يمكن أن تتحول، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، إلى رسالة تسويقية تصل إلى الملايين حول العالم.

ومن هنا، يمكن للوجهات السياحية في سلطنة عُمان الاستفادة من الألوان كجزء من استراتيجيتها التسويقية، من خلال تصميم هوية بصرية لكل منطقة سياحية تعكس طبيعتها وتراثها. فالألوان المستوحاة من البحر والجبال والرمال والنخيل والعمارة العُمانية يمكن أن تمنح كل ولاية أو قرية وحارة وزقاق ومنزل شخصية مُميزة. وعندما ترتبط هذه الألوان بالحملات الترويجية والفعاليات واللوحات الإرشادية والمقاهي والأسواق والحارات القديمة، فإنها تخلق صورة ذهنية متكاملة تجعل الوجهة أكثر تميزًا في ذهن السائح.

وفي عصر السياحة الرقمية، أصبحت الأماكن الجميلة والقابلة للتصوير جزءًا مهمًا من التسويق السياحي؛ فالسائح اليوم لا يزور المكان فقط، بل يصوره وينشر تجربته ويشاركها مع الآخرين، ليصبح هو نفسه مُسوِّقًا للوجهة.

ولذلك فإنَّ الاستثمار في تلوين وتأهيل الأزقة والمنازل القديمة، والمطاعم والمقاهي الشعبية مع الحفاظ على الهوية العُمانية، يمكن أن يوفر أداة تسويقية مستدامة ومنخفضة التكلفة مقارنة بالحملات الإعلانية التقليدية.

ومن المهم أن يكون هذا التوجه ضمن رؤية متكاملة لتطوير الوجهات السياحية، بحيث لا يقتصر الأمر على طلاء الجدران وإضافة الألوان، بل يترافق مع تحسين النظافة، والإنارة، والممرات، واللوحات الإرشادية، وتشجيع المشاريع الصغيرة والمقاهي والحرف التقليدية؛ فالسائح لا يبحث فقط عن مكان جميل لالتقاط صورة، وإنما عن تجربة متكاملة تمنحه شعورًا بخصوصية المكان وروحه وتاريخه. وهناك تجارب دولية في العديد من الدول التي يسافر إليها ملايين السياح فقط من أجل زيارة موقع نشره أحد السياح.

كما يمكن إشراك الفنانين والمصممين والشباب والمجتمع المحلي في اختيار الأفكار والألوان التي تعكس خصوصية كل ولاية وقرية، بحيث تكون لكل منطقة بصمتها البصرية الخاصة. فقد تصبح بعض القرى معروفة بألوان أبوابها ونوافذها، وأخرى بالرسومات المستوحاة من التراث العُماني، مما يخلق تنوعًا في التجربة السياحية ويشجع الزائر على اكتشاف أكثر من وجهة، لأنَّ لكل مكان لونه، ولكل لون قصة تستحق أن تُروى.

ويمكن إطلاق مبادرات ومسابقات وطنية مثل «ألوان عُمان» أو «أجمل حارة سياحية»، بهدف تشجيع المجتمع المحلي وأصحاب المنازل والمقاهي وحتى الحارات المهجورة والمؤسسات الصغيرة والبلديات على المشاركة في تجميل وتطوير القرى والأحياء السياحية. ويمكن أن تتحول هذه المبادرات إلى فعاليات سنوية تجذب الزوار وتخلق روح المنافسة والإبداع بين مختلف الولايات والمناطق.

إن الألوان قادرة على تحويل المكان من مجرد موقع للزيارة إلى علامة سياحية مميزة، ومن شارع أو زقاق عادي إلى صورة تنتشر عبر العالم. فالتسويق السياحي الناجح لا يبيع المكان فقط، بل يخلق له شخصية وصورة وذكريات تبقى في ذهن الزائر؛ فحين تُوظف الألوان بذكاء، فإنها لا تزيّن الوجهة السياحية فحسب، بل تمنحها هوية، وتصنع لها قصة، وتفتح لها نافذة جديدة نحو العالم.

الألوان لا تُجمّل المكان فقط؛ بل قد تكون إحدى أجمل وسائل الترويج له.

هل المجلس الاقتصادي الاجتماعي هو الحل؟

خليل بن عبدالله الخنجي *

مُنذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي وحتى عام ٢٠٢٦، جرّبت سلطنة عُمان العديد من السياسات والبرامج لمعالجة ملف تشغيل القوى العاملة الوطنية. أما قبل ذلك، فلم تكن الحاجة مُلحَّة لابتكار أدوات خاصة للتوظيف؛ إذ كانت سنوات النهضة الأولى قائمة على البناء والتوسع، وكانت البلاد بحاجة إلى كل يد عاملة، ماهرة كانت أم غير ماهرة، عُمانية أو وافدة.

ومع تغيُّر طبيعة الاقتصاد وظهور تحديات التشغيل، بدأ الملف يأخذ شكلًا مؤسسيًا أكثر وضوحًا. ففي عام ١٩٩١ تولى معالي قيس بن عبدالمنعم الزواوي- رحمة الله عليه- نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية والمالية، رئاسة اللجنة العليا للتدريب المهني والعمل، ثم انتقلت رئاستها بعد وفاته عام ١٩٩٥ إلى معالي أحمد بن عبدالنبي مكي، وزير الاقتصاد الوطني- آنذاك- وذلك لتزايد المواليد منذ ١٩٧٠؛ حيث توفرت الخدمات الصحية في جميع أنحاء البلاد وبالتالي زادت أعداد القوى العاملة التي احتاجت بعض المعالجات مثل التدريب المهني وقوانين تفرض نسب توطين في القطاعين الخاص والحكومي ومن ضمن المبادرات الحكومية- آنذاك- مساهمة الحكومة في ٨٠٪ من راتب العاملين العُمانيين في القطاع الخاص.

وفي عام ١٩٩٨ أنشئت اللجنة العليا لمتابعة التعمين برئاسة اللواء عبدالعالم مستهيل رخيوت، وعضوية ممثلين من القطاعين العام والخاص والأجهزة الأمنية والعسكرية، في توجه هدفه جمع الجهات القادرة على اتخاذ القرار وصياغة برامج تراعي احتياجات سوق العمل ومصالح مختلف الأطراف. وتركّزت الجهود في تلك المرحلة على مواءمة قدرات القوى العاملة الوطنية مع متطلبات التشغيل، وتطوير برامج التدريب والتأهيل، في ظل منافسة القوى العاملة الوافدة الأقل تكلفة في عدد من الأنشطة.

ثم جاءت مرحلة الندوات الوطنية لتشغيل القوى العاملة؛ فانعقدت الندوة الأولى عام ٢٠٠١ برعاية سامية من السلطان قابوس بن سعيد- طيب الله ثراه- لتؤكد أن تشغيل المواطنين ليس مجرد ملف إداري، وإنما قضية مرتبطة بالسياسة الاقتصادية للدولة والإنفاق الحكومي والقطاع الخاص.

وفي هذا السياق، برز دور مجلس المناقصات (سابقًا) برئاسة معالي مالك بن سليمان المعمري، وبمشاركة سعادة جمعة بن علي آل جمعة، أمين عام المجلس آنذاك؛ فالمشروعات الحكومية المسندة إلى القطاع الخاص لم تكن مجرد عقود إنشائية وخدمية، بل كانت أداة مهمة لربط الإنفاق العام بالتعمين والتدريب وتشغيل المواطنين.

الدولة، بوصفها مشتريًا رئيسيًا للخدمات والمشروعات، تستطيع من خلال شروط المناقصات والعقود الحكومية أن تجعل تشغيل العُمانيين وتدريبهم جزءًا من النشاط الاقتصادي نفسه. وقد تُوجت تلك المرحلة لاحقًا بتعيين معالي الدكتور جمعة بن علي آل جمعة وزيرًا للقوى العاملة، في انتقال يعكس الترابط بين المشروعات الحكومية وسياسات التشغيل في تلك المرحلة.

وفي عام ٢٠٠٣، عُقدت الندوة الثانية تحت عنوان «شراكة في التدريب والتشغيل»، لم

1 التقاعد بين حق المرأة واستدامة صندوق الحماية الاجتماعية — فايزة سويلم الكلبانية
2 قليل التربية — ريتّا دار
3 مستقبل التعليم.. واقع مشرق — سارة البريكي
4 تسعير تأمين المركبات وممارسات أعمال التأمين — مرتضى بن محمد الجمالاني

المقالات الأكثر قراءة على الموقع الإلكتروني أمس
لقراءة جميع المقالات زوروا: https://alroya.om/category/3

مدارسنا.. مستقبلنا

تدبُّ الحياة اليوم من جديد في مدارسنا بمختلف الولايات والمحافظات، تزامنا مع عودة أكثر من ٨٧٦ ألف طالب وطالبة إلى مقاعد الدراسة، لينهلوا من العلوم والمعارف في مختلف المجالات.

ومع انطلاق العام الدراسي الجديد، يتجدد في نفوسنا جميعا الأمل لمستقبل مشرق لأبنائنا الطلبة والطالبات، إذ إن التعليم هو المحرك الأساسي لتقدم المجتمعات وتحقيق التنمية المستدامة. ويتحقق هذا الأمل بغرس قيم الانضباط والحرص على الوقت في نفوس أبنائنا، إذ إن الطالب عندما يستشعر أهمية الوقت وأهمية القيم الإسلامية والوطنية فإنه يضع قدمه على أولى خطوات النجاح وبناء الشخصية.

ولقد شهدنا في السنوات الماضية نقلة نوعية في تطوير قطاع التعليم، سواء على مستوى البنية الأساسية أو المناهج الدراسية، ورغم ذلك فإننا نأمل أن يتم الاستفادة من التطورات التي يشهدها العالم ومن التقنيات الحديثة وتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي لتطوير مهارات الطلبة وتنمية قدراتهم وفقاً لهذه التطورات، مع التوسع في التخصصات المهنية والتقنية، وذلك بهدف إيجاد بيئة تعليمية متكاملة تمنح أبناءنا المهارات والعلوم التي تحتاجها أجيال المستقبل.

إنَّ نجاح المنظومة التعليمية يتطلب التكامل بين جميع أفراد المجتمع ومؤسساته الرسمية والمدنية؛ فبالشراكة الواعية بين الأسرة والمدرسة، والتواصل الفعال بين أولياء الأمور والمعلمين، والدور التوعوي لمؤسساتنا، نصل إلى نموذج تعليمي متكامل وبيئة تعليمية محفّزة.

الرؤية
الآراء المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي الجريدة وإنما عن وجهة نظر كاتبيها

التطوير العقاري.. حاجة حقيقية أم فقاعة؟

خلفان الطوقي

قطاع التطوير العقاري يشهد طفرة غير مسبوقة، وأُجزم أنها وصلت في عُمان إلى مستويات قياسية، فكما هو ملحوظ انتشار الإعلانات العملاقة في كل مكان خاصة في بعض الأحياء في مسقط وصلالة، وتزايد موجة إعلانات صناع المحتوى الإلكتروني (bloggers) والمشاهير لمشاريع التطوير العقاري؛ لدرجة أنك تجد مشروعًا واحدًا يُروِّج له عشرات من صناع المحتوى، إلى جانب تضاعف ملفت ومنقطع النظير لصفة مطوري العقارات في وقت قصير ومن مستثمرين عُمانيين وغير عُمانيين.

ونحن هنا لا نتحدث عن المشاريع الحكومية، وإذا تم إضافتها إلى المشاريع الخاصة المستقلة سوف يكون عدد الوحدات السكنية والتجارية كبيرًا جدًا.

يتفق الجميع على أنَّ هذه الطفرة العقارية سوف تجلب فرصا عديدة أهمها: رفع مستوى جودة الأحياء السكنية، وسوف تجر معها تطور مستوى جودة حياة الأفراد، والآلاف من الفرص الوظيفية التخصصية المباشرة، وغيرها من الفرص الوظيفية للأعمال المساندة وخاصة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا كله سوف ينعكس في النشاط الاقتصادي وفي الدورة الاقتصادية، ونسبة جيدة من الناتج الإجمالي المحلي، وتحقيق هذا النشاط المتنامي ليكون نشاطا مستهدفا يعتمد عليه في التنويع الاقتصادي، خاصة وأن منظومة التوريد في هكذا مشاريع تضم أطرافاً عديدة من الفكرة والخرائط والتمويل البنكي وغيرها من خطوات ومراحل عديدة إلى تسليم المفاتيح إلى المستهلك والمالك النهائي.

مرَّت عُمان بطفرات عديدة وفي مجالات متنوعة، كسب وخسر عدد منها، وهذا طبيعي في كل موجة عابرة، وعادة والمؤسف أن الخاسرين أكثر بكثير، أما في الطفرة الحالية من مشاريع التطوير العقاري، إن استمرت هذه الطفرة بشكل اعتيادي وطبيعي وواضح وقانوني وتدريجي، فمعظم من شارك في هذه المنظومة رابح أو شبه رابح، بشكل أو بآخر بدءًا من الفرد إلى الدولة.

ولأن طفرة التطوير العقاري نمت بشكل متسارع في وقت قياسي، فهناك أصوات متخصصة بدأت في قرع جرس الإنذار المبكر (wake-up call) وطرح أسئلة مشروعة مثل: هل طفرة التطوير العقاري يقابلها نفس طفرة النمو السكاني؟ وهل كل المطورين لديهم ملاءة مالية (حساب الضمان- Escrow Account) وخبرة مهنية كافية؟ وهل هذه المشاريع العمرانية تستهدف العُمانيين وغير العُمانيين؟ وهل القوانين العُمانية للإقامة تشجع على قدوم الأجانب إلينا؟ وكم نسبة المستهدف من الوافدين إلى نسبة العُمانيين؟ وهل لدى الحكومة مؤشرات عددية تدل على تدفق الأجانب لتتملك في المجمعات السكنية أو البنايات؟ وهل تراخيص التطوير العقارية الممنوحة مخططة لمقابلة العرض مع الطلب؟ وما مصير الأحياء القديمة، وهل هناك خطط مقنعة تشجعهم على البقاء فيها دون هجرتهم إلى الأحياء الجديدة؟ وهل تم دراسة أهداف الملاك الجدد خاصة من العُمانيين والأجانب، هل للتملك أو إعادة البيع أو التأجير والاستثمار؟ وهل طفرة المشاريع في التطوير العقاري لن تسبب إغراقاً في العرض مما سوف يؤثر في سعر التأجير وبالتالي في نسبة فائدة التمويل البنكي؟ وهل حساب الضمان- كأداة- يكفي لضمان عدم التعثر المالي في إحدى مراحل المشروع؟ وغيرها من الأسئلة التي معظمها موجه إلى وزارة الإسكان والتطوير العقاري كمشرع ومشرف على المشاريع الإسكانية.

من المنطق، والواقع الميداني علينا أن نتوقع أنه سوف ينجح كل المطورين العقاريين، ولكن يمكن تقليل المُتعثِّرين بطرح الأسئلة الصحيحة في وقت مبكر، ولا تكفي الأسئلة والإنذارات المبكرة، ولكن التحرك المبكر من الحكومة من خلال التشريعات والقوانين والضمانات والزيارات الرقابية وغيرها من الأدوات الإشرافية في هذا المجال، ويمكن الاستفادة من أفضل الممارسات المطبقة في دول سبقتنا في مجال التطوير العقاري، وقرع جرس الانذار لا يعني تشاؤمًا أو حسدًا أو قصر نظر؛ بل لنعتبر ذلك إجراءً وقائيًا، وتدخلًا حكوميًا مبكرًا لتقليل الضحايا قدر الإمكان، والتعرف على الجاد القادر من المغامر المغمور، وحماية مصالح القطاع والمطور والمستثمر وكل أطراف المنظومة، ودعم القطاع العقاري في عُمان ليكون حاجة حقيقية، وليس فقاعة عابرة ومؤلمة.

الدبلوماسية الاقتصادية في ظل الأزمة الراهنة

د. محمد بن خلفان العاصمي

ما تمُر به المنطقة حاليًا من أزمة لم يشهد لها التاريخ مثيلا، لا شك أنه يلقي بظلاله على المشهد الاقتصادي العالمي، والاعتبارات كثيرة ويكفي أن ٢٠٪ من صادرات العالم من الطاقة تأتي من منطقتنا، وهذا في حد ذاته سبب رئيس في جعل أسعار النفط تتأرجح صعودًا ونزولًا، هذه الأزمة التي تعيشها المنطقة والتي لا يلوح في الأفق مدى مُحدد لها، كما أن ما تخلفه من تأثيرات يزداد يومًا بعد يوم، وقد تكون هذه الأزمة هي الأكثر كلفة اقتصاديًا في العقود الأخيرة من بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية. لقد قُدِّرَ لنا أن نكون في هذه المنطقة، وهذا أمر لا اختيار لنا فيه، وكم حاولت سلطنة عُمان دائمًا تجنيب المنطقة الصراعات من خلال المساعي الدبلوماسية وتقريب وجهات النظر بين الأطراف والوساطات، ولكن يبدو أنَّ هناك من يريد هذا الوضع، وعلينا أن نُواجه الأزمة بشكل يحقق مصالحنا الوطنية ويجنبنا التأثيرات السلبية خاصة على المدى الطويل.

الدبلوماسية الاقتصاديّة التي تسير عليها سلطنة عُمان في هذا العهد المتجدد وضعت أهدافاً استراتيجية تسعى لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال جذب الاستثمارات والمساهمة في تنويع مصادر الدخل، وإبراز الفرص المتاحة لدينا للعالم الخارجي، والاستفادة من الدبلوماسية السياسية والدور الحيوي الذي تقوم به الدولة على صعيد الوساطات الدولية، هذه الدبلوماسية التي يجب أن تنتقل في ظل هذه الأزمة وأن يعاد تعريف دورها ليتحول من الترويج للتجارة والاستثمار إلى حماية المصالح الوطنية؛ فالوضع الراهن يُحتِّم علينا إعادة قراءة المشهد والحفاظ على المكتسبات وضمان عدم حدوث انتكاسة في النمو الاقتصادي الذي شهدته القطاعات الاقتصادية المختلفة، وعلى الدبلوماسية الاقتصادية أن تلعب دورًا في بناء شراكات وأن تكون أداة تأثير على القرارات المصيرية، بمعنى أن ندفع بمصالحنا نحو الأمام عندما نشارك في وضع حلول للأزمة.

وكما ذكرتُ سابقًا؛ فهذه الأزمة سوف تعيد تشكيل المشهد بشكل كامل، الاقتصاد والتحالفات والتكتلات كلها سوف تخضع لمعايير مختلفة عن تلك التي كانت قبل الحرب، وهذه طبيعة الصراعات الجيوسياسية، ومن يسبق الآخرين بخطوة سوف تكون لديه فرص نجاح أكبر في الخروج من هذا الوضع بشكل أفضل. ولا شك أنَّ تأثير هذه الأزمة على القطاعات الاقتصادية كبير جدًا خاصة سلاسل الإمداد التي اضطربت بشكل كبير بسبب ارتفاع تكاليف الطاقة والنقل والتأمين، وهو وضع لن يعود إلى سابق عهده على الأقل خلال السنوات القليلة القادمة، وهذا الوضع يجبرنا على البحث عن حلول بديلة خاصة مع الموقع الجغرافي لسلطنة عُمان، وهنا لابد من أن يتغير مفهوم العولمة الاقتصادية المفتوحة لصالح مفهوم الأمن الاقتصادي، حيث يبرز هذا المفهوم بقوة مع تعمق الأزمة وتقلب القرارات السياسية وعدم وضوح الرؤية العامة للحلول السياسية المطروحة ومدى نجاحها في احتواء الوضع.

الاقتصاد في هذا الوقت هو السلاح الأقوى في العلاقات الدولية، وقد أثبتت الأزمة الحالية ذلك، وتلعب العوامل الاقتصادية دورًا كبيرًا في تحديد مواقف الدول وبناء علاقاتها وإعادة تشكيل مواقفها؛ فالدبلوماسية الاقتصادية اليوم تتحرك في بيئة تستخدم فيها الأدوات الاقتصادية للضغط السياسي، وهو ما تصفه الأدبيات الحديثة بـ»الإكراه الاقتصادي»، هذه الاستراتيجية التي باتت تستخدمها الدول الكبرى اقتصاديًا لإخضاع الدول النامية وكسب مواقفها السياسية لدعم توجهاتها، لقد بات سلب الإرادة السياسية واضحًا خاصة لتلك الدول التي لم تحسن استثمار السياسة الخارجية بشكل صحيح، أو تلك الدول التي لا ترتكز على أساس قوي من التحالفات السياسية والاقتصادية والعسكرية.

وقراءة المشهد الاقتصادي في ظل الأزمة الحالية بشكل صحيح وعميق كفيل بالخروج من الأزمة بمكاسب كبيرة، أو عدم خسارة المكتسبات الاقتصادية المتحققة حاليًا، وقد تكون هناك فرصًا كبيرة أمامنا خاصة مع التزامنا بمبادئ القانون الدولي واحترامنا للاتفاقيات الدولية، وهذا ما يعزز الموثوقية الدولية التي تتمتع بها سلطنة عُمان، وهو ما يزيد من فرص التعاون الاقتصادي وبناء شراكات اقتصادية جديدة. إنَّ الجهود التي يبذلها حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- في هذا الجانب والزيارات الثنائية هي لاحتواء هذه الأزمة، وذلك من واقع إدراك أنَّ شعوب المنطقة هي الخاسر الأكبر في هذه الحرب، وأن ضرب اقتصاد المنطقة هو أحد الأهداف الاستراتيجية؛ بل هو الهدف الأساسي لهذا الصراع، ولذلك يجب أن تعي حكومات الدول أن السلام خيار قوي في هذه المرحلة، ووحده فقط من يمكنه وقف هذا المُخطط الخبيث.

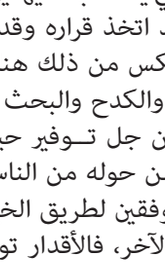

نصيبي مع الأقدار!

د. محمد بن عوض المشيخي **

نحيا في هذه الدنيا التي قدمنا إليها دون أن يكون لنا فيها قرار واضح وتصور شامل عن المستقبل الذي يبدو للكثير منَّا غامضاً؛ بل الأقدار الإلهية هي التي قادتنا للقدوم إلى هذا العالم الذي نترعرع بين جنباته ونعيش على ضفافه كالضيوف لفترة زمنية معينة، ثم نرحل دون أن نعرف يوم مغادرتنا النهائية للحياة؛ فهي بالفعل عابرة وقصيرة؛ فالكل يطمح أن يطول به العمر لسنين وأعوام عديدة على الرغم من التحديات والعقبات التي تواجه الجميع؛ وفي هذا المقام أتذكر بيتاً من الشعر لفيلسوف الشعراء أبي العلاء المعري الذي يقول «تعب كلها الحياة فما أعجب.. إلا من راغب في ازدياد».

صحيحٌ أن هناك العديد من الأمور الشخصية تُشكِّل أهمية كبيرة لمستقبلنا؛ ولكنها تكون محجوبة عنَّا وهي في علم الغيب؛ كالفترة الزمنية التي يفترض أن نحيا فيها والتي تمتد بين الولادة والرحيل إلى عالم البرزخ؛ وكذلك أرزاقنا ومستقبلنا الوظيفي كالأسرة الافتراضية التي نطمح أن نكونها في قادم الأيام وغير ذلك من الأمور التي نجهلها عن الغد الذي يبدو أنه ملبد بالغيوم؛ وماذا سوف يحصل في قادم الأيام لكوكب الأرض الذي يحتضن أكثر من ٨ مليارات من البشر من كوارث طبيعية وحروب ونكسات قد تحصد الملايين كما حصل في الحرب العالمية الأولى والثانية.

يقول الله تعالى ﴿**إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ**﴾ [لقمان: ٣٤]

ويحدث ذلك ربما رحمة بنا ولحكمة يعرفها خالق العباد؛ فالله هو المدبر أمور الناس الذي قضى وكتب كل الأحداث والمقادير بحكمته وعلمه الأزلي؛ فالقدر هو علم الله تعالى بما تكون عليه جميع المخلوقات في المستقبل ولا يرد رد القضاء والقدر إلا التسبيح؛ فعند ما يحجب الخالق ماذا ينتظرنا فتلك رحمة من الله وسر ينفرد به جل جلاله. فالحقيقة التي أكدها من سبقنا بأن الاقدار تولد مع خيوط الفجر كل يوم؛ فصلاة الجماعة في المسجد ثم السير والحركة والتنقل في طلب الرزق هو واحدا من اسرار هذا الكون الذي جعل لكل شيء سببا لتحقيق غايات الدنيا والآخرة.

وهناك من الفلاسفة والعلماء الذين اعتقدوا بأن الإنسان في هذه الحياة مُسيَّر في ولادته وموته فقط؛ بينما هو مُخيَّر في الأمور الأخرى التي تحدث بينهما. السؤال الكبير المطروح منذ قرون طويلة والذي يحتدم حوله النقاش والتحليل؛ بل حتى الاختلاف بين العلماء في كثير من الأحيان هو: هل الانسان مُخيَّر أم مُسيَّر؟

فإذا كان مُسيَّرًا فقط؛ فيقول منطق العامة من الجمهور: لماذا يحاسب على الأفعال المقدرة والمسجلة مسبقًا والتي لا ذنب له فيها مثلًا؟

ويمكن اقتباس ما قاله المُفسِّرون الذين حددوا ما يكون فيه الانسان مُخيَّرًا كالأفعال التي يسلكها من خير وشر في الدنيا ثم يحاسب على ما اغترفه من السيئات وكذلك يُكافأ على الحسنات وأعمال الخير التي بذلها الإنسان في الدنيا. كما أن الطاعة أو المعصية من الأمور المهمة التي تحدد علاقتنا بالخالق؛ فالعبادات والتوحيد والأعمال الصالحة من أجمل الأقدار وأفضلها؛ بينما عند ما يجنح الواحد منا إلى المعاصي؛ ويتمرد وتكثر في سجله الذنوب التي يحاسب عليها يوم الحساب فهو قد اتخذ قراره وقدره بنفسه. وعلى العكس من ذلك هناك السعي والعمل والكدح والبحث في دروب الحياة من جل توفير حياة كريمة لنفسه ولمن حوله من الناس؛ فهو يكون من الموفقين لطريق الخير.

أما على الجانب الآخر، فالأقدار تولد مبكرًا في ملفنا وهي القرارات الغيبية المدونة مسبقًا في سجل الشخص كالخلقة والشكل والصفات التي منحها الله للإنسان من حيث المظهر والجسم والطول واللون والصحبة والوالدين؛ كذلك النوائب كالمرض والإعاقات والحوادث التي قد يتعرض لها الإنسان وتسبب له عاهة وعجزا؛ كما أن أقدارنا في الحياة تعد نقطة أساسية ومحورية؛ فالإنسان لا يختار متى يُولد؛ ولا أين؛ أو متى ينتقل إلى العالم الآخر. كما أن ما يحصل عليه من الأموال والمناصب يشكل قضية خلافية من حيث الأحقية والجدارة.

وفي الختام.. القناعة والتكيف مع المقسوم للإنسان في هذه الدنيا التي خلقنا فيها لكي نمثل أدوارا مختلفة أقرب إلى أدوار الممثلين على المسرح؛ لهو شيء جدير بالتمعن والتفكير المنطقي؛ فمعظم الناس يعتقدون بأن الأقدار لم تنصفهم وأن هناك من يمكن النظر إليهم بأنهم متآمرون عليهم؛ ولكن الحقيقة الدامغة التي لا أحد يرغب بالاعتراف بها هي «ما أصابك من خير فهو من الله وما أصابك من شر فهو من نفسك» والأهم من ذلك كله هو الاعتراف بالقدر خيره وشره الذي يعد واحدا من أهم أركان الإيمان الستة المعروفة.

** **أكاديمي وباحث مختص في الرأي العام والاتصال الجماهيري**

الرؤية
يومية شاملة تصدرها مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

رئيس التحرير
حاتم بن حمد الطائي

التحرير
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠-فاكس : ٢٤٦٥٢٤٤٤

الاقتصاد
محول: ٢٠٢ , ٢٠٤, ٢٠٥
businessdesk@alroya.info
المحليات
محول: ٢٠٧ , ٢٠٨
localdesk@alroya.info

الرياضة
محول: ٢١٤ , ٢١٥
sportdesk@alroya.info
الإعلانات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠١-فاكس : ٢٤٦٥٢٤٤٤
ads@alroya.info

الاشتراكات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٢- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٠٤
التوزيع
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٣- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٠٤
الطباعة
وزارة الإعلام

بطول إجمالي للمشروعين يبلغ نحو 380 كيلومترًا

افتتاح طريق «هرويب - ميتن» بالمزيونة وشبكة الطرق الأسفلتية بمقشن

المزيونة- العُمانية

افتتحت وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، أمس، طريق "هرويب- ميتن" بولاية المزيونة، وشبكة الطرق الأسفلتية بولاية مقشن في محافظة ظفار، بطول إجمالي للمشروعين يبلغ نحو ٣٨٠ كيلومترًا.

وقال صاحب السمو السيد مروان بن تركي آل سعيد، محافظ ظفار راعي الافتتاح، إنّ المحافظة تشهد زخمًا واسعًا في تطوير بنيتها الأساسية، إذ تمثل مشروعات الطرق إحدى الركائز الرئيسة لجهود التنمية الشاملة، مؤكدًا مواصلة العمل على تعزيز وتطوير شبكة الطرق في مختلف ولايات المحافظة.

وأوضح سموه أنّ المشروعين يشكلان إضافة نوعية إلى شبكة الطرق في محافظة ظفار، ويتسقان مع أهداف الاستراتيجية الشاملة للمحافظة الرامية إلى تسريع وتيرة التنمية، من خلال رفع كفاءة البنية الأساسية ووسائل النقل، ودعم متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة.

من جانبه، قال معالي المهندس سعيد بن حمود المعولي، وزير النقل والاتصالات وتقنية المعلومات: إنّ الوزارة تمضي ضمن خططها في تعزيز وتطوير البنية الأساسية لقطاع الطرق في سلطنة عُمان، بما يتوافق مع مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠، من خلال إنشاء وتطوير شبكة طرق حديثة وفق أفضل الممارسات والمعايير، بما يسهم في تعزيز الربط بين الولايات والمحافظات، ورفع كفاءة الحركة المرورية، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياحية.

وأضاف معاليه أنّ مشروع طريق "هرويب- ميتن" يمثل محورًا مهمًا لتعزيز منظومة الربط والنقل في محافظة ظفار، من خلال ربط مركز ولاية المزيونة بنياباتها، وتعزيز اتصالها بالميناء البري والمنطقة الحرة بالمزيونة، وصولًا إلى المنفذ البري مع الجمهورية اليمنية الشقيقة، بما يعزز دور الولاية كمحور للحركة التجارية واللوجستية، ويدعم انسيابية نقل البضائع وتنشيط الحركة الاقتصادية والتجارية، إلى جانب تعزيز مقومات الاستثمار والسياحة والخدمات المرتبطة بها. وأشار معاليه إلى أنّ المشروع من شأنه الإسهام في دعم التوسع العمراني والتنمية في مختلف مناطق الولاية، ورفع مستوى الخدمات المرتبطة بشبكة الطرق، وتعزيز حركة السكان والأنشطة الاقتصادية، فضلًا عن تحسين مستويات السلامة المرورية ورفع كفاءة الربط بين التجمعات السكانية والمراكز الخدمية والاقتصادية. وبيّن معاليه أنّ مشروع إنشاء الشبكة الإسفلتية في ولاية مقشن يستهدف تعزيز الربط بين مركز الولاية والنيابات والمناطق التابعة لها، بما يسهم في تحسين حركة السكان والبضائع، ورفع كفاءة الوصول إلى الخدمات والمرافق، وترسيخ التكامل الإداري والتنموي، وتعزيز الحضور المؤسسي للدولة ووصول الخدمات ومقومات التنمية إلى مختلف المناطق، بما يدعم وحدة النسيج الوطني. وأوضح معاليه أنّ المشروع يسهم في تعزيز مقومات التنمية العمرانية والاقتصادية في ولاية مقشن من خلال تحسين شبكة النقل وربط التجمعات السكانية والمناطق الإنتاجية، بما يدعم الاستفادة من المقومات السياحية والاقتصادية للولاية، ويسهم في تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة.

ويتضمن مشروع طريق "هرويب-ميتن" بولاية المزيونة تنفيذ ورصف طريق بطول إجمالي يبلغ ٢١٠ كيلومترات، موزعة على طريق "هرويب-أندات" بطول ٤٥ كيلومترًا، و"أندات-توسنات" بطول ٢٦ كيلومترًا، و"توسنات-المزيونة" بطول ٣٩ كيلومترًا، و"المزيونة-ميتن" بطول ٩٠ كيلومترًا، إلى جانب رصف "طريق أندات-حبروت" بطول ١٠ كيلومترات.

أما مشروع الشبكة الإسفلتية بولاية مقشن فيتضمن تنفيذ شبكة طرق بطول إجمالي يبلغ ١٧٠ كيلومترًا، تبدأ من مركز الولاية مرورًا بمندر الضبيان والمشاش ومرسودد ومنطقة المنادر وشجاج، وصولًا إلى مرسودد، بما يعزز الربط بين مركز الولاية والنيابات والمناطق التابعة لها.

138.3 مليون ريال إيرادات فندقية بنهاية يوليو

مسقط- العُمانية

أظهرت البيانات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات تراجع عدد نزلاء الفنادق المصنفة من ٣ إلى ٥ نجوم في سلطنة عُمان بنسبة ١١,٩ بالمائة حتى نهاية شهر يوليو ٢٠٢٦م، ليبلغ مليونًا و١٥٤ ألفًا و٤٣٦ نزيلًا، مقارنة بمليون و٣٠٩ آلاف و٧٩٢ نزيلًا خلال الفترة المماثلة من عام ٢٠٢٥م، بانخفاض بلغ ١٥٥ ألفًا و٣٥٦ نزيلًا.

وسجلت إيرادات الفنادق المصنفة حتى نهاية شهر يوليو ٢٠٢٦م نحو ١٣٨ مليونًا و٣٠٦ آلاف ريال عُماني، مقارنة مع١٥٦ مليونًا و٣٦ ألف ريال عُماني خلال الفترة المماثلة من عام ٢٠٢٥م، مسجلة تراجعًا بنسبة ١١,٤ بالمائة. وبلغ متوسط نسبة الإشغال في الفنادق المصنفة ٤٥,٨ بالمائة حتى نهاية شهر يوليو ٢٠٢٦م، مقارنة مع ٥٢,٩ بالمائة خلال الفترة المماثلة من عام ٢٠٢٥م، بانخفاض بلغ ٧,١ نقطة مئوية.

وأظهرت البيانات ارتفاع عدد النزلاء العُمانيين بنسبة ٢,٨ بالمائة، ليصل إلى ٤٨٢ ألفًا و٣١ نزيلًا حتى نهاية شهر يوليو ٢٠٢٦م، مقابل ٤٦٨ ألفًا و٨٥٤ نزيلًا خلال الفترة المماثلة من عام ٢٠٢٥م، مشكلين نحو ٤١,٨ بالمائة من إجمالي نزلاء الفنادق المصنفة.

كما ارتفع عدد النزلاء الآسيويين بنسبة ١,٣ بالمائة، ليصل إلى ١٨٩ ألفًا و٥٧٩ نزيلًا، مقارنة مع ١٨٧ ألفًا و١٤٣ نزيلًا خلال الفترة المماثلة من عام ٢٠٢٥م.

وفي المقابل، سجل النزلاء الأوروبيون تراجعًا بنسبة ٣٠,٤ بالمائة، ليبلغ عددهم ٢٥٧ ألفًا و٩٢١ نزيلًا، مقارنة مع ٣٧٠ ألفًا و٥٩٠ نزيلًا حتى نهاية شهر يوليو ٢٠٢٥م. ورغم هذا التراجع وظل الأوروبيون أكبر فئة من النزلاء غير العُمانيين في الفنادق المصنفة.

كما تراجع عدد النزلاء القادمين من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنسبة ١٩,١ بالمائة، ليبلغ ٨٩ ألفًا و٣٤٥ نزيلًا، مقارنة مع ١١٠ آلاف و٥٠١ نزيل خلال الفترة المماثلة من عام ٢٠٢٥م.

بورصة مسقط تتعافى في أغسطس مع إقبال المستثمرين على الشراء

مسقط- العُمانية

استأنف المؤشر الرئيس لبورصة مسقط في أغسطس الماضي صعوده، مرتفعًا ٣٢٦ نقطة، بعد تراجعه في الأشهر الثلاثة الماضية بأكثر من ١٠٩٠ نقطة.

وشهدت بورصة مسقط الشهر الماضي تحسنًا في العديد من مؤشراتها، مستفيدة من إقبال المستثمرين على الشراء مع تحسن أسعار الأسهم وإعلان عدد من الشركات عن توزيعات مرحلية؛ ليسجل المؤشر الرئيس ارتفاعًا بنسبة ٤,٥ بالمائة، وأغلق متجاوزًا ٧٦٠٠ نقطة، وارتفع مؤشر القطاع المالي ٤٦٣ نقطة، وأغلق على ١٣٣٨٥ نقطة، وارتفع مؤشر قطاع الخدمات ١٤٧ نقطة، وأغلق على ٣٠٦٠ نقطة، وصعد مؤشر قطاع الصناعة إلى ٩٦١٣ نقطة، مرتفعًا ١٤٧ نقطة، وسجل المؤشر الشرعي ارتفاعًا بنحو ٣٢ نقطة، وأغلق مقتربًا من ٦١١ نقطة.

وارتفعت القيمة السوقية للأوراق المالية المدرجة بالبورصة بنهاية تداولات أغسطس إلى ٣٨ مليارًا و٦٤٠ مليون ريال عُماني، مسجلة مكاسب بأكثر من مليار و٥٠ مليون ريال عُماني عن مستواها في يوليو. وسجلت قيمة التداول ارتفاعًا للشهر الثالث على التوالي، لتصعد إلى ٩٧٦,٤ مليون ريال عُماني، مقابل ٩٢٠,٩ مليون ريال عُماني في يوليو و٧٧٦,١ مليون ريال عُماني في يونيو، كما سجلت الأوراق المالية المتداولة الشهر الماضي ارتفاعًا بنسبة ٢,٨ بالمائة، لتصعد إلى ٣ مليارات و٤٧٢ مليون ورقة مالية، إلا أن عدد الصفقات المنفذة تراجع إلى ١٧٨ ألف صفقة، مقابل أكثر من ٢٠٠ ألف صفقة في يوليو.

وأوضح عادل وليد، مدير الوساطة بالشركة المتحدة للأوراق المالية، أن هذه الارتفاعات جاءت مدعومة بعدد من العوامل الفنية والأساسية؛ حيث تمثلت العوامل الأساسية في ارتفاع أسعار النفط الذي ساعد على ارتفاع المؤشر العام للبورصة مع عودة المشتريات الخليجية والأجنبية، إضافة إلى نتائج الشركات التي أعلنت في يوليو، والتي ساهمت في تحقيق السوق العديد من المكاسب خلال الأسابيع الماضية.

إعلان تخفيض رأس المال

تعلن شركة **أضواء الخليج المنيرة** والمقيدة بالسجل التجاري رقم/ **1074492** أنها بصدد تخفيض رأسمالها من **250000 ريال عماني** إلى **20000 ريال عماني**.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه إلى أمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

استنادا لأحكام المادة 31 مكرر من قانون الشركات التجارية 2019/18 وتعديلاته، تعلن شركة **الشموخ للخدمات** والمقيدة بأمانة السجل التجاري تحت رقم **(1629058)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **تاجر فرد** إلى **(شركة محدودة المسؤولية)**.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه إلى أمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

فقدان سند ملكية أرض

فقدت المواطنة/

أماني بنت حمود بن سالم الحجري

سند ملكية أرضها السكنية رقم: 75 الكائنة في جنوب المعبيلة / السيب بالمربع: المرحلة الرابعة 10 والبالغ مساحتها: 500 متر مربع

فعلى من يجده يرجى تسليمه إلى أقرب مركز شرطة

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **مؤسسة محمد بن طالب الفارسي للتجارة** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(8001065)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **(تاجر فرد)** إلى شركة **(الشخص الواحد)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن شركة **العقد الراقي للتجارة** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1034240)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **(تاجر فرد)** إلى شركة **(الشخص الواحد)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

فقدان سند ملكية أرض

فقد المواطنون/

ورثة/ حمود بن خلف بن سعيد الخنبشي

سند ملكية أرضهم الزراعية رقم: 230 الكائنة في ولاية المصنعة بالمربع: الطريف والبالغ مساحتها: 10224 متر مربع

فعلى من يجده يرجى تسليمه إلى أقرب مركز شرطة

المجلس الأعلى للقضاء
المحكمة الابتدائية بالدائرة الابتدائية لمحكمة الاستثمار والتجارة بالبريمي - إعلان بيع قضائي

بناء على:

رقم التنفيذ (2024/9103/1905)	الدائرة (تنفيذ تجاري)
الحق المطالب به (أولاً: 1- إلزام المنفذ ضدها بأن تؤدي للبنك طالب التنفيذ مبلغ ومقداره (186998.070 ر.ع) مائة وستة وثمانون ألفا وتسعمائة وثمانية وتسعون ريالا وسبعون بيسة. 2- إلزام المنفذ ضدها بأتعاب المحاماة مبلغ (200 ر.ع) مائتان ريال عماني).	

أسماء الأطراف	الصفة
بنك التنمية العماني	طالب التنفيذ

تعلن أمانة سر المحكمة عن بيع قضائي بالمزاد العلني بمقر المحكمة في تمام الساعة (9) صباحا من يوم الثلاثاء الموافق: 2026/9/22م للعقار السابق توقيع الحجز عليه وهو كالآتي:

النوع	المكان	الرقم	المربع	المساحة
سكني تجاري	البريمي	232	صعراء الجديدة ب	4099 م

ويقدر بسعر أساسي وقدره (131.220 ر.ع) مائة وواحد وثلاثون ألفا ومائتان وعشرون ريال. فعلى راغبي الشراء الاتصال بالخبير الآتي:

الاسم	المكتب	الهاتف	العنوان
حميد الكلباني	سدرة الصعراني	93888568	البريمي

لمعاينة العقار محل البيع على أن يدفع الراسي عليه المزاد الثمن فوراً أو ثلثه على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في ذات الجلسة عملاً بنص المادة (404) من قانون الإجراءات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2002/29م) وتعديلاته.

أمانة سر المحكمة

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن شركة **ابو الحسين الوهيبي للتجارة** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1793349)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **(تاجر فرد)** إلى شركة **(الشخص الواحد)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **مشاريع العادل الحديثة للتجارة والمقاولات** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1080702)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من شركة **(تضامنية)** إلى شركة **(الشخص الواحد)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن شركة **ماحة الصايغ للصناعة وللتجارة** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1218162)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **(تاجر فرد)** إلى شركة **(محدودة المسؤولية)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان اندماج

تعلن **شركة الثيل لنقل وتأجير المعدات الثقيلة ش.م.م** المقيدة تحت رقم **(1152234)** بالمديرية العامة للتجارة والصناعة وترويج الاستثمار بمحافظة مسقط أنها بصدد الحل واندماج عن طريق الضم إلى **شركة الثيل لتدوير المعادن** المسجلة بالقيد تحت رقم **(1396977)** وذلك بموجب قرار الشركاء المؤرخ في تاريخ 2026/08/04م والاتفاق الجاري بين الشركاء، وكل من له اعتراض على هذا الاندماج عليه أن يتقدم باعتراضه مشفوعاً بالمستندات المؤيدة لذلك على العنوان التالي:

ص.ب : 3185 الرمز البريدي : 112 هاتف : 92115522

كما يدعو المدمج بموجب هذا الإعلان دائني الشركة بادعاءاتهم ضد الشركة مدعمة بالمستندات الثبوتية على العنوان المذكور أعلاه، خلال شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان، وعلى كل من لديه اعتراض أن يتقدم به إلى الوزارة خلال الفترة المقررة.

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٩٨٧٣
في الفئة ٤١ من أجل السلع / الخدمات:
خدمات التسلية.

باسم: جراوند كنترول للترفيه
الجنسية: عمانية
العنوان: سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٦/١٧

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٩٨٧٤
في الفئة ٤٣ من أجل السلع / الخدمات:
خدمات المقاهي.

باسم: جراوند كنترول للترفيه
الجنسية: عمانية
العنوان: سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٦/١٧

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٩٠٦٥
في الفئة ٤١ من أجل السلع / الخدمات:
خدمات التسلية.

باسم: جراوند كنترول للترفيه
الجنسية: عمانية
العنوان: محافظة مسقط، ولاية مطرح، روي، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٥/٢٠

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٩٠٦٧
في الفئة ٤٣ من أجل السلع / الخدمات:
خدمات المقاهي، خدمات المطاعم، تزيين الكيك (الكاتو).

باسم: جراوند كنترول للترفيه
الجنسية: عمانية
العنوان: محافظة مسقط، ولاية مطرح، روي، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٥/٢٠

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٨٢١٠١
في الفئة ٢٥ من أجل السلع / الخدمات:
عباءات نسائية، شيالات للملابس، برانس ملابس، ملابس مطرزة، ملابس جاهزة، الملابس المدموجة بالإضاءة، ملابس، ملابس خارجية، ياقات ملابس.

باسم: زخرف للتجارة المتكاملة
الجنسية: عمانية
العنوان: سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٤/١١/٢٦

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٩٨٧٢
في الفئة (٣٥) من أجل السلع / الخدمات:
تنسيق الزهور والورود، الهدايا، هدايا، اكسسوارات.

باسم: ترف الرويحة
الجنسية: عمانية
العنوان: ص.ب: ٣١٦ ر.ب: ١٠١، محافظة شمال الباطنة، ولاية السويق، البداية، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٦/١٧

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٨٠١٥١
في الفئة ٣٠ من أجل السلع / الخدمات:
خبز، كعك، حلويات.

باسم: الكوماء للتجارة
الجنسية: عمانية
العنوان: محافظة البريمي، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٤/١٠/٦

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٧٨٠٢
في الفئة ٢٥ من أجل السلع / الخدمات:
ملابس جاهزة.

باسم: ملاذ الطير للأعمال الرائدة
الجنسية: عمانية
العنوان: ص.ب: ١٠١ ر.ب: ١١١، محافظة مسقط، ولاية بوشر، الغبرة الشمالية، ١٨ نوفمبر، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٤/١٢

بما يدعم التعاون الدولي في القطاع ويطوِّر منظومة طاقة مستدامة

سلطنة عُمان تنضم إلى الشراكة الدولية للهيدروجين وخلايا الوقود في الاقتصاد

العوفي: الانضمام محطة مهمة في مسيرة سلطنة عُمان نحو بناء اقتصاد الهيدروجين

رئيس الشراكة: سلطنة عُمان تتمتع بإمكانات استثنائية في الطاقة المتجددة

مسقط- العُمانية

انضمت سلطنة عُمان ممثلة بوزارة الطاقة والمعادن إلى الشراكة الدولية للهيدروجين وخلايا الوقود في الاقتصاد، وهي تعاون دولي يهدف إلى تطوير اقتصاد الهيدروجين وتقنيات خلايا الوقود وتسريع استخدامها في قطاعات مثل النقل والصناعة وتوليد الطاقة وتخزين الطاقة.

ويأتي هذا الانضمام في خطوة تعزز حضور سلطنة عُمان في منظومة الهيدروجين العالمية، وتدعم التعاون الدولي في مجال الهيدروجين الأخضر وتطوير منظومة طاقة مستدامة، بما يسهم في ترسيخ مكانتها في قطاع الهيدروجين ومشتقاته ودعم مستهدفاتها الاقتصادية والتنموية. كما يعد الانضمام خطوة استراتيجية داعمة لتحقيق مستهدفات رؤية "عُمان ٢٠٤٠" لا سيما في مجالات التنويع الاقتصادي القائم على المعرفة والابتكار والاستدامة، من خلال تعزيز دور سلطنة عُمان في الاقتصاد العالمي للهيدروجين.

ويتيح الانضمام توسيع آفاق التعاون مع الدول الأعضاء في الشراكة، والاستفادة من أفضل الممارسات الدولية في تطوير السياسات والأطر التنظيمية والمعايير الفنية، بما يدعم نمو قطاع الهيدروجين ويسهم في تعزيز ربط المشروعات المحلية بالأسواق الدولية.

وسيوفر الانضمام منصة مهمة لتعزيز التعاون في تطوير سلاسل القيمة للهيدروجين الاخضر، وتنسيق المعايير والمواصفات ومتطلبات السلامة، ودعم التجارة الدولية للهيدروجين ومشتقاته، بما يسهم في تحقيق قدر أكبر من التوافق الدولي وتسريع الانتشار الآمن والاقتصادي لتقنيات الهيدروجين وخلايا الوقود. كما سيمكن سلطنة عُمان من المشاركة الفاعلة في برامج البحث والتطوير والابتكار والمشروعات التجريبية المشتركة، والاستفادة من المبادرات الدولية المعنية ببناء القدرات وتنمية المهارات الوطنية المتخصصة، بما يدعم إعداد الكفاءات اللازمة لنمو اقتصاد الهيدروجين واستقطاب الاستثمارات النوعية.

م. سالم بن ناصر العوفي

وتأتي هذه الخطوة امتدادًا لجهود سلطنة عُمان المتواصلة في تطوير قطاع الهيدروجين الأخضر والاستفادة من مواردها من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وبناء منظومة متكاملة تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة والحياد الكربوني، وتعزز مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني.

وأكد معالي المهندس سالم بن ناصر العوفي وزير الطاقة والمعادن على أهمية هذا الانضمام ورغبة سلطنة عُمان في الإسهام الفاعل في تعزيز التعاون الدولي في مجال الهيدروجين، موضحًا أن هذا الانضمام يمثل محطة مهمة في مسيرة سلطنة عُمان نحو بناء اقتصاد الهيدروجين.

وقال معاليه إن سلطنة عُمان تسعى إلى تأسيس اقتصاد عالمي تنافسي للهيدروجين الأخضر، متطلعًا من هذا الانضمام إلى الإسهام في الجهود الدولية التي تدفع عجلة الابتكار وتعزز التعاون وتدعم جاهزية الكفاءات الوطنية وتُعزز السياسات والمعايير اللازمة لبناء سوق عالمي للهيدروجين يتمتع بالمرونة والاستدامة.

من جانبه رحب باولو إيميليو فالاداو دي ميراندا رئيس الشراكة الدولية للهيدروجين وخلايا الوقود في الاقتصاد بانضمام سلطنة عُمان إلى هذه الشراكة في الوقت الذي تواصل فيه النمو واستقطاب مجموعة متزايدة من الدول الملتزمة بتطوير اقتصاد الهيدروجين العالمي.

وقال إن الرؤية الطموحة لسلطنة عُمان في مجال الهيدروجين منخفض الانبعاثات، وما تتمتع به من إمكانات استثنائية في الطاقة المتجددة، وتركيزها على تطوير فرص الإنتاج والتصدير على نطاق واسع، تجعل منها إضافة قيّمة إلى هذه الشراكة الدولية، مشيرًا إلى أن سلطنة عُمان تسهم بخبرات ورؤى مهمة في مجالات البنية الأساسية والأسواق الدولية وتطوير السياسات والمعايير بما يساعد على بناء اقتصاد هيدروجين عالمي يتمتع بالمرونة والاستدامة، متطلعًا إلى العمل بشكل وثيق مع سلطنة عُمان والاستفادة من خبراتها بينما تواصل الشراكة تعزيز التعاون الدولي ودعم نشر استخدام الهيدروجين منخفض الانبعاثات حول العالم.

من جهته، أوضح الدكتور لوران أنطوني المدير التنفيذي للشراكة الدولية للهيدروجين وخلايا الوقود في الاقتصاد أن انضمام سلطنة عُمان يمثل إضافة مهمة إلى مجتمع الشراكة الدولية للهيدروجين وخلايا الوقود في الاقتصاد، حيث تجمع بين الإمكانات الكبيرة للطاقة المتجددة، وبرنامج طموح لتطوير قطاع الهيدروجين، وتركيز واضح على بناء القدرات والأطر اللازمة لدعم نشوء صناعة جديدة. وأضاف: "نتطلع إلى العمل مع سلطنة عُمان وتسهيل تبادل الخبرات مع بقية أعضاء الشراكة، لا سيما في الوقت الذي تعمل فيه الدول على مواجهة التحديات المشتركة المتعلقة بالبنية الأساسية، والمعايير، والمهارات، وتطوير أسواق الهيدروجين الدولية".

تنظمه غرفة تجارة وصناعة عُمان

الأربعاء.. المنتدى الاقتصادي العُماني الهندي يناقش تعزيز الشراكات والاستثمارات النوعية

مسقط- الرؤية

تنظم غرفة تجارة وصناعة عُمان، يوم الأربعاء المقبل، المنتدى الاقتصادي العُماني-الهندي، بمشاركة نخبة من المسؤولين وممثلي القطاع الخاص في البلدين، حيث يناقش المنتدى تعزيز الشراكات الاقتصادية والتجارية، إلى جانب استعراض الفرص الاستثمارية الواعدة، ويبحث آفاق التعاون في القطاعات ذات الأولوية، بما يسهم في تحقيق مستهدفات التنويع الاقتصادي ورؤية عُمان ٢٠٤٠.

ويأتي تنظيم المنتدى في إطار جهود الغرفة الرامية إلى تعزيز الشراكات الاقتصادية الدولية، وتعظيم الاستفادة من اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين سلطنة عُمان وجمهورية الهند، بما يدعم زيادة حجم التبادل التجاري، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتمكين القطاع الخاص من بناء شراكات استراتيجية تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

ويُركِّز المنتدى على عدد من القطاعات الواعدة، تشمل الطاقة، والطاقة المتجددة، والهيدروجين الأخضر، والأمن الغذائي، والصناعة، واللوجستيات، إلى جانب استعراض الفرص الاستثمارية المتاحة في هذه القطاعات، والترويج للمزايا التنافسية التي تتمتع بها سلطنة عُمان كمركز إقليمي للاستثمار والتجارة.

وتتناول نقاشات المنتدى تسليط الضوء على اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين سلطنة عُمان وجمهورية الهند والفرص التي تتيحها الاتفاقية لتعزيز حركة التجارة والاستثمار بين البلدين، وكذلك الفرص الاستثمارية في سلطنة عُمان وما توفره من حوافز وتسهيلات للمستثمرين، إضافة إلى جلسة حوارية بعنوان "التعاون الاقتصادي بين سلطنة عُمان وجمهورية الهند"، تناقش سبل توسيع التعاون التجاري والاستثماري، وتعزيز الشراكات بين مؤسسات القطاع الخاص، والاستفادة من الموقع الاستراتيجي لسلطنة عُمان في دعم سلاسل الإمداد والتجارة الإقليمية والعالمية.

وتدعو الغرفة أصحاب وصاحبات الأعمال لحضور المنتدى وعقد لقاءات ثنائية مع أصحاب الأعمال والشركات من الجمهورية الهندية، بهدف استكشاف فرص التعاون وإبرام شراكات واستثمارات جديدة في القطاعات المستهدفة، بما يعزز العلاقات الاقتصادية بين سلطنة عُمان وجمهورية الهند، ويدعم جهود جذب الاستثمارات النوعية، وتنمية الصادرات، وتحقيق مستهدفات رؤية "عُمان ٢٠٤٠" في بناء اقتصاد متنوع ومستدام.

7.6 مليون مسافر عبر مطارات عُمان في 7 أشهر.. و16.2% تراجعًا بحركة الطيران

الرؤية- سارة العبرية

سجّلت حركة الطيران في مطارات سلطنة عُمان تراجعًا خلال الأشهر السبعة الأولى من العام الجاري، مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٥، مع انخفاض أعداد الرحلات والمسافرين في عدد من المطارات، مقابل نمو الحركة الداخلية في بعض المطارات.

وحسب الإحصاءات، بلغ إجمالي عدد المسافرين عبر مطارات مسقط وصلالة وصحار والدقم نحو ٧,٦٩ ملايين مسافر بنهاية يوليو ٢٠٢٦ بانخفاض يقارب ١٦,٢٪، مقابل نحو ٩,١٦ ملايين مسافر خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

وسجل مطار مسقط الدولي نحو ٦,٨٦ ملايين مسافر بنهاية يوليو، مقارنة بـ٧,٤٥ ملايين مسافر في الفترة نفسها من ٢٠٢٥، بتراجع نسبته ٨٪، كما بلغ إجمالي الرحلات عبر المطار نحو ٤٩,٣ ألف رحلة، مقابل ٥٣,٢ ألف رحلة، بانخفاض ٧,٣٪.

وعلى مستوى الرحلات الدولية في مطار مسقط، بلغ عدد المسافرين نحو ٦,١٦ ملايين مسافر، منخفضًا بنسبة ٩٪، فيما تراجع عدد الرحلات الدولية بنسبة ٨,٤٪ إلى نحو ٤٤ ألف رحلة.

في المقابل، سجلت الرحلات الداخلية عبر مطار مسقط نموًا بنسبة ٣,١٪ إلى ٥٣٤٥ رحلة، فيما ارتفع عدد المسافرين على الرحلات الداخلية بنسبة ٢٪ إلى نحو ٦٩١,٤ ألف مسافر.

وفي مطار صلالة، بلغ إجمالي المسافرين نحو ٧٩٧,٦ ألف مسافر بنهاية يوليو، بانخفاض ٨,٤٪ عن الفترة نفسها من العام الماضي، مع تراجع إجمالي الرحلات بنسبة ٥,٣٪ إلى ٥٥٦٩ رحلة. وسجلت الرحلات الدولية انخفاضًا لافتًا في عدد المسافرين بنسبة ٣٢,٩٪، مقابل نمو المسافرين على الرحلات الداخلية بنسبة ٩,٥٪.

أما مطار صحار، فبلغ إجمالي عدد المسافرين نحو ٥١٥٠ مسافرًا، بانخفاض ٢٤,٦٪، فيما تراجع إجمالي الرحلات بنسبة ٦,٢٪ إلى ١٢٢ رحلة.

وسجل مطار الدقم نحو ٣١,٣ ألف مسافر بنهاية يوليو، بانخفاض ١٢,٣٪، بينما بلغ عدد الرحلات الداخلية ٣٢٦ رحلة، متراجعًا بنسبة ٩,٤٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

توطين 4 مشروعات استثمارية في «حرة المزيونة»

المزيونة- العُمانية

نجحت المنطقة الحرة بالمزيونة، التي تديرها وتشغلها المؤسسة العامة للمناطق الصناعية "مدائن"، خلال النصف الأول من العام الجاري في توطين ٤ مشروعات استثمارية بإجمالي حجم استثمار تجاوز ٦٢٠ ألف ريال عُماني، وتقام على مساحة إجمالية تبلغ ٢٤١٥ ألف متر مربع.

وتنوعت هذه المشروعات بين الأنشطة الصناعية واللوجستية ومكاتب التصدير، ليرتفع بذلك إجمالي حجم الاستثمار التراكمي في المنطقة إلى أكثر من ١٤١ مليون ريال عُماني، وتتجاوز المساحة الإجمالية المؤجرة ١,٤ مليون متر مربع من المساحة الإجمالية المخصصة للمنطقة والبالغة ١٥ مليونًا و٣٦٢ ألفًا و٣٠٥ أمتار مربعة، بينما يبلغ عدد العاملين في المنطقة ٤٧٢ عاملاً.

وأكد المهندس أحمد بن خميس الكاسبي مدير عام المنطقة الحرة بالمزيونة، أن المنطقة انتهت خلال النصف الأول من العام الجاري من جاهزية محطة التحلية لتوفير المياه بالمنطقة الحرة بالمزيونة وبدء استقبال طلبات الحصول على الخدمة، كما تم الانتهاء من الأعمال التصميمية للبنى الأساسية للمرحلة الرابعة بالمنطقة بمساحة ١,٥ مليون متر مربع، مشيرًا إلى أن "مدائن" تخطط لتنفيذ مجموعة من المشروعات المستقبلية في المنطقة الحرة بالمزيونة، من أبرزها مشروع البوابة السيادية للمنطقة، وتنفيذ شبكة ري داخلية لغرض زيادة الرقعة الخضراء بالمنطقة. وقال إن هناك عددًا من المشروعات التي تسعى المنطقة لتنفيذها خلال الخطة الخمسية الحالية، من بينها مجمع حاضنات صناعية ومخازن تخصصية بمساحة ٥٠ ألف متر مربع على مدى خمس سنوات، ودراسة إنشاء مخزن مبرد بمساحة ١٠٠٠ متر مربع، وفتح مكتب تمثيلي للمنطقة الحرة بالمزيونة يستهدف السوق اليمني، ودراسة توقيع مذكرة تفاهم لإنشاء مصانع بالمنطقة لإنتاج أعلاف حيوانية باستخدام مخلفات مزارع النجد، ومصانع إنتاج الأسمدة المركبة، ودراسة لإنشاء البنية الأساسية لمجمع السيارات (معارض ومواقف عامة بمساحة ٥٠ ألف متر مربع)، إلى جانب إضافة واحد ميجا واط من الطاقة الشمسية في المنطقة من خلال دراسة تنفيذ إنارات تعمل بالطاقة الشمسية وتشجيع الشركات القائمة لتحويل ١٠ بالمائة من استهلاكها من الطاقة الكهربائية إلى الطاقة النظيفة، وإلزام الشركات الجديدة بتركيب أنظمة الطاقة المتجددة.

وأوضح أن المنطقة تستعد حاليًا لتنظيم النسخة الثانية من معرض وملتقى المزيونة الاقتصادي والمزمع إقامتها خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أكتوبر المقبل، استكمالاً للنجاح الذي حققته النسخة الأولى، وتعزيزًا للتعاون التجاري والاستثماري بين سلطنة عُمان والجمهورية اليمنية الشقيقة.

وأشار إلى أن النسخة الثانية من هذا المعرض والملتقى تهدف إلى توسيع مشاركة الشركات المحلية والدولية وإتاحة المجال لاستكشاف الفرص الاستثمارية وبناء شراكات استراتيجية، بما يدعم حضور المنتجات والخدمات في الأسواق الإقليمية، ويعزز دور المنطقة الحرة بالمزيونة بوصفها بوابة للتبادل التجاري بين البلدين الشقيقين، وبما يحفز على استقطاب الشركات الخدمية والمصانع ووكلاء العلامات التجارية ومعارض السيارات وشركات الاستيراد والتصدير والخدمات اللوجستية ومورّدي المنتجات الغذائية، إلى جانب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتوفير منصة تجمع المستثمرين وأصحاب الأعمال، وتفتح آفاقًا جديدة للتعاون وإقامة مشروعات مشتركة.

انطلاق مبادرة «عيش عُمان» في لندن.. 21 سبتمبر

لندن- العُمانية

تستضيف العاصمة البريطانية لندن في الحادي والعشرين من شهر سبتمبر الجاري مبادرة "عيش عُمان" بهدف وضع المشروعات العمرانية والفرص الاستثمارية لسلطنة عُمان أمام جمهور دولي واسع وتستمر عدة أيام.

وتسعى المبادرة إلى فتح نافذة مباشرة لاستقطاب المستثمرين والمشترين من الأسواق العالمية، تماشيًا مع التوجهات الاستراتيجية للهوية الترويجية الموحدة لسلطنة عُمان، وبما يسهم في تقديمها للعالم كوجهة متكاملة جاذبة للعيش، والاستثمار، والسياحة، ونمو الأعمال.

وتستند سلطنة عُمان في هذا المحفل إلى مقومات تنافسية قوية؛ حيث تبوأت المركز الثالث عالميًا في مؤشر جودة الحياة، وتُصنَّف ضمن أكثر دول العالم أمنًا واستقرارًا، فضلاً عن امتلاكها سواحل ممتدة لأكثر من ألفي كيلومتر، وارتباطها بأكثر من ١٠٥ اتفاقيات تجارية دولية تربطها بأسواق آسيا وأفريقيا وأوروبا.

ويعرض جناح "عيش عُمان" خيارات متنوعة للتملك والاستثمار بمشاركة نخبة من المطورين العقاريين العُمانيين لتوسيع قاعدة المشترين الدوليين؛ من بينها مشاريع نوعية تتمثل في مدينة السلطان هيثم، ومدينة الثريا، ومشروع خليج مسقط، بالإضافة إلى فرص استثمارية واعدة بالمناطق الحرة.

وتعتمد المبادرة نموذجًا تسويقيًا دوليًا مبتكرًا يرتكز على الانتقال المباشر إلى الأسواق المستهدفة عبر لقاءات أعمال واجتماعات مغلقة تجمع المطورين بصناع القرار في السوق البريطاني، مستهدفة أكثر من ٥٥ موقعًا حيويًا تشمل نوادي الأعضاء الخاصة، والفنادق الفاخرة، ومكاتب إدارة الثروات بمناطق مايفير وماريليبون وبلغرافيا.

وتطرح المبادرة تجربتها في لندن تحت شعار "أعد تخيل مستقبلك" كمفهوم إبداعي يعكس طبيعة الحياة في سلطنة عُمان التي توازن بين الهدوء والطبيعة وجودة الحياة والنمو، مع التركيز على استقطاب فئات نوعية تبحث عن الاستقرار والتملك الآمن الذي يراعي خصوصيتهم الثقافية.

وتتكامل هذه الجهود بالتنسيق مع سفارة سلطنة عُمان في لندن لدعم الجوانب البروتوكولية والتواصل مع الجهات الاستثمارية البريطانية؛ لتقدم المبادرة في مجملها توجهًا حضريًا يتجاوز الترويج العقاري التقليدي لتقديم سلطنة عُمان كوجهة عالمية متكاملة تجمع بين الأمن، والفرص الاقتصادية، والتخطيط المستدام للمستقبل.

33.8% نموًا بمؤشر المواصفات القياسية العُمانية والخليجية

مسقط- العُمانية

حققت سلطنة عُمان نموًا بنسبة ٣٣,٨ بالمائة في مؤشر المواصفات القياسية العُمانية والخليجية بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠٢٦، متجاوزة مستهدف الفترة بنسبة ٦٥ بالمائة.

ويأتي تطوير منظومة المواصفات والمقاييس ضمن الممكنات الداعمة لتنافسية الاقتصاد الوطني، من خلال وضع مرجعيات فنية للمنتجات والخدمات، ورفع مستويات الجودة والسلامة والكفاءة، ومواكبة احتياجات القطاعات الصناعية والتجارية والتقنية، ودعم قدرة المنتجات على استيفاء المتطلبات الفنية في الأسواق.

وتعمل المديرية العامة للمواصفات والمقاييس بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال خطة عام ٢٠٢٦ على إعداد ودراسة نحو ١٥٦٧ مشروع مواصفة قياسية خليجية موحدة، منها نحو ٣٢٥ مشروعًا من إعداد سلطنة عُمان، إضافة إلى ١٦ مشروع مواصفة قياسية وطنية، فيما تجاوزت نسبة الإنجاز في مشروعات الخطة ٨٠ بالمائة حتى الربع الثاني من العام الجاري.

وتغطي مشروعات المواصفات قطاعات متعددة تشمل الأغذية ومواد البناء والمنتجات النفطية وكفاءة الطاقة والكهرباء والإلكترونيات، إلى جانب مجالات ترتبط بالتحول الرقمي والطاقة المتجددة والخدمات اللوجستية والسياحة، بما يواكب التطورات التقنية واحتياجات المنتجات والخدمات ومتطلبات الأسواق.

وقال عماد بن خميس الشكيلي مدير عام المديرية العامة للمواصفات والمقاييس بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار إن نمو منظومة المواصفات القياسية يعزز البنية الفنية الداعمة للاقتصاد، من خلال توفير متطلبات واضحة للجودة والسلامة والكفاءة، ومساندة القطاعات الإنتاجية في مواكبة التطورات التقنية ومتطلبات الأسواق. وأضاف أن التقييس يرتبط بصورة مباشرة باحتياجات الصناعة والتجارة والقطاعات الاقتصادية المختلفة، ويسهم في رفع جاهزية المنتجات للامتثال للمتطلبات الفنية المعمول بها في الأسواق، والحد من العوائق الفنية أمام التجارة، إلى جانب توفير بيئة تنظيمية واضحة للمنتجين والمستثمرين.

وأوضح أن توسع العمل في إعداد المواصفات ليشمل الذكاء الاصطناعي والطاقة المتجددة والمركبات الكهربائية والخدمات اللوجستية والسياحة يأتي مواكبًا للتحولات التي تشهدها هذه القطاعات، ويعزز جاهزية منظومة التقييس للتعامل مع المنتجات والخدمات والتقنيات الجديدة.

لدعم حلول النقل منخفضة الكربون في عُمان

«أوكيو للطاقة البديلة» و«أسياد» توقّعان مذكرة الشروط الرئيسية لشراء الهيدروجين الأخضر

صلالة- الرؤية

وقّعت أوكيو للطاقة البديلة ومجموعة أسياد مذكرة الشروط الرئيسية لشراء الهيدروجين الأخضر، في إطار التعاون بين الجانبين لتطوير استخدامات الهيدروجين الأخضر في قطاع النقل واللوجستيات. وتشمل المذكرة دراسة استفادة مجموعة أسياد من إنتاج مشروع الهيدروجين الأخضر التابع لشركة أوكيو للطاقة البديلة في الدقم، بما يفتح المجال أمام توظيف الهيدروجين الأخضر في عمليات النقل والخدمات اللوجستية، ويدعم التوسع التدريجي في استخدامه ضمن منظومة الطاقة في سلطنة عُمان.

ويعكس هذا التعاون تكامل الأدوار بين قطاعي الطاقة والخدمات اللوجستية، بما يعزز القيمة المحلية للموارد المتجددة في سلطنة عُمان، ويفتح آفاقًا جديدة أمام حلول تشغيلية وتجارية في الأنشطة كثيفة الانبعاثات، كما يسهم في تهيئة السوق لاعتماد هذه الحلول على نطاق أوسع، في ظل تطور البنية الأساسية وسلاسل القيمة المرتبطة بالهيدروجين الأخضر في سلطنة عُمان. وقال سالم بن سعيد الكمياني، الرئيس التنفيذي لشركة أوكيو للطاقة البديلة: «تدخل مسيرة الهيدروجين في سلطنة عُمان مرحلة جديدة، تنتقل فيها من بناء الإمكانات إلى توظيفها فعليًا. وتمثل شراكتنا مع أسياد خطوة مهمة في هذا الاتجاه، إذ تربط إنتاج الهيدروجين الأخضر باستخدام فعلي في قطاع اللوجستيات، وتتيح فرصة لبناء خبرات عملية على امتداد سلسلة القيمة، وتُعد المشاريع من هذا النوع ركيزة أساسية لبناء القدرات، وتطوير البنية الأساسية، وتهيئة السوق لنمو اقتصاد الهيدروجين. ومن خلال العمل مع شركاء استراتيجيين مثل أسياد، سنتمكن من تجربة التقنيات ونماذج الأعمال ضمن عمليات تشغيل فعلية، وبناء الخبرات المحلية، وتحديد المتطلبات اللازمة للتوسع في تطبيق هذه الحلول مستقبلًا."

وأضاف: "تتمتع سلطنة عُمان بموارد ومقومات تؤهلها لتعزيز مكانتها في إنتاج وتصدير الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر، إلا أن نمو هذا القطاع يتطلب أيضًا تنمية الطلب المحلي وفتح المجال أمام استخدام الهيدروجين في قطاعات اقتصادية مختلفة، ومن شأن ذلك أن يعزز الجدوى الاقتصادية للمشاريع، ويدعم قيام صناعات مرتبطة بالهيدروجين، ويسهم في تعظيم القيمة المحلية من الموارد والإمكانات التي تمتلكها سلطنة عُمان."

من جانبه، قال أحمد بن علي البلوشي، الرئيس التنفيذي لأسياد للحوض الجاف وخدمات البنى الاساسية بمجموعة أسياد: "يتطلب خفض الانبعاثات في قطاع النقل واللوجستيات حلولًا عملية قابلة للتوسع، تدعمها منظومة موثوقة للطاقة. ويتيح تعاوننا مع أوكيو للطاقة البديلة فرصة لدراسة استخدام الهيدروجين الأخضر ضمن هذا المسار، وترجمة القدرات الناشئة لسلطنة عُمان في هذا المجال إلى تطبيقات عملية عبر سلسلة القيمة في قطاعي الخدمات اللوجستية والنقل."

وأوضح: "تلتزم أسياد بتطوير حلول لوجستية أكثر استدامة، بما يدعم تنافسية القطاع ويعزز مكانة سلطنة عُمان كمركز لوجستي عالمي متصل بالأسواق الدولية. ومن هذا المنطلق، تمثل مشاركتنا في تطوير حلول النقل المعتمدة على الهيدروجين خطوة عملية لبناء الخبرات التشغيلية، وتوسيع الشراكات، وتطوير البنية الأساسية اللازمة لمواكبة التحول نحو وسائل نقل منخفضة الكربون."

ويُعد مشروع الهيدروجين الأخضر التابع لأوكيو للطاقة البديلة أول مبادرة متكاملة للشركة لنشر حلول الهيدروجين الأخضر، إذ صُمم لبناء قدرات عملية عبر سلسلة قيمة الهيدروجين، ووضع الأُسس اللازمة لتطبيق هذه الحلول مستقبلًا على نطاق أوسع. ويشمل المشروع تكامل الطاقة المتجددة، وإنتاج الهيدروجين، وعمليات التشغيل، وإصدار الشهادات، والمناولة، والتسويق التجاري. ومن المتوقع أن ينتج المشروع ما يصل إلى ٤٠٠ كيلوجرام من الهيدروجين الأخضر يوميًا، مع إمكانية التوسع من خلال محطة مخصصة للتزود بالهيدروجين في الدقم.

معززا دوره كمنصة لوجستية للأسواق الإقليمية

ميناء الدقم يستقبل إحدى أكبر سفن الدحرجة في العالم محملة بـ1219 مركبة «BYD»

الدقم- الرؤية

استقبل ميناء الدقم أول سفينة تابعة لشركة BYD تصل إلى سلطنة عُمان، في خطوة تعكس قدراته المتنامية في مناولة شحنات المركبات واسعة النطاق، وتبرز دوره المحوري كمنصة لوجستية تربط الأسواق الآسيوية بالأسواق العُمانية والخليجية، مستفيدًا من موقعه الاستراتيجي على بحر العرب وبنيته التحتية المؤهلة لاستقبال سفن الدحرجة (RORO) ذات السعة الكبيرة بما يعزز قدرته على دعم حركة التجارة وسلاسل الإمداد بين الأسواق الإقليمية والدولية.

وتُصنّف السفينة ضمن أكبر سفن الدحرجة (Ro-Ro) في العالم، بطاقة استيعابية تصل إلى ٩,٢٠٠ مركبة، ما يعكس حجمها وقدرتها على نقل كميات ضخمة من المركبات. وحملت السفينة خلال هذه الرحلة ١,٢١٩ مركبة من مركبات BYD مخصصة لأسواق دول مجلس التعاون الخليجي، حيث سيتم تفريغ جميع المركبات في ميناء الدقم. وسيتم تخصيص أكثر من ٢٠٠ مركبة للسوق العُماني، فيما سيتم توزيع المركبات المتبقية على عدد من أسواق دول مجلس التعاون.

وتعكس هذه العملية دور ميناء الدقم كمنصة لاستقبال شحنات المركبات من الأسواق العالمية وإعادة توزيعها إلى أسواق المنطقة، مستفيدًا من قدراته المتخصصة في مناولة المركبات بطاقة استيعابية سنوية تصل إلى ٣٠٠ ألف وحدة. وتدعم هذا الدور بنية أساسية متقدمة، تشمل رصيفًا تجاريًا بطول ٢,٢ كيلومتر وغاطسًا يصل إلى ١٨ مترًا على امتداد الرصيف، بما يؤهل الميناء لاستقبال السفن التجارية الكبيرة ومناولة مختلف أنواع البضائع، بما فيها شحنات المركبات ضمن عمليات الـRo-Ro، وتعزيز كفاءة عمليات استيرادها وتوزيعها إلى السوق العُماني والأسواق الإقليمية.

وقال رِيجي فيرميولن، الرئيس التنفيذي لميناء الدقم: «يعكس وصول أول سفينة تابعة لشركة BYD إلى ميناء الدقم الثقة المتنامية في قدرة الميناء على لعب دور أكبر في حركة التجارة الإقليمية. فموقعه على بحر العرب، خارج مضيق هرمز، إلى جانب بنيته الأساسية وقدراته اللوجستية، يتيح له أن يكون بوابة تنافسية تربط الأسواق الآسيوية بسلطنة عُمان ودول مجلس التعاون الخليجي. ومع تحول سلاسل الإمداد العالمية نحو مزيد من التنويع والمرونة، يبرز دور ميناء الدقم لاستقطاب المزيد من خطوط التجارة وخدمة الشركات العالمية التي تتطلع إلى الوصول بكفاءة إلى أسواق المنطقة. وسنواصل الاستثمار في تطوير قدرات الميناء وبناء شراكات استراتيجية تعزز دوره كمحرك للتجارة والاستثمار، وتدعم طموح سلطنة عُمان في ترسيخ مكانتها كمركز إقليمي للتجارة والخدمات اللوجستية.»

وتأتي هذه الشحنة لصالح مجموعة سعود بهوان، الوكيل الحصري لمركبات BYD في سلطنة عُمان، حيث توفر المجموعة من خلال شركة السيارات العالمية والأعمال مجموعة من المركبات الكهربائية والهجينة، إلى جانب خدمات المبيعات وما بعد البيع في السوق العُماني. من جانبها، قالت مجموعة سعود بهوان: «يمثل وصول سفينة BYD إلى سلطنة عُمان محطة مهمة في مسيرة النمو المتواصل لعلامة BYD في السلطنة ومنطقة دول مجلس التعاون الخليجي. وبصفتنا الوكيل الحصري لعلامة BYD في عُمان، يسعدنا دعم انسيابية وصول هذه المركبات إلى المنطقة، والعمل جنبًا إلى جنب مع ميناء الدقم لتسهيل توزيعها في السلطنة والأسواق الخليجية الأخرى. وتعكس هذه العملية تنامي الطلب على المركبات الكهربائية والهجينة المتطورة من BYD، وتبرز أهمية البنية الأساسية اللوجستية المتكاملة في دعم نمو قطاع السيارات. ونتطلع إلى مواصلة هذا الزخم وتقديم حلول تنقل مبتكرة للعملاء في عُمان.»

وتعكس هذه العملية القدرات المتنامية لسلطنة عُمان في مجال الخدمات اللوجستية وتوجهها نحو تطوير منظومة نقل أكثر استدامة، من خلال الجمع بين البنية الأساسية والإمكانات اللوجستية المتطورة التي يوفرها ميناء الدقم، وتقنيات النقل البحري الحديثة التي تعتمدها BYD، بما في ذلك استخدام تقنية الوقود المزدوج بالغاز الطبيعي المسال (LNG) في سفينتها.

تحت شعار «فجر جديد»

صناعة الأسمنت في عُمان تنتقل من «التعافي» إلى «النمو المستدام»

مسقط- العُمانية

تمتلك سلطنة عُمان قاعدة إنتاجية كبيرة من صناعة الأسمنت التي تُعد من الصناعات الأساسية المرتبطة بقطاعَي الإنشاءات والبنية الأساسية، الأمر الذي يدفع الشركات العاملة في القطاع إلى تعزيز كفاءة عملياتها، وتطوير قدراتها التنافسية، وتوسيع حضورها في الأسواق المحلية والخارجية.

وشهد النصف الأول من العام الجاري تحسنًا في أداء «مجموعة ريسوت للأسمنت»، الأمر الذي عزّز إسهاماتها في مشروعات البنية الأساسية والتطوير العقاري والإنشاءات. وتمتلك المجموعة شبكة توزيع وتصدير إقليمية بطاقة إنتاجية تبلغ نحو ٣,٤٧ مليون طن من الكلنكر و٥,٧٠ مليون طن من الأسمنت سنويًا.

وحققت المجموعة تحولًا في أدائها المالي والتشغيلي خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦؛ إذ سجلت صافي ربح بعد الضريبة بلغ ٢,٧١ مليون ريال عُماني، مقارنة بخسائر قدرها ٢,٨٥ مليون ريال عُماني خلال الفترة المماثلة من عام ٢٠٢٥. وجاء هذا التحول مدعومًا بارتفاع أحجام المبيعات ورفع الكفاءة التشغيلية، إلى جانب تحسّن مساهمات عدد من الشركات التابعة الرئيسة، من بينها «بايونير للأسمنت»، و«صحار للأسمنت»، و«ريسوت المالديف». وتراهن «ريسوت للأسمنت» على مواصلة تحسين أدائها التشغيلي والمالي من خلال تعزيز الاستفادة من المصانع القائمة، وتوسيع دور مشروعات الطاقة والوقود البديل والتعدين، بما يدعم قدرتها التنافسية ويسهم في تحقيق نمو أكثر استدامة على المدى الطويل. وتسعى الشركة، تحت شعار «فجر جديد»، إلى ترسيخ مرحلة قائمة على ثقافة الأداء والنتائج والمساءلة، وتعزيز العمل الجماعي والانضباط في إدارة التكاليف، بما يسهم في رفع كفاءة العمليات التشغيلية وتعظيم القيمة المتحققة من مواردها وأصولها الحالية.

ودخلت الشركة مرحلة جديدة من الأداء والتوجه الاستراتيجي، مدعومة بعودتها إلى الربحية خلال الأشهر الستة الأولى من العام الجاري بالتوازي مع تنفيذ برنامج للتحول التشغيلي يركز على رفع كفاءة الإنتاج، وإعادة ضبط هيكل التكاليف، وتعظيم الاستفادة من أصولها وطاقاتها الإنتاجية. وقال المهندس علي بن عبد الله الزدجالي رئيس مجلس إدارة شركة ريسوت للأسمنت، إن الأداء المالي للمجموعة يعكس الأثر الإيجابي للجهود التي بذلتها الشركة لاستعادة الربحية وبناء أعمال أكثر مرونة واستدامة، موضحًا أن عودة الشركة إلى تحقيق الأرباح تمثل محطة مهمة في مسيرة التحول التي تنتهجها.

وأوضح أن هذا التحسن جاء نتيجة مجموعة من الإجراءات العملية والقابلة للقياس، شملت تعزيز الرقابة على التكاليف، ورفع الكفاءة التشغيلية، وترسيخ الانضباط التجاري، وتطوير آليات متابعة الأداء، وتحسين استغلال الأصول، إلى جانب تعزيز ثقافة المساءلة والوضوح في مختلف مستويات المؤسسة.

وأكد أن النتائج المحققة تمثل مؤشرًا إيجابيًا على فاعلية مسار التحول، بما يُمكّن الشركة من تحقيق نمو مستدام يرسخ مكانتها وقدرتها التنافسية، مشيرًا إلى أن مجلس الإدارة يواصل دعم جهود الإدارة التنفيذية لتعزيز الأعمال الأساسية للشركة، وتحسين الكفاءة، ورفع مستويات توليد النقد، وبناء مؤسسة أكثر تنافسية ومرونة وقدرة على مواجهة التحديات والاستفادة من الفرص المتاحة في الأسواق.

«ميلانو من دانوب» توسّع حضورها في عُمان مع فرص تجارية جديدة

مسقط- الرؤية

عرضت «ميلانو من دانوب» استراتيجيتها العالمية المباشرة خلال اجتماع التجار السنوي الذي عقدته في مسقط، كما أبرزت منتجاتها الرئيسية وخلقت فرصًا تجارية جديدة لشبكة موزعيها. جمعت «ميلانو باي دانوب» أكثر من ٥٠٠ تاجر وشريك تجاري من جميع أنحاء عُمان في اجتماع التجار السنوي الذي عقدته في فندق هيلتون مسقط البندر، حيث تناولت الشركة التأثير المتزايد للتوترات الجيوسياسية.

وسلطت البيئة الجيوسياسية الحالية الضوء على السرعة التي يمكن أن تؤثر بها الاضطرابات في جزء من العالم على الشركات والمستهلكين في أماكن أخرى. وبالنسبة للشركات التي تعتمد على التوريد الدولي، فإن طول مسارات الشحن وتقلب أسعار الشحن وعدم الاستقرار بشأن مواعيد التسليم قد زادت من أهمية مرونة سلسلة التوريد بشكل ملحوظ.

وقال أنيس ساجان نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة دانوب: «أهم درس مستفاد من الوضع العالمي الحالي هو أنه لم يعد من الممكن التعامل مع سلاسل التوريد على أنها وظيفة ثانوية. فقد أصبحت جزءًا أساسيًا من الأعمال. فعندما تتغير مسارات الشحن أو ترتفع التكاليف بين عشية وضحاها، تحتاج إلى المرونة اللازمة للاستجابة. ولهذا السبب، ندرس عن كثب عمليات التوريد العالمية ونعمل على بناء نموذج أكثر فعالية».

ساهيل ساجان

وأضاف: «لا بد أن العلامة التجارية «ميلانو» قد وُلدت في الإمارات العربية المتحدة، لكنها نمت وترعرعت في عُمان. لطالما شكّل هذا البلد سوقًا مهمًا لـ«ميلانو» على مدى سنوات عديدة، وكان تجارنا جزءًا أساسيًا من تلك الرحلة. إن مشاركة أكثر من ٥٠٠ منهم معنا في هذا الحدث هو انعكاس قوي للعلاقة التي أنشأناها. أردنا إجراء حوار مفتوح حول اتجاه السوق، والتحديات التي نواجهها على الصعيد العالمي، وكيف تستعد ميلانو للمستقبل".

وقال ساهيل ساجان، مدير ميلانو من دانوب: «على الرغم من التحديات التي نواجهها، بما في ذلك ارتفاع أسعار الشحن بنحو عشرة أضعاف من ١,٠٠٠ دولار أمريكي إلى ١٠,٠٠٠ دولار أمريكي، لم نتوقف أبدًا عن الاستيراد ولم نتهاون في التزامنا تجاه عملائنا. بينما اختار العديد من الأطراف تقليص حجم أعمالهم، واصلنا الاستثمار والحفاظ على الإمدادات ودعم عملائنا، مما سمح لنا بالاستفادة من الحصة السوقية الإضافية التي أصبحت متاحة. لطالما آمنا بأن كل تحدٍ يمثل فرصة. تمامًا كما فعلنا خلال جائحة كوفيد، اخترنا التكيف والتصرف بحزم. ونتيجة لذلك، بدلاً من التباطؤ، حققت «ميلانو» نموًا بنسبة ٢٠٪ خلال هذه الفترة".

وأتاح معرض «ترايدرز ميت» لشركة «ميلانو من دانوب» فرصة لعرض منتجاتها الرئيسية التي تشمل سخانات المياه، والأدوات الصحية، والأجهزة الكهربائية، والمعدات من مجموعة منتجاتها، مما سمح للتجار بالتعرف على عروض العلامة التجارية واكتساب فهم أعمق للمنتجات المناسبة للسوق العُماني.

وإلى جانب عرض المنتجات، تضمن الحدث فرص حجز خاصة أتاحت للتجار إمكانية تحقيق أرباح إضافية من خلال مشترياتهم. ومن خلال الجمع بين التفاعل مع المنتجات والفرص التجارية المغرية، حققت "ميلانو" قيمة تجارية فورية لشبكة موزعيها، مع تمكين الشركاء من تحديد المنتجات ذات القدرة السوقية القوية.

بقرار مفاجئ من أفضل حكام القارة الآسيوية

أحمد الكاف يترك «الصافرة» بعد سجل حافل بالإنجازات والعطاء الكروي

الرؤية- وليد العبري

أعلن الحكم الدولي العماني أحمد الكاف اعتزاله التحكيم بشكل نهائي، منهياً بذلك فصلاً لأفضل الحكام العمانيين في التاريخ بلغة الأرقام، ومن أكثر الحكام العرب تألقا في البطولات القارية، ليترجل الفارس عن صهوة جواده تاركا إرثا عظيما، حيث نقل الصافرة العمانية إلى أقوى البطولات في القارة الآسيوية.

وقال الكاف في رسالته: "أعلن اليوم اعتزالي الرسمي من مهنة لطالما أحببتها كثيرًا ووجدت فيها الكثير من الصعوبات والتحديات والتضحيات بين تحضير نفسي وتمرين بدني وسفر مستمر خلال ٢٠ سنة مضت، تخللها إشادات وانتقادات، وهذه هي طبيعة كرة القدم ومتعتها".

وحقق الكاف خلال مسيرته العديد من الإنجازات على الساحة الآسيوية، إذ أدار ثلاث مباريات نهائية في دوري أبطال آسيا، وجاءت مشاركاته في نهائيات البطولة في نسخ ٢٠١٦ و٢٠١٨ و٢٠٢٢؛ حيث أدار ذهاب نهائي ٢٠١٦ بين جيونبك هيونداي الكوري الجنوبي والعين الإماراتي، وإياب نهائي ٢٠١٨ بين كاشيما أنتلرز الياباني وبيرسبوليس الإيراني، وذهاب نهائي ٢٠٢٢ بين الهلال السعودي وأوراوا ريد دايموندز الياباني.

كما شارك في منافسات دوري أبطال آسيا لعشرة مواسم متتالية، إلى جانب مشاركاته في كأس آسيا وكأس آسيا تحت ٢٣ عامًا وغيرها من البطولات القارية.

وكان القرار الذي أعلنه الحكم العماني أحمد الكاف يوم الأربعاء الماضي صادما لاعتبارات كثيرة، إذ يبلغ الكاف ٤٣ عاما ولا يزال قادرا على العطاء لسنوات قادمة، ولكنه قرر الترجل عن المهنة الأصعب في كرة القدم وهو في أوج عطائه. وخلال عام واحد فقط، تعرضت أحلام الكاف للوأد بعد استثنائه من القائمة التي تدير مونديال الأندية صيف العام الماضي ثم المونديال الأكبر صيف هذا العام في الولايات المتحدة الأمريكية، ففي إبريل من عام ٢٠٢٥ أعلن الفيفا خلو القائمة من أفضل حكام آسيا أحمد الكاف، ليصدر اتحاد كرة القدم وقتها بيانا استنكر فيه استبعاد الحكم العماني من القائمة النهائية للمونديال الذي شهد مشاركة ٣٢ ناديا.

وبعدها تكرر السيناريو وأعلن الفيفا قائمة الحكام المشاركين في مونديال الولايات المتحدة الأمريكية، والتي خلت من العمود الأساسي للصافرة الآسيوية أحمد الكاف، لتصدر الكثير من التنديدات سواء خليجيا أو عربيا أو دوليا، ليقرر بعدها الكاف الاعتزال وهو في ذروة عطائه.

يشار إلى أن أحمد الكاف من مواليد ٦ مارس ١٩٨٣ بولاية مرباط، واتجه للصافرة مبكرا بعد أن بدأ كلاعب ناشئ في عام ١٩٩٨ بنادي الاتحاد وبعد ٧ سنوات غير وجهته ليكون حكما بالملاعب، ليسير بخطوات ثابتة حتى حصل على الشارة الدولية في ٢٠١٠، وبعدها بثلاث سنوات دخل نخبة حكام القارة الصفراء.

وتكللت تجربة أحمد الكاف بالنجاح إذ سجل حضورا ناجحا ونموذجيا في دوري أبطال آسيا وخاصة نهائي الموسم الثاني بين جيونبوك هايونداي الكوري الجنوبي وضيفه العين الإماراتي قبل ١٠ سنوات، إذ كانت هذه المباراة بمثابة ميلاد حقيقي لاسم لامع في سماء التحكيم.

وبلغة الأرقام، فإن أحمد الكاف هو الأكثر كفاءة في آسيا، إذ تعدى حاجز الـ ٦٠ مباراة بدوري الأبطال (النخبة حاليا)، منها ثلاث نهائيات، وهو الحكم العربي الوحيد الذي حقق هذه الأرقام في تاريخ البطولة، إلى جانب ٢٢ مباراة في تصفيات المونديال والنهائي "الثلجي" في نسخة ٢٠١٨ بالصين لأمم آسيا دون ٢٣ عاما بين أوزبكستان وفيتنام.

ويعد الكاف حكم المواقف الصعبة الحازمة التي لا تتأثر، إذ إنه اتخذا قرارا طرد عبدالكريم حسن لاعب السد في مواجهة الهلال بنسخة ٢٠١٩ دون الاعتماد على أي تقنية، وفي نهائي نسخة ٢٠٢٣ لم يتردد في طرد سالم الدوسري من أرض الهلال بنهائي أوراوا ريد، كما أدار أقوى نصف نهائي في تاريخ دوري الأبطال بين النصر السعودي والعين الإماراتي قبل عامين والتي شهدت الكثير من المنعرجات، لكنه قاد المباراة إلى بر الأمان.

وقرر الكاف أن يترك الصافرة بعد أكثر من ١١٠ مباراة قارية بجانب تسجيل حضور مشرف في كأس العرب وكأس الخليج ومشاركات في دوري نجوم قطر وقمم الدوري اللبناني والأردني وبعض المباريات الدولية الودية مثل الأردن وإسبانيا والسعودية وفنزويلا استعدادا لمونديال ٢٠٢٦.

النهضة يحسم لقاء الشباب بخماسية مثيرة.. وعبري يتجاوز سمائل بالأربعة

الرؤية- أحمد السلماني- سالم المحروقي

واصل النهضة انطلاقته المثالية في دوري جندال لكرة القدم للموسم الرياضي (٢٠٢٦/ ٢٠٢٧)، بعدما حسم مواجهة مثيرة أمام الشباب بثلاثة أهداف مقابل هدفين، مساء السبت ضمن منافسات الجولة الثانية، ليرفع رصيده إلى ست نقاط كاملة من مباراتين، فيما سجل عبري أكبر انتصارات المسابقة حتى الآن باكتساح سمائل برباعية نظيفة، ونجح صحم في تعويض خسارته الافتتاحية بالفوز على بهلاء بهدف دون مقابل.

وتستكمل الجولة اليوم الأحد بأربع مواجهات تجمع السيب بصور، وفنجاء بصحار، والمصنعة بنادي عمان، قبل أن تتجه الأنظار إلى مجمع السعادة الرياضي حيث ديربي الجنوب بين ظفار والنصر، وسط فرصة لعدد من الفرق للحاق بالنهضة في رصيد الست نقاط. وحقق النهضة فوزه الثاني على التوالي بعدما تجاوز الشباب ٣-٢ في واحدة من أكثر مباريات الجولتين الأولى والثانية إثارة، ليؤكد الفريق بدايته القوية ويضع ست نقاط كاملة في رصيده.

وفرض محمد الغافري نفسه نجما للمواجهة بتسجيله الهدفين الأول والثاني للنهضة، قبل أن يقلص بيبيجن ويليم النتيجة للشباب، ثم أعاد أمجد الحارثي فارق الهدفين بتسجيل ثالث أهداف النهضة، فيما سجل المعتصم المقبالي الهدف الثاني للشباب.

ويكتسب انتصار النهضة أهمية مضاعفة، إذ جاء أمام الشباب الذي بدأ الموسم بفوز مثير على صور ٣-٢، وكان يتطلع بدوره إلى الوصول للنقطة السادسة. وبذلك يحقق النهضة العلامة الكاملة بعد جولتين، بعدما افتتح موسمه بالفوز على المصنعة بهدف مروان تعيب، ثم أضاف انتصارا أكثر صعوبة أمام الشباب، مسجلا أربعة أهداف ومستقبلا هدفين. أما الشباب فتوقف رصيده عند ثلاث نقاط، بعدما سجل خمسة أهداف خلال مباراتين واستقبل خمسة، وهي أرقام تكشف عن قوة هجومية واضحة، لكنها في الوقت نفسه تضع الجانب الدفاعي أمام حاجة للمراجعة بعد استقبال ثلاثة أهداف أمام النهضة وهدفين أمام صور.

«أحمر الشواطئ» في المستوى الأول قبل قرعة «كأس آسيا»

الرؤية- وليد العبري

أعلنت لجنة المسابقات في الاتحاد الآسيوي لكرة القدم، السبت، عن مستويات قرعة النسخة الـ١٢ من بطولة أمم آسيا لكرة القدم الشاطئية، والتي تستضيفها مملكة تايلاند خلال الفترة من ١٨-٢٨ نوفمبر المقبل، حيث وُضع الأحمر العماني في المستوى الأول، على أن تجرى مراسم القرعة يوم الخميس القادم في مقر الاتحاد الآسيوي لكرة القدم بالعاصمة الماليزية كوالالمبور.

واعتمد الاتحاد الآسيوي على نتائج المنتخبات في النسخ الثلاث الماضية لتحديد المستويات الأربعة قبل القرعة، وسيتم وضع منتخب تايلاند بصفته المستضيف بجانب منتخبنا الوطني وإيران، في حين يضم المستوى الثاني اليابان والإمارات ولبنان، والثالث السعودية والبحرين وفيتنام بينما يضم المستوى الرابع أفغانستان والعراق وأوزبكستان.

ويشارك في البطولة ١٢ منتخبا سيتم تقسيمها لثلاث مجموعات بحيث يتأهل الأول والثاني مباشرة لربع نهائي البطولة، إلى جانب أفضل منتخبين يحتلان المركز الثاني من المجموعات الثلاث، وتحتضن تايلاند البطولة للمرة الرابعة في تاريخها لتعادل رقم الإمارات.

وشارك منتخبنا الوطني من قبل ٨ مرات في نهائيات كأس آسيا، حقق خلالها اللقب مرة واحد في قطر عام ٢٠١٥ حينما تغلب في النهائي على منتخب اليابان بركلات الترجيح ٣-٢ بعد التعادل الإيجابي في الوقتين الأصلي والإضافي ١-١، وسجل حينها هدف الأحمر هاني الضابط والذي يعتبر الهداف التاريخي لمنتخبنا الوطني.

واحتل منتخبنا المركز الثالث في النسخة قبل الماضية التي استضافتها تايلاند شهر مارس من عام ٢٠٢٣ بعد تغلبه على المنتخب الإماراتي في مباراة تحديد المركز الثالث ٤-٢، بينما احتل وصافة النسخة الماضية العام الفائت بعد أن تعرض في النهائي لخسارة قاسية من المنتخب الإيراني بنتيجة ٨-١.

واستضافت سلطنة عمان البطولة الآسيوية في نسختها الخامسة عام ٢٠١١ وتأهل منتخبنا للنهائي قبل أن يخسر من المنتخب الياباني بهدفين لهدف.

يلتقي اليوم هونغ كونج ضمن منافسات المجموعة الخامسة

منتخبنا للشباب على بُعد خطوة من التأهل إلى «أمم آسيا»

الرؤية- وليد العبري

يختتم منتخبنا الوطني للشباب، الأحد، مبارياته في تصفيات أمم آسيا تحت ٢٠ عاما "الصين ٢٠٢٧" بمواجهة منتخب هونغ كونج عند الساعة الثامنة مساءً بتوقيت مسقط في إستاد حمد بن خليفة بالنادي الأهلي بالعاصمة القطرية الدوحة، لحساب الجولة الثالثة من المجموعة الخامسة، وفي ذات التوقيت، يلتقي منتخبا قطر والسعودية في إستاد عبدالله بن خليفة بنادي الدحيل.

وشهدت الجولة الأولى فوز منتخبنا على قطر بهدف وتغلب السعودية على هونغ كونج، وفي الجولة الثانية تعافت البلد المضيف على حساب هونغ كونج بثلاثية في حين تعرض الأحمر للخسارة أمام المتصدر بثلاثة أهداف لهدفين بعد مباراة ماراثونية.

وخاض منتخبنا السبت حصة تحت قيادة المدرب الوطني حمد العزاني وطاقمه المعاون بعد أن كانت حصة الجمعة في مجملها استشفائية. وبات الأحمر الشاب على بعد خطوة من التأهل للنهائيات القارية، حيث تنص لوائح التصفيات على تأهل أبطال المجموعات الثمان بجانب أفضل ٧ منتخبات تحتل المركز الثاني.

ويتحتم على منتخبنا الفوز بأي نتيجة كانت على هونغ كونج حيث تنص المادة السابعة من لائحة التصفيات أنه في حال التعادل بين منافسين في المجموعة في عدد النقاط يتم اللجوء أولا لفارق المواجهات ثم فارق الأهداف وبعد ذلك الأكثر تهديفا في حال التساوي بين المعيارين السابقين، وإذا تعادل منتخبان وأكثر في عدد النقاط فيتم تطبيق المعايير السابقة في مواجهاتهما، وإذا تساوى منتخبان يتواجهان في كل شيء يتم اللجوء لركلات الترجيح لتحديد هوية المتأهل، أما في حال التساوي في كل المعايير السابقة يتم اللجوء بعد ذلك للعب النظيف "البطاقات الصفراء والحمراء" وإذا حدث تساوي في كل المعايير يتم اللجوء للقرعة كإجراء نهائي لحسم المتأهل.

وبالنظر إلى هذه المعايير، ففي حال فوز منتخبنا الوطني على هونغ كونج وفوز قطر على السعودية تتساوى المنتخبات الثلاثة برصيد ٦ نقاط، وبالتالي يتم اللجوء للمعايير السابقة من خلال فارق المواجهات ومعدل وعدد الأهداف.

اليوم.. انطلاق المرحلة الأولى من «طواف صلالة» لمسافة 127 كيلومترًا

صلالة- الرؤية

توّج الدراج إدواردو سيبولفيدا بلقب النسخة الثانية من سباق «ظفار كلاسيك» للدراجات الهوائية بمشاركة ١٦ فريقًا إقليميًا وعالميًا، بينما حل الدراج نيكولاس سيسلر في المركز الثاني، وجاء الدراج إدينسون أليخاندرو في المركز الثالث، بينما حصل فريق لي نينغ ستار على لقب أفضل فريق في هذا السباق.

وأقيم ختام السباق برعاية سيف بن سباع رئيس مجلس إدارة الاتحاد العُماني للدراجات الهوائية.

وانطلق السباق البالغ مسافته ٩٨ كيلومترًا من سوق الحافة باتجاه طريق السلطان قابوس ثم إلى الدهاريز باتجاه دوار المعمورة مرورًا بنفق شلالات دربات ثم العودة إلى دوار المعمورة باتجاه دوار الدهاريز ثم إلى طريق أم الغوارف باتجاه دوار الرباط - شارع المنصورة، بعدها باتجاه شارع الرباط - مقابل فندق راديسون باتجاه سد وادي جرزيز مرورا بدوار حجيف صعود حتى خط النهاية بنيابة حجيف.

ويُصنف هذا السباق الدولي من الفئة الأولى بالنسبة لسباقات اليوم الواحد في قارة آسيا، ويحصل الفائز بهذا السباق على ١٢٥ نقطة في الترتيب العالمي، وهدف سباق «ظفار كلاسيك» إلى استقطاب أفضل الفرق العالمية المحترفة، ويسعى الاتحاد العُماني للدراجات الهوائية كذلك لتصعيد تصنيف سباق «ظفار كلاسيك» خلال النسخ القادمة من الفئة الأولى إلى "الفئة البرو"، والذي بدوره سيزيد من عدد النقاط ليكون ٢٠٠ نقطة بدلاً من ١٢٥ نقطة بالنسبة للفائز بهذا السباق، مما سيكون سببًا في استقطاب أكبر عدد ممكن من الأبطال في رياضة الدراجات للتنافس على هذا اللقب.

وتنطلق، صباح اليوم الأحد، المرحلة الأولى لـ«طواف صلالة» للدراجات الهوائية في نسخته الخامسة، والذي تنظمه بلدية ظفار بالشراكة مع الاتحاد العُماني للدراجات الهوائية خلال الفترة من ٥ - ٩ سبتمبر الجاري.

وتنطلق المرحلة الأولى لمسافة إجمالية ١٢٧ كيلومترًا بداية من المغسيل مرورا بدوار ميناء ريسوت ثم دوار السمكة باتجاه مصنع أسمنت ريسوت ثم إلى طريق صلالة الدائري ومطار صلالة مرورا بدوار حجيف ثم سد وادي جرزيز باتجاه شارع ثمريت ثم إلى دوار الرباط باتجاه طريق الغوارف مرورا بدوار دهاريز ثم دوار المعمورة حتى دوار مرباط إلى خط النهاية حصن مرباط.

وتتكون النسخة السادسة من «طواف صلالة» للدراجات الهوائية من ٤ مراحل، حيث تنطلق المرحلة الأولى اليوم الأحد لمسافة ١٢٧ كيلومترات، بينما تُقام الاثنين المرحلة الثانية لمسافة ١٠٨ كيلومترًا، أما المرحلة الثالثة الثلاثاء وهي الأصعب لمسافة ١٥٦ كيلومترًا، ويختتم الطواف يوم الأربعاء المقبل بإقامة المرحلة الرابعة والأخيرة لمسافة ١٠٥ كيلومترًا.

وعُقد بفندق ومنتجع بلازا صلالة الاجتماع الفني للفرق المشاركة في الطواف بحضور سيف بن سباع رئيس مجلس إدارة الاتحاد العُماني للدراجات الهوائية، وإسحاق بن عبدالله البلوشي نائب رئيس مجلس إدارة الاتحاد العُماني للدراجات الهوائية، مدير السباق، والفرنسي الكسندر نوهاد الحكم العام بالطواف، وممثلي الفرق المشاركة والحكام.

الرُّؤيَة

www.alroya.om

الأحد ٢٤ من ربيع الأول ١٤٤٨ هـ الموافق ٦ سبتمبر ٢٠٢٦م - العدد رقم ٤٤٢٥

تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

المراسلات: ص.ب ٣٤٣ - الرمز البريدي: ١١٨- مسقط - سلطنة عمان

البريد الإلكتروني: info@alroya.info هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠ فاكس: ٢٤٦٥٢٤٤٤

ارسلوا إلينا تغريداتكم عبر الهاشتاج: #مغردو_الرؤية

الحبيب سالم

التوبة فعل إيجابي يقوم على تصحيح مسار حياتنا، ولا نحتاج للتوبة إلى أي اعترافات أمام سلطة بشرية، يكفي أن نفتح قلوبنا لله، ونبدأ صفحة جديدة، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له!

د. سيف المعمري

تنامي حضور #الذكاء_الاصطناعي في حياتنا يحتم التفكير بشكل منطقي في بعض التوجهات مثل إدماجه في #رياض_الأطفال، لأنَّ هذه المرحلة تتطلب نهجاً يجعل الطفل أكثر ارتباطاً بالعالم الحقيقي من خلال اللعب والاكتشاف لا أكثر انفصالاً عنه؛ على الأقل في البيئات التعليمية التي تعمل وفق رؤية تربوية.

ريا المنذرية

"عندما يُقرَع جرس المدرسة، ويجلس الطلبة في مقاعدهم؛ نكون قد أمسكنا بمستقبل هذه الأمّة، وأصبح هذا العالم في أيدينا، وسيكون لكل ما نفعله تأثير ليس على الطلبة فحسب، بل على كل من له صلة بهم".

الحرب نحو «اللاعودة»

طهران تستهدف البحرية الأمريكية.. و«القيادة المركزية» تقصف ناقلات نفط إيرانية

تزايد المخاوف بشأن الإمدادات العالمية بسبب التوتر في مضيق هرمز

أمريكا تعتزم عدم العودة إلى مذكرة التفاهم مع إيران

الرؤية- الوكالات

ذكرت القيادة المركزية الأمريكية أنَّ قواتها قصفت، السبت، ٣ ناقلات نفط إيرانية إحداها قبالة سواحل جزيرة خرج قرب المركز الرئيسي لتصدير النفط الإيراني. وأضافت القيادة المركزية إن الضربات نُفذت ردا على إطلاق الحرس الثوري الإيراني صواريخ باليستية على سفينتين تابعتين للبحرية الأمريكية.

وقال الأميرال براد كوبر قائد القيادة المركزية الأمريكية "الرسالة واضحة للحرس الثوري الإيراني: إذا أطلقتم النار على سفينتين من سفننا، فسوف نفرض تكلفة اقتصادية أعلى، بتدمير ثلاث من سفنكم". وذكرت وكالة تسنيم للأنباء في وقت سابق أن أربعة صواريخ أمريكية أصابت ناقلة نفط في منطقة مرسى خرج. ونقلت الوكالة الإيرانية شبه الرسمية عن مصادر محلية قولها إن الهجوم لم يسفر عن وقوع أي إصابات وإن إجلاء طاقم الناقة جار.

وأكدت القيادة المركزية عدم إصابة أي من أفراد القوات الأمريكية. ولم يصدر بعد أي إعلان رسمي من السلطات الإيرانية.

ويأتي تبادل الهجمات في أعقاب تصعيد الأسبوع الماضي أنذر بتأزم الصراع المستمر منذ أن شنت الولايات المتحدة غارات على إيران في نهاية فبراير، مما أدى إلى تعطيل إمدادات الطاقة العالمية وأثار معارضة غالبية الأمريكيين قبل انتخابات التجديد النصفي للكونجرس الأمريكي في نوفمبر.

وقال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في ٣١ أغسطس، في منشور، إن جزيرة خرج "تسوى بالأرض". وتعهدت السلطات الإيرانية برد قوي في حال تعرض الجزيرة لهجوم.

وقال ترامب في ١١ يونيو إنه يريد السيطرة على جزيرة خرج، لكنه أعلن بعد ذلك تأجيل تنفيذ التهديد بشن عملية عسكرية أمريكية هناك، وذلك قبل أيام من توقيع طهران وواشنطن اتفاقا مؤقتا في ١٧ يونيو يهدف إلى إنهاء الحرب.

ومن شأن أي هجوم أمريكي على الجزيرة أن يزيد الضغط على قطاع النفط الإيراني واقتصاد البلاد بشكل عام، الذي يعاني بالفعل من الحصار البحري الأمريكي.

وفيما يخص الاتفاق، قالت صحيفة فايننشال تايمز، نقلاً عن مصادر مطلعة، إن إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أبلغت الأطراف المعنية بأنها لا تعتزم العودة إلى مذكرة التفاهم السابقة مع إيران، وتسعى بدلاً من ذلك إلى التوصل إلى اتفاق جديد وأكثر شمولاً.

ونقلت الصحيفة عن نائب الرئيس الأمريكي جيه دي فانس قوله إن واشنطن لن تجري محادثات مع طهران ما لم تتوقف عن إطلاق النار على السفن في مضيق هرمز.

منتدى عُمان للمحتوى المحلي
Oman Local Content Forum
الدورة السابعة 2026

الرُّؤيَة

ما بعد الأثر..
المحتوى المحلي يقود النمو ويُمكّن كفاءات المستقبل

24-23 سبتمبر September 2026 | كراون بلازا القرم | 9:00 صباحا

لم يعد المحتوى المحلي مجرد التزام أو مؤشرات لقياس الإنجاز، بل أصبح **أداة استراتيجية لصناعة أثر اقتصادي واجتماعي مستدام**، وتعزيز الشراكات، وتحفيز الاستثمار، وتمكين الكفاءات الوطنية، وانطلاقًا من هذا الدور، تطلق جريدة «**الرؤية**» الدورة السابعة من **منتدى عُمان للمحتوى المحلي**؛ لتفتح مساحة جديدة للحوار حول مستقبل التوطين الاقتصادي، والانتقال من رصد المنجزات إلى **صناعة أثر حقيقي يقود النمو ويُمكّن كفاءات المستقبل**.

ويناقش المنتدى سبل تعظيم العائد التنموي لمنظومة القيمة المحلية المضافة، وتعزيز التكامل بين القطاعين العام والخاص، وبناء شراكات مستدامة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب استشراف أثر الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي والاقتصاد الدائري والقطاعات الناشئة على مستقبل المحتوى المحلي.

المحور الأول: **استدامة الأثر.. التكامل والشراكات الاستراتيجية بين القطاع العام والخاص**

المحور الثاني: **ما بعد الأثر.. مستقبل المحتوى المحلي وتمكين كفاءات المستقبل**

أهداف الدورة السابعة

1. تطوير آليات تعظّم الأثر الاقتصادي والاجتماعي لمنظومة المحتوى المحلي
2. تعزيز التكامل بين القطاعين العام والخاص وتحويل سلاسل الإمداد إلى قيمة مستمرة
3. بناء وتأهيل القدرات الوطنية بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل الفعلية والناشئة
4. استشراف مستقبل المحتوى المحلي من خلال دمج الابتكار والذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي والاقتصاد الدائري لبناء ميزة تنافسية مستدامة

الورشة التدريبية:
مرتكزات المحتوى المحلي..
المفاهيم والتطبيق

- سياسات المحتوى المحلي والتوجه الاستراتيجي وآليات التطبيق
- القيمة المحلية المضافة.. من الاحتساب إلى صناعة الأثر
- المحتوى المحلي في الأعمال والمشتريات

الدكتور هلال بن حمود الصواعي
خبير في المحتوى المحلي وسفير الابتكار الدولي

المهندس غسان فضل بيت بن سليم
خبير في القيمة المحلية المضافة والتنمية الاقتصادية

المهندس هشام العماش
الرئيس التنفيذي لشركة المحتوى المحلي ذا لوكالايزرز – خبير واستشاري في المحتوى المحلي

الفئات المستهدفة
مسؤولو المحتوى المحلي | المشتريات والعقود | سلاسل الإمداد | الجهات الحكومية والخاصة ذات العلاقة في المحتوى المحلي

سجل الآن 98191144 - 99846498
alroyanewspaper alroya.om

رسوم الاشتراك 150 ر.ع غير شامل الضريبة

يحصل المشاركون في الورشة على شهادة معتمدة في المحتوى المحلي